وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود

بعنوان

دراسة اقتصادية قياسية لتطور الواردات بالجزائر للفترة (1980-2012)

من إعداد الطالب:
- سلمي رشيد

تحت إشراف الأستاذ:
أ- د: بوشنافة الصادق

لجنة المناقشة:

أ.د : تومي صالح	جامعة الجزائر	رئيسا
أ.د : بوشنافة الصادق	جامعة المدية	مقررا
أ.د : رعـــاد علـي	جامعة الجزائر	ممتحنا
د : يوسف حميدي	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الدراسية 2015/2014

الملخص

يتناول بحثنا تحديد أهم العوامل المؤثرة في قيمة الواردات الجزائرية، نظرا للأهمية الواردات والدور الحيوي الذي تلعبه في تغطية الطلب المحلي في الجزائر ، فبعد عرض الجانب النظري للتجارة الخارجية، والجانب النظري للواردات، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في حجم الواردات، وتناول التجارة الخارجية الجزائرية من جانب الواردات للفترة 1980-2012، تمكنا في الأخير من بناء نموذج قياسي يوضح تأثير كل هذه العوامل مجتمعة على حجم الواردات، ومن ثم استعانة به في التنبؤ حتى يتم رسم سياسة تجارية تتوافق ووضعية اقتصاد الجزائر.

تم التوصل الى النتائج وفق النماذج القياسية، ان الواردات الجزائرية كبيرة الحجم ، وان العوامل التالية الناتج الداخلي الخام، احتياطي الصرف، سعر البترول، معدل التغطية، تؤثر في الواردات الجزائرية، لكن لا تتأثر بارتفاع سعر الصرف الأجنبي والحقوق الجمركية، وذلك يعود لنوعية الواردات الجزائرية التي معظمها من المواد الاستهلاكية، وذلك بسبب عدم وجود صناعات جزائرية محلية تلبي حاجات الطلب المحلي على تلك السلع والخدمات المستوردة، وكذلك نتيجة فشل وضعف الاستراتيجيات المتبعة للمنافسة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، السياسات التجارية، الواردات، الشراكة الأورو-جزائرية، الاقتصاد القياسي.

ABSTRACT

Our search is about to identify the most important factors affecting on the value of the Algerian imports, viewing the importance of imports and its vital role that it plays in coverage of local demand in Algeria, after representing the theoretical side of foreign trade, and side theoretical side of imports, and identifying the most important factors affecting on the volume of imports, and the Algerian Foreign Trade by Imports between 1980-2012, eventually could achieve a standard pattern that illustrates the impact of all these factors combined on the volume of imports, and then use it to predict to be able to draw trade policy that fits the status of the Algerian economy.

As results, according to standard pattern, we could figure out the huge Algerian imports, and that the following factors of GDP, exchange reserves, the price of oil, the coverage rate, affecting the Algerian imports, but they do not get affected by of rising foreign exchange and customs rights price, and this is due to the quality of the Algerian imports that are mostly Consumables , due the lack of the local industries that satisfy the needs of the Algerian local demand for these imported merchandise and services, as well as a result of the failure and weakness of the strategies used to compete.

Key words: foreign trade, trade policies, imports, Euro-Algerian partnership , econometrics.

الاهداء

إلى التي أخذت بيدي ووفرت لي سبيل التعلم من خلال حبها وحنانها،

"أمـي"

إلى من كانوا لي حشدا لهمتي كلما رأوا ضجرا أو توان مني في بحثي ،

"إخوتي" و**"أصدقائي الاوفياء"**

إلى كل أفراد دفعتي دون استثناء ،

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

رشيـــــد

شكر وتقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي الأستاذ الدكتور **"بوشنافة الصادق"** الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

والف تحية الى لجنة المناقشة وبالأخص استاذا التعليم العالي: تومي صالح ورعاد علي.

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى كل اساتذتي الأفاضل الذين قاموا بتدريسنا خلال السنة النظرية لماجستير **"نقود ومالية"** بجامعة **"الدكتور يحي فارس"** المدية.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كل من الدكتور **"خليل عبد القادر"** ، والأستاذ **"بن شرشار عزالدين"** ، الاستاذ **"حافظ أمين بوزيدي"** ،والاستاذة **"سمسار"** واصدقائى **"محفوظ ماجن، ومعمري عبد الغفور"**، على ما قدموه لي من مساعدة ومسانده مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

ولم ولن أنسى أن أتتقدم بفائق الشكر والاحترام والتقدير إلى أحبائي، **"بوجاهم أنيس،عادل بن شرشار وياسين عريان، أمينة سلمي"**، الذين ساندوني معنويا وماديا ووقفوا بجانبي منذ بداية مسيرتي العلمية ولغاية الآن وجزاهم الله عني كل الخير.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

الفـــهرس

فهرس المحتويات

الملخص	**I.**
الإهداء	**II.**
شكر وتقدير	**III.**
قائمة الجداول والأشكال	**IV.**
مقدمة عامة	**أ–ز**
الفصل الأول: نظريات وسياسات التجارة الخارجية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول التجارة الخارجية	3
المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية	3
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	3
الفرع الثاني: عوامل قيام التجارة الخارجية	6
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	7
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	8
الفرع الأول :النظريات الكلاسيكية	8
الفرع الثاني: النظرية النيو كلاسيكية	12
الفرع الثالث: النظريات الحديثة	13
الفرع الرابع: النظريات المكيفة مع الدول السائرة في طريق النمو(نظريات التبعية)	20
المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية	22
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأنواعها	22
الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية	22
الفرع الثاني: أنواع السياسة التجارية	23
المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسة التجارية	25
الفرع الأول: أدوات السياسة التجارية	26
الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية	30
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية	31
الفرع الأول: استراتيجية التصنيع من اجل التصدير	31

الفرع الثاني: استراتيجية احلال محل الواردات	32
الفرع الثالث: المزج بين السياستين الإستراتيجيتين	34
المبحث الثالث :الاطار المفاهيمي للواردات	35
المطلب الأول: مفهوم الطلب على الواردات و أدوات تحليل التجارة الخارجية	35
الفرع الأول: مفهوم الطلب على الواردات	35
الفرع الثاني: أدوات تحليل التجارة الخارجية	38
المطلب الثاني: مناهج دراسة الطلب على الواردات	40
الفرع الأول: منهج البديل غير التام	40
الفرع الثاني: منهج فائض الطلب	40
المطلب الثالث: محددات الطلب على الواردات	41
الفرع الأول: العوامل التي تؤثر على حجم الطلب على الواردات	41
الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر على التركيبة السلعية	43
الفرع الثالث: العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي	44
خلاصة	46
الفصل الثاني: دراسة التجارة الخارجية الجزائرية وتطورها	
تمهيد	48
المبحث الأول:مراحل السياسة التجارية الجزائرية	49
المطلب الاول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962-1970	49
الفرع الأول:أساليب سعرية	49
الفرع الثاني: أساليب كمية	51
الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية	52
المطلب الثاني: مرحلة الاحتكار للتجارة الخارجية 1970-1989	53
الفرع الأول: المؤسسة العمومية وتأهيل الاستيراد	53
الفرع الثاني: الرخص الاجمالية للاستيراد	53
الفرع الثالث: تعزيز احتكار التجارة الخارجية	55
المطلب الثالث: مرحلة التحرير التجارة الخارجية	57
الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد 1990-1991	58
الفرع الثاني: مرحلة إعادة مراقبة التجارة الخارجية 1992-1993	59

الفرع الثالث: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية ابتداء من 1994.	60
المبحث الثاني: مسار اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي	61
المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية	61
الفرع الأول: مسار مفاوضات الشراكة الأورو – جزائرية	61
الفرع الثاني : مضمون اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية	63
الفرع الثالث: المبادلات التجارية الأورو– جزائرية	67
الفرع الرابع: تقييم اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية.	68
المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	69
الفرع الأول :اجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة	69
الفرع الثاني:دوافع وأهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة	72
الفرع الثالث:الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة	73
المبحث الثالث: تطور الواردات الجزائرية 1980–2014	74
المطلب الأول: تطور الواردات الجزائرية معدل التغطية ومعدل الانفتاح	74
المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية من 1980– 2014	75
الفرع الأول: التوزيع السلعي للواردات من 1980 -2014	77
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من 1980- 2014	82
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للحد من الواردات	90
خاتمة	91
الفصل الثالث: الدراسة القياسية للواردات الجزائر	
تمهيد	93
المبحث الأول: تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر في الواردات و النماذج القياسية	94
المطلب الأول: تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر في الواردات الجزائرية	94
الفرع الأول: الناتج الداخلي الخام PIB	94
الفرع الثاني: سعر الصرف	95
الفرع الثالث: احتياطات الصرف	97
الفرع الرابع: سعر البترول	98
الفرع الخامس: الحقوق الجمركية	99

المطلب الثاني: مراحل بناء النماذج القياسية:	100
الفرع الأول: مرحلة تعيين النموذج	101
الفرع الثاني:مرحلة تقدير معلمات النموذج	102
الفرع الثالث:مرحلة تقييم المقدرات	103
الفرع الرابع:مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج	104
المطلب الثالث: أنواع النماذج القياسية	105
الفرع الأول: النماذج الانحدارية الخطية	105
الفرع الثاني: الانحدار الغير الخطي	108
المبحث الثاني: تقدير النموذج واختبار الصلاحية	111
المطلب الأول:تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرىMCO	111
الفرع الأول: تحليل القوة الارتباطية والقوة التفسيرية للنموذج	111
الفرع الثاني:اختبار معنوية المعلمات	113
المطلب الثاني:تقدير مجال الثقة	114
المطلب الثالث: معالجة مشاكل تقدير نماذج الانحدار	115
الفرع الأول:اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي	115
الفرع الثاني: مشكل التعدد الخطي	118
الفرع الثالث: مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء	120
المبحث الثالث : تقدير نماذج الانحدار	122
المطلب الأول:إعداد نموذج قياسي للواردات الجزائرية	122
المطلب الثاني: دراسة النماذج اللوغاريتمية	125
الفرع الأول: دراسة النموذج الأول	125
الفرع الثاني: دراسة النموذج الثاني	128
خلاصة	138
الخاتمة العامة	139
المراجع	145
الملاحق	152

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
1.1	إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل	9
2.1	تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل	10
1.2	معدلات الضريبة الجمركية على نوعية السلع المستوردة	51
2.2	واقع التبادل التجاري الاورو جزائري(2013-2005)	67
3.2	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة(1980- 1989)	74
4.2	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1990 - 2014)	75
5.2	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1980-1989)	77
6.2	التوزيع السلعي للواردات للفترة (1990-1999)	79
7.2	التوزيع السلعي للواردات للفترة(2000-2014)	80
8.2	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة(1980-1989)	83
9.2	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1990-1999)	85
10.2	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2000-2014)	87
11.2	اهم الممونون العشر الأوائل للجزائر سنة 2012	89

ثانيا: الأشكال البيانية

رقم الشكل	بيان الشكل	رقم الصفحة
1.1	دالة الطلب على الواردات	36
2.1	اشتقاق منحنى الطلب على الواردات D_M	37
1.2	تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1980–1989)	78
2.2	تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(1990–1999)	79
3.2	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2000 –2014)	81
4.2	التوزيع الجغرافي للواردات من (1980 الى1989)	83
5.2	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1990–1999)	85
6.2	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000–2014)	88
1–3	معدل النمو الناتج الداخلي الخام للجزائر من2012–1980	94
2.3	مراحل النمذجة القياسية	104
3.3	توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}$ ثنائي الطرف	115
4.3	التوزيع الاحتمالي ل $Durbin-Watson$	117
5.3	عملية التنبؤ للواردات الجزائرية للسنتين 2013–2014	137

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تقوم التجارة الدولية في بلد ما بتزويد المستهلكين بالسلع والخدمات التي يحتاجونها ولا يستطيعون إنتاجها محليا عن طريق نشاط الاستيراد. وكذلك يستطيع البلد التخلص من فائض السلع المنتجة بتصديرها إلى دول أخرى، وعليه فإننا نجد التجارة الدولية تخلق شبكة من الروابط والعلاقات بين الدول المختلفة وتؤثر على اقتصادياتها وخاصة على أسواق السلع والخدمات، لذلك فان أي دولة في العالم سواء متقدمة أم متخلفة، لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم وذلك مهما بلغ مستواها الاقتصادي والتكنولوجي لأنه لا يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع المنتجات، وإنما يقتضي الأمر إنتاج السلع التي تسمح لها ظروفها الاقتصادية والطبيعية من إنتاجها محليا. وقد نالت التجارة الخارجية نصيبها من اهتمام الدول والفكر الإنساني منذ القدم، حيث اكتسبت الكثير من التدفقات المستمرة من المبادئ والأفكار والنظريات والتقنيات التي غيرت وطورت مفاهيم وأساليب التجارة الخارجية.

والجزائر كجزء من هذا العالم لم تكن بمنأى عن التأثر بالتغيرات التي عرفها الفكر الاقتصادي وذلك يتضح جليا من خلال السياسات التجارية المنتهجة من طرف الدولة منذ الاستقلال والى يومنا هذا، حيث أعطت أهمية بالغة لقطاع التجارة الخارجية وسعت إلى بناء اقتصادها بالارتكاز على سياسة التصنيع التي تعتمد بصفة كبيرة على واردات البلاد من المواد نصف المصنعة والسلع التجهيزية، كما أن الجزائر مرتبطة بالعالم الخارجي عن طريق الاستهلاك النهائي باستيرادها ما يعادل 9,02 مليار دولار سنة 2012 من المواد الغذائية .

لقد ارتبطت حركة الواردات بشكل كبير ومباشر بنوع السياسات التجارية المتبعة، فمن خلال احتكار جزئي من طرف الدولة للاستيراد عن طريق إنشاء الديوان الوطني للتسويق خلال الستينيات إلى سياسة الاحتكار الكلي للتجارة الخارجية مع بداية السبعينيات، لتتطور في الثمانينات بإتباع نظام الرخص الإجمالية للاستيراد، لكن وبعد أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 التي كانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني عمدت الجزائر إلى إصدار عدد من القوانين والمراسيم التنظيمية والتشريعية الظرفية للنهوض بالاقتصاد الوطني .

ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين سعت الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية حيث الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق خاصة بعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994في إطـار بـرنامج الإصلاح الهيكلي، كما عملت جاهدة على تطبيق شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد توقيعها على الاتفاق النهائي لجولة الاورغواي سنة 1995.كما تم توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في أفريل 2002، وبدء العمل به في سبتمبر 2005. هذا الاتفاق يتميز بديمومته وشموليته، وإقراره بصفة خاصة إرساء منطقة للتبادل الحر، وذلك

بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصفة تدريجية خلال مرحلة انتقالية على مدى 12 سنة، وكذا لمواكبة عملية الاندماج الدولي في القرن الواحد والعشرين من خلال الترسانة القانونية لإزالة التشوهات البنيوية العالقة بالاقتصاد الوطني في جانبيه الداخلي والخارجي والجزئي والكلي، لتمكين المؤسسات من النمو في ظل نظام منفتح لضمان عملية النجاح في التنمية الاقتصادية.

1-اشكالية البحث:

اعتماداً على هذا الطرح، وضمن إطار الهدف العام للدّراسة، ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كما يلي:

ما مختلف العوامل المفسرة لتغير حجم الواردات وإمكانية الاستعانة بها في بناء نموذج قياسي للتنبؤ بحجم الواردات في الجزائر؟

وتتفرع الاشكالية الى جملة من الاسئلة الفرعية هي:

1-كيف تفسر مختلف المدارس الاقتصادية التجارة الخارجية؟

2- ماهي السياسية التجارية الانجع لأي دولة؟

3- ما هي السياسة التجارية المطبقة من طرف الجزائر؟

4-ما هي العوامل المحددة لحجم واردات الجزائر؟

2-فرضيات البحث:

للاجابة على الاسئلة المطروحة نعتمد الفرضيات التالية:

1- التجارة الخارجية عامل من عوامل توسيع التخصص والتقسيم الدولي للعمل، الأمر الذي اتفقت عليه جل مدارس الفكر الاقتصادي.

2- تمثل سياسة حرية التجارة السياسة المثالية الأنجع لأي دولة في ظل العولمة.

3- تعتبر سياسة حرية التجارة هي السياسة المطبقة من طرف الجزائر.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من العوامل الاقتصادية التالية (الناتج الداخلي الخام، احتياطي الصرف، سعر الصرف، معدل التغطية، سعر البترول، الحقوق الجمركية) وحجم الواردات في الجزائر.

3-أهمية الدراسة :

تتجلى اهمية الموضوع من خلال عنوانه، حيث انها محاولة لتسليط الضوء على قطاع اقتصادي حساس ومهم ألا وهو قطاع التجارة الخارجية من جانب الواردات، نظرا لأهميتها والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تموين العملية الانتاجية عن طريق الاستيراد، إضافة إلى آثار الواردات التي تنعكس على قطاعات مختلفة مثل تحديد وضع ميزان المدفوعات، حجم الاستهلاك والاستثمار، فان تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في حجم الواردات، يساعدنا في بناء نموذج قياسي يوضح تأثير كل هذه العوامل مجتمعة على حجم الواردات في الجزائر، ومن ثم استعانة به في التنبؤ حتى يتم رسم سياسة تجارية تتوافق ووضعية اقتصاد الجزائر.

4-أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في معرفة أثر ارتفاع الواردات على الاقتصاد الجزائري، بالتعرف على مفهوم التجارة الخارجية ومدى أهميتها للاقتصاد الجزائري، وذلك قصد الوقوف على أهمية الواردات في تقدم الاقتصاد الوطني ، ورصد عوائق تطبيقه في الجزائر، ضمن إطار المجهود الوطني لرفع تحدي انفتاح الخارجي، وتسهيل اندماج الجزائر ضمن الاقتصاد العالمي. كما يهدفُ هذا البحث إلى مسحِ الدراسات المرتبطة بهذا الموضوع، وتقديم قاعدة معلومات تعطي صورة مجملة حول أهمية الواردات في تنمية الاقتصاد. كما نهدفُ أيضاً إلى إظهار كيفية توظيف البيانات باستخدام أدوات التحليل والمعالجة الإحصائية الملائمة.

5-أسباب اختيار البحث:

1. الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين في ظل التحولات التي تشهدها وتعرفها الجزائر،من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة ومحاولات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
2. فتح النقاش العلمي للباحثين، حول أهمية التجارة الخارجية بصفة عامة والواردات بصفة خاصة، وانعكاس ذلك على القدرة التنافسية للدولة الجزائرية.
3. رغبة مني في استعانة بالنماذج القياسية للوقوف في الأخير على ما مدى التوافق بين النظرية الاقتصادية وما نشهده في الواقع.

6-الدراسات السابقة:

6-1-دراسة مارون زهرة(2011)، "استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات- حالة الجزائر- "، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة الشلف الجزائر. حيث هدفت الدراسة الى تحديد اهم العوامل المؤثر في الواردات واستخدام تقنيات تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في تقدير الطلب على الواردات الجزائر، وتوصلت الدراسة الى تقدير دالة الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، تتمثل الناتج الداخلي الخام يليه الأسعار النسبية ثم معدل التغطية وعليه سنضيف عوامل اخرى ونستخدم طريقة المربعات الصغرى في بناء نموذج قياسي.

6-2- دراسة مدياني محمد(2009) أُعدّت هذه الدراسة كمذكّرة ماجستير، بعنوان" **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)**"، جامعة الجزائر. ركزت هده الدراسة على دراسة محددات الطلب على الواردات في الجزائر، وقد استخدمت الدراسة نموذجين في التقدير، الأول باستخدام طريقة انجل وغرانجر تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، تبين أن الواردات تتأثر طرديًا بالدخل الفردي واحتياطي الصرف وعكسيًا بالأسعار النسبية ومعدل التغطية. واتضح أن الواردات مرنة بالنسبة للدخل الفردي الحقيقي في المدى الطويل والقصير، حيث أن الزيادة في الدخل الفردي بنسبة1% تؤدي إلى زيادة في الطلب على الواردات بنسبة 1.69% في المدى القصير، و 1.25 % في المدى البعيد، وبالنسبة لأثر الأسعار النسبية للواردات نجد ارتفاع الأسعار النسبية للواردات بمعدل 1 % يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات بنسبة 0.76% في المدى القصير و 0.64% على المدى الطويل، كما جاء أثر ارتفاع احتياطي الصرف ضعيفا؛ حيث زيادة هذا الأخير بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بنسبة 0.07%و0.08% في المدى القريب والبعيد على التوالي، أما عن أثر معدل تغطية حجم الصادرات للطلب على الواردات، فسجلنا أن ارتفاع المعدل بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات بنسبة 0.65%، وعلى المدى الطويل بنسبة0.58 %.

والنموذج الثاني عن طريق استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.ومن خلال النتائج المتوصل إليها من استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد يتبن أن أهم العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة1970-2006 تمثلت في متغير الدخل الفردي الحقيقي؛ حيث أن زيادة الدخل الفردي بـ1% تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بنسبة 1.67%و 1.02% في الأجلين القصير والطويل على التوالي، ومتغير الأسعار النسبية الذي له أثر فوري فقط؛ حيث تؤدي الزيادة في الأسعار النسبية بنسبة1% إلى انخفاض الواردات بنسبة 0.71%، بالإضافة إلى متغير حجم الصادرات ممثلا بمعدل تغطية الصادرات للواردات؛ حيث زيادة معدل التغطية بـ1% تؤدي إلى

انخفاض الطلب على الواردات بنسبة 0.62% في الأجلين القصير والطويل .وهذه النتائج في الواقع تؤكد في الدرجة الأولى اعتماد الجزائر في وارداتها على الدخل وربما يؤدي ذلك على المدى البعيد إلى أثار سلبية على ميزان المدفوعات، كما أن عدم مرونة الأسعار النسبية تدل على أهمية الواردات للاقتصاد الوطني. وسنحاول تطبيق طريقة قياسية اخرى تتمثل في طريقة المربعات الصغرى، لتحديد اهم العوامل المؤثرة في الواردات.

6-3-دراسة (مسغوني منى، 2005)، أُعدّت هذه الدراسة كمذكّرة ماجستير، بعنوان "**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني لفترة الممتدة بين 1970-2001**"، جامعة ورقلة الجزائر. تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه الواردات في تحقيق النمو الداخلي، وقد استخدمت الدراسة عدة نماذج لتمثيل العلاقة بين أصناف الواردات ونمو الناتج الداخلي الإجمالي، وقد توصلت الدراسة الى العلاقة المتكاملة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، كما توصلت الى إثبات العلاقة الموجودة بين نمو الناتج الداخلي الخام وإجمالي الواردات ومختلف أصناف السلع المستوردة، وسنحاول أن نضيف في هذا البحث العوامل الأخرى التي تؤثر في دالة الواردات.

6-4-دراسة (د/عابد العبدلي،2007)، قُدّمت هذه الدراسة كمقال بعنوان" **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد(32)، ركزت هده الدراسة على دراسة محددات الطلب على الواردات المملكة العربية السعودية وقد استخدمت الدراسة نموذجين في التقدير. الأول :التقدير بطريقة انجل وغرانجر، والثاني عن طريق استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد .وحسب الدراسة أعطى هذا الأخير نتائج جيدة؛ حيث اتضح من عملية التقدير أن الواردات تفسر بالدخل، الأسعار النسبية واحتياطي الصرف، وسنحاول أن نسقط هذه الدراسة على الجزائر وذلك للتشابه بين اقتصاد السعودية والجزائر في اعتمادهما كثيرا على الواردات.

6-5-دراسة صالح تومي، عيسى شقبقب(2006)، "**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد04، 2006. أما فيما يخص الواردات فتوصلا الى ان أكثر المتغيرات المفسرة لسلوك الواردات الكلية هو الطلب الداخلي، اما السعر النسبي للواردات وأسعار البترول متغيرات مفسرة لكن بنسبة ضئيلة، وكل المتغيرات المفسرة لها علاقة طردية مع الواردات، وسنحاول الاعتماد على متغير سعر البترول واضافته الى عوامل اخرى لنرى مدى تأثيره على قيمة الواردات.

7-حدود الدراسة:

نُعبّر عن حدود الدراسة بالإطار المكاني والإطار الزماني لها. فبخصوص الأول تنجز الدراسة على واقع الواردات في الجزائر. وأما الفترة الزمنية للدراسة فتتعلق بالمدة التي تنجز فيها الدراسة(1980-2014).

8-المنهج المتّبع والأدوات المستخدمة في البحث:

أما فيما يخص منهج البحث المتبع لدراسة الموضوع فأعتمد على أكثر من منهج لأنه يتلاءم مع أسلوب البحث في الموضوع، فاستخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث استخدم المنهج الوصفي من خلال استعراض نظريات التجارة الدولية وتطورها وكذا تطور التجارة الخارجية الجزائرية من جانب الواردات، والمنهج التحليلي من خلال تحليل أرقام التجارة الخارجية مركزين في ذلك على الواردات، اما عن أهم الأدوات المستخدمة لتحليل الاحصائي فكانت من الرتبة الاولى والمتمثلة في معامل التحديد، واحصائية ستودنت واحصائية فيشر، وقصد الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية دقيقة، لتفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الواردات باعتماد تطبيق خطوات النماذج القياسية، التعريف، التقدير، الاختبار، التنبؤ، باستعمال برامج معلوماتية تتماشى مع طبيعة الموضوع، وقد تم اعتماد على برنامج Eviews7.

9-صعوبات البحث:

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث :

- كثرة المعطيات والبيانات الرقمية وتعددها وعدم تجانسها، وتضاربها باختلاف المصادر والهيئات المصدرة لها، وأحيانا يكون هناك تضارب في الارقام من نفس الهيئة، مما خلق لنا صعوبة في اختيار وتحديد المعطيات الدقيقة فيما يخص البيانات القديمة؛
- التأخير في نشر المعطيات والبيانات الرقمية الجديدة؛
- عدم وجود تسهيلات من قبل المشرفين على الهيئات الخاصة بالنظام المعلومات الجزائري.

10-هيكل الدراسة:

وقصد تحقيق الهدف المنشود من الدراسة والإلمام بجميع جوانب الموضوع، إرتئ الباحث انه من الضروري تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وجاءت مرتبة كما يلي :

- الفصل الأول: حيث تم التطرق إلى نظريات وسياسات التجارة الخارجية، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم ونظريات حول التجارة الخارجية، وتم تناول في المبحث الثاني سياسات التجارة الخارجية، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى الاطار المفاهيمي للواردات.

- الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى دراسة التجارة الخارجية الجزائرية وتطورها من جانب الواردات، وهو بدوره يضم ثلاث مباحث، فجاء المبحث الأول تحت عنوان المراحل التي مرت بها السياسة التجارية الجزائرية، والمبحث الثاني تحت عنوان مسار اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، والمبحث الثالث حمل عنوان تـطور الـواردات الجزائرية من 1980-2014.

- الفصل الثالث: جاء حامل لعنوان الدراسة القياسية للواردات الجزائرية من 1980-2012، والمبحث الأول حمل عنوان تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر في الواردات والنماذج القياسية، والمبحث الثاني تم التطرق فيه إلى تقدير النموذج واختبار الصلاحية، أما المبحث الثالث حاولنا فيه بناء نموذج قياسي لدالة الواردات الجزائرية باعتماد المتغيرات التالية: (الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، احتياطي الصرف، سعر البترول والحقوق الجمركية) كمتغيرات مفسرة لدالة الواردات وذلك بالاستعانة ببرنامج EVIEWS7 .

الفصل الأول

نظـــــريات وســـياسات

التـــجارة الـــخارجية

تمهيد:

اجمع الباحثين على مر تاريخ الفكر الاقتصادي على أهمية التجارة الخارجية واعتبارها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة، غير أن رؤياهم في تفسير هيكل التبادل الدولي اختلف لعدة أسباب تتعلق بانتماء المفكرين الزماني والمكاني.

ولقد ساهمت نظريات التجارة الخارجية في تولد مفاهيم تتحكم فيها وفق إجراءات معينة تدعى السياسات التجارية التي تنقسم إلى سياسات حمائية وسياسات حرية؛ ويطلق مصطلح الحرية في حالة حياد الدولة عن العلاقات التجارية الدولية، بينما يطلق مصطلح الحماية في الحالة التي تستخدم فيه الدولة سلطتها للتأثير على اتجاه أو حجم المبادلات الدولية.

وفي مناقشتنا لموضوع التجارة الخارجية من جانب الواردات نتناول في الفصل الأول الإطار النظري باستعراض أهم الأفكار التي تناولت الموضوع وفق ثلاثة مباحث كالأتي:

- ✓ **المبحث الأول: مفاهيم و نظريات التجارة الخارجية.**
- ✓ **المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية.**
- ✓ **المبحث الثالث: الاطار المفاهيمي للواردات.**

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول، نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، وخاصة وأنها كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه لدول، إلا أنها كانت الحل الأمثل للدول التي كانت تنتج كل ما تحتاجه حتى ولو كانت لا تستطيع أن تنتج بعض السلع بكفاءة فاقتضى الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بكفاءة أي تكون تكلفتها أقل، وتبادلها بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها بكفاءة أي تكلفتها مرتفعة، فأصبحت التجارة الدولية تقوم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول.

المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

وسنوضح هنا مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وعوامل قيامها بالإضافة إلى أثارها.

الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

اولا: مفهوم التجارة الخارجية.

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الاولى، لكن مصطلح التجارة الخارجية تم استخدامه لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.[1]

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببًا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.

وعليه يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها" أحد فروع الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العا لم لتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول اللمختلفة".[2]

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، "**التجارة الدولية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر،2009، ص7.

[2] نفس المرجع، ص8.

يقصد بالتجارة الخارجية مجموع التبادلات الاقتصادية الدولية من سلع وخدمات ورأس المال إذ يظهر الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي، والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم.

كما تعرف التجارة الخارجية بانها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[1]

ان التجارة الخارجية تتكون من جانبين جانب الصادرات الذي يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما جانب الواردات يعبر عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي.

بعد ان عرفنا التجارة الخارجية يمكن أن نعرف التجارة الدولية بانها عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسيين هما :الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

ان كل من مصطلح التجارة الدولية أومصطلح التجارة الخارجية، هناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة،لكن هناك من يرى ان التجارة الخارجية بالمعنى الضيق تغطي الصادرات والواردات المنظورة والغير منظورة، أما التجارة الخارجية بالمعنى الواسع "التجارة الدولية" تشمل ما يلي:[2]

-الصادرات والواردات المنظورة" السلعية".

-الصادرات والواردات غير المنظورة" الخدمية".

-الهجرة الدولية، أي انتقالات الافراد بين دول العالم المختلفة.

-الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقال لرؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

- التوافق البيئي، وهو أحد منجزات جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول جانفي 2002، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح " التجارة الدولية " بعدها رسميا في إطار هذه الجولة، حيث أحلت مكان مصطلح "التجارة الخارجية".[3]

---

[1]حمدي عبد العظيم،" **اقتصاديات التجارة الدولية**"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص13.

[2]سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، ج1، ط2، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993، ص ص 36-37.

[3]سامي عفيفي حاتم،" **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية**"، ج 3، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص32.

على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل، [1] فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالي:

- **حركة عوامل الانتاج**: صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.[2]

-إختلاف العملات: التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

-التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.[3]

-التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، بينما التجارة الداخلية تتم وفق نظام واحد.

-وجود عقبات وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

- اختلاف طرق النقل.

-اختلاف العوامل السياسية والطبيعية.

-وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الدولية.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية.

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة.

وتتمثل أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:[4]

-تحقيق أكبر اشباع ممكن من السلع والخدمات.

-توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على انتاجها.

-تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

-تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على السلع والخدمات بكلفة أقل، مما لو تم انتاجها محليا.

-زيادة الدخل القومي إعتمادا على التخصص في الانتاج وتقسيم العمل الدولي.

---

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون ،"**أساسيات الاقتصاد الدولي**"،الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،1998،ص10.

[2] سامي خليل،" **الاقتصاد الدولي– نظرية التجارة الدولية–**"،ج1،دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 2001،ص25.

[3] حمدي عبد العظيم،" **اقتصاديات التجارة الدولية**"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص13.

[4] حسام علي داود وآخرون، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، ط 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص17.

-هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.

-نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية من اجل بناء اقتصاديات متينة وتعزيز التنمية الشاملة.

كخلاصة يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة(دول جنوب شرق آسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي.

الفرع الثاني:عوامل قيام التجارة الخارجية.

يرجع تفسير اسباب قيام التجارة الخارجية، الى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، أوما يسمى بمشكلة الندرة النسبية، فإذا افترضنا وجود نظام السوق وحافز الربح، فالسبب المباشر لقيام التجارة هو اختلاف الأسعار النسبية، فالأسعار تؤثر في التبادل الدولي، كما ان عملية التبادل بين البلدان ستتحقق إذا ما كانت هناك مكاسب وأرباح جراء ذلك وهي أساس التجارة الخارجية وإذا لم تكن هناك مكاسب وأرباح فلن تكون هناك تجارة دولية.

ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:

1. عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.[1]
2. وجود فائض في الإنتاج.
3. الحصول على ارباح من التجارة الدولية.
4. رفع مستوى المعيشة.
5. اسباب سياسية أو استراتجية.
6. الحاجة في العلاقات الاقتصادية الخارجية: بسب هذه الاختلافات الظروف المناخية(الأمطار،درجات الحرارة ونوع التربة) والموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الإدارية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات البلد على الإنتاج بين البلدان المتماثلة فانها لا تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي.

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص16.

7. أن التجارة الخارجية تتيح لكل بلد أن تستغل مواردها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. أي حصولها على اكبر ناتج ممكن من خلال استعمال هذه الموارد.
8. التخصص الدولي: بسب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، لذلك يجب على كل دولة ان تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية ان تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.[1]
9. اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة الى اخرى .[2]
10. اختلاف الميول والأذواق، الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة حيث أن المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد.[3]

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية :

من أهم عوامل التي تؤثر على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، نميز ما يلي :[4]

3-1) انتقال الأيدي العاملة:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى.
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة.
- درجة التقدم الاقتصادي العالمي.
- العوامل السياسية.

3-2) رأس المال:

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال من دولة الى اخرى يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون،" **التجارة الخارجية**"،ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001، ص17.
[2] حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص17.
[3] نفس المرجع، ص17.
[4] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص28-38.

– سعر الخصم: يتاشبه تأثيره تأثير سعر الفائدة إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.

– سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

– ندرة رأس المال النسبية.

– حجم النشاط الاقتصادي.

– المزايا والحوافز والقيود (مناخ الاستثمار)

– الأمان من المخاطرة.

3-3) **التكنولوجيات:**

– تكنولوجيا في صورة الات حديثة.

– تكنولوجيا في صورة براءات اختراع.

– تكنولوجيا في صورة علوم نظرية قابلة للتطبيق.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

لقد تعددت وجهات نظر المفكرين تبعا للعصر والمدرسة التي يؤمن بها كل منهم في تفسير هذا التبادل الدولي. وعليه سنتناول في هذا المطلب النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بدءا بالنظريات الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية (التي تفرض المنافسة التامة)

جاءت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، مظهرة بذلك أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، وإنما أيضا بما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية متمثلة في الأراضي والمنازل وسلع الاستهلاك.[1]

وفي النظرية الكلاسيكية نميز ثلاث اتجاهات وهي كما يلي:

[1] مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد الدولي المعاصر**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص19.

أولا: نظرية الميزة المطلقة:

استعرض آدم سميث *في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، ولقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري.[1]

حيث يرى آدم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى وهذا يؤدي بالتالي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة، في ظل تجارة خارجية حرة.[2]

ويمكن توضيح نظرية الميزة المطلقة لدم سميث من خلال المثال الرقمي التالي:

جدول رقم(1.1): إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل

الدولة	مصر	السودان
القمح(كغ/ إنتاج ساعة عمل- رجل)	60	40
قصب السكر(كغ/إنتاج ساعة عمل-رجل)	30	60

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص35.

من الجدول نلاحظ أن:مصر لها ميزة مطلقة في إنتاج القمح، والسودان ميزة مطلقة في إنتاج قصب السكر، وبالتالي حسب النظرية تتخصص مصر في إنتاج القمح، بينما السودان تتخصص في إنتاج قصب السكر.

قبل قيام التجارة كان: مجموع إنتاج : دولة مصر هو90كغ(60 كغ"قمح"+30كغ"قصب السكر)

دولة السودان هو100كغ(40 كغ"قمح"+60كغ"قصب السكر)

بالنسبة لمردود إنتاج الدولتين فيقدر ب190كغ(90كغ+100كغ)

*آدم سميث (5 جويلية 1723-17جويلية1790) ولد باسكتلندا له عدة أعمال وأبحاث في مسائل الاقتصاد السياسي، يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع ،من أهم مؤلفاته كتاب" ثروة الأمم "سنة 1776 ، ويعتبر من أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث

[1]عادل أحمد حشيش وآخرون، **مرجع سابق** ، ص74.

[2]علي عبد الفتاح أبو شرار، "**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**"، ط 2، دار الميسرة، الأردن، 2010، ص ص34-37.

حساب مكاسب من قيام التجارة (بعد التخصص)نجد:

دولة مصر:تستطيع أن تنتج 120كغ من القمح(60كغ+60كغ)،اي بزيادة 30 كغ قبل قيام التجارة

دولة السودان:تستطيع أن تنتج120كغ من قصب السكر(60كغ+60كغ)، أي بزيادة20 كغ قبل التجارة.

وبالنسبة لمردود الدولتين فيصبح240كغ،أي بزيادة 50 كغ(240-190)

وعليه يرى ادم سميث أن التبادل يعود بالمكاسب على الدولتين

ثانيا:نظرية الميزة النسبية

لقد جاءت هذه النظرية للإجابة على السؤال الذي لم يجب عليه ادم سميث ماذا ولو كانت الدولة تملك ميزة مطلقة في كلتا السلعتين.

لقد طرح ريكاردو *ظاهرة وهي كون أحد الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين محل التبادل، رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي.[1]

وحسب هذه النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين ومن ثم يستطيع أن ينتجهما بنفقات أقل ويصدرهما بأسعار أقل ومع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص في إنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي يتميز فيها نسبيا.[2]

ويمكن شرح نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو بالمثال التطبيقي التالي:

جدول رقم(2.1): تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل

الدولة / المنتج	الخمر(لكل وحدة)	الأقمشة(لكل وحدة)	النفقة النسبية ب
البرتغال	80 ساعة عمل	90 ساعة عمل	0,88
انجلترا	120 ساعة عمل	100 ساعة عمل	1,2
النفقة النسبية أ	0,66	0,9	

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص38.

*__ديفيد ريكاردو__ (1772-1823) اقتصادي بريطاني وضع عدة نظريات من بينها نظرية القيمة، والتوزيع والربح والريع، والنقود وغيرها،نشر كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي"عام1817.

[1]سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص130.

[2]عبد الرحمن يسرى أحمد ،" **الاقتصاديات الدولية**"، الدار الجامعة، الاسكندرية مصر2000، ص21.

يقصد بالنفقة النسبية أ: النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعة نفسها في البلدين.

أما النفقة النسبية ب فيقصد بها النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين في البلد الواحد.

من الجدول نلاحظ :

1. في حالة تطبيق نظرية آدم سميث(نظرية الميزة المطلقة) هناك تفوق مطلق للبرتغال في إنتاج السلعتين ولا تستفيد انجلترا لأنها تستورد كلتا السلعتين.
2. النفقة النسبية للبرتغال بالنسبة لانجلترا في إنتاج الخمر أقل من النفقة النسبية للبرتغال بالنسبة لانجلترا في إنتاج القماش.
3. النفقة النسبية للخمر بالنسبة للقماش في البرتغال أقل من النفقة النسبية للخمر بالنسبة للقماش في انجلترا.

من التحليل السابق يمكن أن نستنتج أن للبرتغال ميزة نسبية على انجلترا في إنتاج الخمر،بينما لانجلترا ميزة نسبية في إنتاج القماش.

وعليه فالتبادل الدولي سيقوم بين البرتغال وانجلترا، إذا تتخصص البرتغال في إنتاج الخمر وتتخصص انجلترا في إنتاج القماش .

ثالثا: نظرية القيم الدولية

جاءت هذه النظرية لاستكمال النقص في نظرية دافيد ريكاردو، حيث أنها تنسب إلى جون ستيوارت ميل* . فقد اهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة أخرى.[1]

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، والتي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، وقد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين .[2]

ومعنى هذا أن أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضهما، و في حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية، بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها مع هذه الدولة، والعكس صحيح ويتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تساوي بين طلب وعرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي.

---

*__جون ستيوارت ميل__،(20افريل1806-7افريل1873) اقتصادي بريطاني من مؤلفاته"مبادئ الاقتصاد السياسي"الذي نشر1848.

[1] سامي خليل، "__الاقتصاد الدولي__"، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص ص70-71.

[2] فليح حسن خلف،"__العلاقات الاقتصادية الدولية__"، ط 1، مؤسسة البيارق للنشر، الأردن، 2004، ص65.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية (التي تفرض المنافسة التامة)

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى الكثير من الانتقادات خاصة ما تعلق منها بنظرية العمل للقيمة أي ثمن السلعة يتحدد فقط بالعمل المبذول في إنتاجها، و وجود دولتين وسلعتين فقط وأيضا حالة الاقتصاد في التشغيل التام وعدم وجود تكاليف للنقل والتعريفة الجمركية كل هذا جعل التحليل الساكن للنظرية الكلاسيكية بسيط جدا وظهرت دراسات عدة لتحسينه بعد فترة طويلة من الاعتماد عليه في التحليل.

أولا: نظرية تكلفة الفرصة البديلة

صاحب هذه النظرية هابرلر *حيث تمكن سنة 1936 من تحرير قانون الميزة النسبية لديفيد ريكاردو من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة وخاصة تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج السلعة واستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة التي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها وإنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحي بها، وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى.[1]

وعلى الرغم من أن هابرلر تمكن من إعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، [2] وهذا ما حاولت النظرية السويدية الإجابة عليه فيما بعد.

ثانيا: نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج

صاحبا هذه النظرية هما العالمين هكشر و أولين(H-O) ** ، وقد جاءت هذه النظرية لتفسر ان أسباب قيام التجارة الخارجية يعود الى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة، فهناك بلاد يتوافر فيها عنصر العمل بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في البلاد الأخرى. وثمة بلاد يتوافر فيها عنصر الأرض بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في الدول الأخرى. وقد يصدق نفس الشيء على رأس المال.[3]

---

*__غوتفريد ون هابرلر__ (20 جويلية 1900-6 ماي1995) ولد في فينا النمسا.

1علي عبد الفتاح أبو شرار،مرجع سابق، ص45.

2زينب حسين عوض الله،" **الاقتصاد الدولي(نظرة عامة على بعض القضايا)**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998 ، ص 55.

** __إيل هيكشر(1919)__: إقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته " The effect of foreign trade on the distribution of income"

- __برتلن أولين (1933)__: اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة "نوبل" ومن مؤلفاته " Iterregional trade ".

3عادل أحمد حشيش وآخرون ، مرجع سابق، ص99 .

وهذا يعني أن كل دولة تتمتع بتفوق في إنتاج السلعة التي تملك عامل إنتاجها بكثافة، مما يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتطلب عامل إنتاجها بكثافة، وتحصل على السلع الأخرى عن طريق قيامها بالتجارة الخارجية من الدول الأخرى التي أنتجتها بنفس المعيار وهو مدى توافر عوامل إنتاج السلع.

لغز ليونتيف :حاول ليونتيف* في عام 1951 إجراء أول اختبار عملي لنظرية (هكشر-أولين) على الاقتصاد الأمريكي، فمن المعروف أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل ولذلك من المتوقع طبقا لنظرية هكشر-أولين أن تقوم الولايات المتحدة بتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية حيث ينخفض سعر الفائدة على رأس المال وتستورد السلع ذات الكثافة العمالية حيث ترتفع أجور العمال.[1]

وتبين أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل من وارداتها، وبصورة أدق فإن معدل العمل إلى رأس المال كان أعلى في الصادرات عنه في الواردات.[2] وهذا ما يناقض النتائج المتوقعة عند إسقاط أو تطبيق نظرية هكشر-أولين على الاقتصاد الأمريكي.

وقد حاول ليونتيف أن يبرر هذه النتائج على ضوء نظرية هكشر-أولين .فليس صحيحا أن العنصر المتوافر نسبيا في الولايات المتحدة هو رأس المال إذا ما أخذ في عين الاعتبار مستوى كفاءة العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاثة أمثال غيره من العمال. ولا يرجع السبب في الوفرة النسبية في العمل بالنسبة إلى رأس المال إلى زيادة في عدد قوة العمل بالنسبة إلى عدد السكان بالمقارنة بالدول الأخرى.[3]

أي أن ليونتيف أرجع سر كثافة صادرات الولايات المتحدة لعنصر العمل إلى مهارة العمالة الأمريكية، وذاك نتيجة للتطوير والتدريب المستمر للرفع من مستوى إنتاجيتها.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة (التي تفرض المنافسة الغير التامة)

بعد الانتقادات التي وجهت إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، خاصة عدم قابليتها للتطبيق على ارض الواقع، ظهرت هذه النظريات محاولة تجاوز تلك الانتقادات والاقتراب أكثر إلى الواقع.

---

* **ليونتياف"Leontief Wassily"** (**1906-1980**): اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل سنة 1973.

[1] إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة،" **مبادئ الاقتصاد الدولي**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص ص104-105.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص19 .

[3] نفس المرجع،ص ص24-25.

أولا: التكنولوجيا عامل التبادل الدولي

أ- الفجوة التكنولوجية

صاحبها بوسنر(POSNER) حيث يرى أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا.[1] وبما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية. حيث إن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.

واستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

1-**فجوة الطلب**: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج و تصديره.

2-**فجوة التقليد**: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج.[2]

وحسب هذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة النسبية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عند تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج.

ب- نموذج دورة المنتج

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من فرنون عام1966، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية وتغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، وهذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، والذي يحدد بالتالي الميزة النسبية.[3]

حيث إن هذا النموذج يقوم بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج والميزة النسبية التي تتحقق للدولة صاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج.

وقسم مراحل نموذج دورة المنتج إلى:[4]

---

[1] محمود يونس،" **اقتصاديات دولية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2000، ص81.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص87.

[3] نفس المرجع ،ص82.

[4] Jean-Paul Rodrigue,**L'espace economique mondiale** , Québec, presses de l'Université du Québec,2000,218.

1-مرحلة المنتج الجديد: يمثل فيها العمل الماهر عالي المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة وبالذات المهارات العلمية.

2-مرحلة النمو: ذلك أن إنتاج المنتج ينمو بسرعة، وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية، مع بقاء المهارات، وبالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها.

3-مرحلة النضج: حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، ويتمتع بصفة الثبات والاستقرار.[1]

ومنه فإن حسب نموذج دورة المنتج فإن الدول الأكثر تقدما والتي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تمتلك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو، ثم في المرحلة الأخيرة للمنتج تنتشر الميزة النسبية في إنتاجه بين الدول.

ثانيا: التبادل الدولي واقتصاديات الحجم "وفرات الانتاج"

ظــهرت هذه النظريات بسبب الضـعف الذي عـرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، فأدخلت اقتصاديات الحجم.[2] أي وفورات الإنتاج المتزايدة في ظل المنافسة الغير التامة، ويرجع كذلك سبب ظهور النظريات الحديثة إلى إهمال النظريات السابقة للشركات المتعددة الجنسيات والتبادل الداخلي بين الشركات.

نقصد باقتصاديات الحجم أن زيادة عوامل الإنتاج سترفع من قيمة الإنتاج بنسبة تفوق هذه الزيادة، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج الناتج عن وفرات إنتاج متزايدة.

أ- وفورات الإنتاج الخارجية والتبادل الدولي

إن وفورات الإنتاج الخارجية تسمح بتفسير إمكانية وجود تبادل دولي ما بين دولتين متشابهتين وذات نفس خصائص الإنتاج، ومستهلكتين للسلعتين، وبالتالي يمكن للبلدين تحقيق ربح، ورفاهية بتخصص كل واحد منهما في نشاط عند القيام بتبادل السلعتين؛ غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق حتى يتفادا تخصص البلدين في نفس السلعة؛ ولكن ما يمكن أن نلاحظه هو إمكانية عدم تساوي الربح الناتج عن التبادل الدولي في كل بلد، وهذا راجع إلى نوع السلعة المتخصص فيها كل بلد.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص84.

[2] جمال جويدان الجمل،"**التجارة الدولية**"، مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، عمان الأردن، 2010 ، ص45.

إن التبادل الدولي في حالة وفورات إنتاج خارجية، قد يؤدي إلى تدهور الرفاهية، وهذه النتيجة لم تصل إليها النظريات السابقة، حيث كلها لم تظهر إمكانية تدهور الرفاهية، حيث تبين أن الانتقال من عدم التبادل إلى التبادل الدولي يؤدي إلى رفع الرفاهية؛ غير أن الحالة المعاكسة ممكنة في حالة وفورات الإنتاج الخارجية.[1]

إن التبادل الدولي الناتج عن وفورات الإنتاج الخارجية هو موافق للتبادل الدولي في حالة المنافسة التامة، أما التبادل الدولي في حالة المنافسة غير التامة فهو موافق للتبادل الدولي في حالة وفورات الإنتاج الداخلية.[2]

ب- وفورات الإنتاج الداخلية والتبادل الدولي

تسمح وجود وفورات الإنتاج الداخلية لكل مؤسسة من القضاء على المنافسة الحرة التامة، مما يؤدي إلى الحصول على سوق احتكار الأقلية لتلك السلعة؛ أي عدد محدد من الشركات تنتج في السوق، وبالتالي يمكن أن يظهر سلوك إستراتيجي من طرفها؛ يتمثل في استعمال السلع أو الأسعار كسلوك إستراتيجي، أو غير ذلك من الإستراتيجيات المتمثلة في التفاهم أو عدم التفاهم مابين الشركات؛ وبالتالي كل شكل من الاستراتيجيات يؤدي إلى لعبة معينة وبالتالي إلى حل معين.

ب-1الحالة الأولى: قيام التجارة الدولية في ظل أسواق المنافسة الاحتكارية

سنكتشف عن قرب الحالة اين لا تبقى اكثر من مؤسسة بعد الانفتاح، المؤسسة تبيع في السوق العالمي بسعر منخفض على ما كانت عليه، لكن في المقابل تحضى بمردود عالي جدا لكن قرار الاحتكار يختلف اذا كان هناك منافسة (أي أن وجود ربح يؤدي إلى دخول منافسين في السوق، أي أنه لا توجد تكاليف غير قابلة للاسترجاع أي التكاليف المخصص للدخول في السوق يمكن استرجاعها من طرف الداخليين في السوق)وعليه تبقى المؤسسة على السعر منخفض خوفا من دخول منافسين،في حالة اراد المحتكر ابعاد المنافسين يقبل ان يبيع بثمن يساوي السعر المتوسط، وبالتالي لا يستطيعوا المنافسين الدخول الى السوق كونهم لا يقبلون إلا بسعر اكبر السعر المتوسط، ما يمكن أن نستخلصه من هذه الحالة هو ظهور محتكر على المستوى العالمي، مع رفع الكميات المنتجة والتي تؤدي إلى خفض السعر وعليه فإن المستفيد الوحيد هو المستهلك، غير أن الشركة الأخرى مجبرة على إيقاف نشاطها.[3]

[1] Michel Rainelli, **La nouvelle théorie du commerce international**, Alger, Casbah Edition, 1999, op cit, p 31-32.
[2] Messerlin Patrick .A., **Commerce international**, Paris,Presses Universitaires de France,1998., op cit , p236.
[3]B.GUILLOCHON, A.KAWECKI, **Economie Internationale Commerce Et Macro Economie**,7 e édition, Dunod, Paris, 2012, p70.

ب-2الحالة الثانية: قيام التجارة الدولية في ظل أسواق منافسة احتكار الأقلية

حيث يعد نموذج براندر وكرجمان من أشهر النماذج التي تفسر التجارة الخارجية بين الدول في ظل أسواق احتكار القلة، ويفترض النموذج وجود لدولتين متشابهتين، وان بكل دولة شركة واحدة تقوم بإنتاج السلعة،حيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي فإن كل شركة تزود سوقها مع تعظيم ربحها الاحتكاري ، وفي حالة فتح الحدود تقوم كل شركة بانتاج للسوقين المحلي والاجنبي؛ بافتراض ان دوال الانتاج خطية ومتطابقة في كلتا الدولتين، وبإدخال فرضية تجزئة الأسواق فإن تجزئة سوق التوازن الإحتكار الثنائي تقع ما بين الشركتين، أي أن المنتجين ينظرون إلى الدوليتن التي يبيعون فيها كسوقين مستقلين؛ وبالتالي فإن كل شركة تمنح نصف سوقها الأصلي ونصف سوق الخارجي، وعليه فإنه يوجد تبادل متقاطع للسلعة.[1]

ثالثا: التبادل الدولي وتنوع المنتوجات"التمايز"

ان تحليل التبادل الدولي وتنوع المنتوجات ينقسم الى: التنوع العمودي أي اختلاف نوعية المنتوج ، عندما يكون قابل للقياس مثل طاقة السيارة، والتنوع الأفقي الراجع إلى ميزة المنتوج مثل عندما نكون أمام سيارتين من نفس النوع وتملكان نفس الخصائص غير أن لونهما مختلفين وهذا يعتمد على تمايز أذواق المستهلكين.

أ- **نظرية تشابه الأذواق**

يفسر ليندر قيام التجارة الدولية بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج،[2] وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر-أولين؛ حيث إنه وحسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها وبالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، وفي حالة العكس أي عندما تكون عوامل الإنتاج نادرة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛ وبالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات. وحسب ليندر في حالة انخفاض تكلفة المنتجات الأولية نظرا للأسباب السابقة فإنه سيتم تصديرها، وفي حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.

[1]سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص219.

[2]عادل أحمد حشيش وآخرون ، مرجع سابق، ص 130.

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى ليندر أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع،[1] حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة. فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها و لكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج.[2] ومنه فالمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

وبما أن الاختراعات إنما تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد. [3] وهذا يعني حسب ليندر أن هذه التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها وهياكل أسواقها واحتياجاتها؛ حيث إن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيما بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية.

ب- التبادل الدولي و التنوع الأفقي للمنتوجات

حيث قام الإقتصادي كروقمان (Krugman)* ببحث ترجمه في بناء نموذج رياضي يشرح فيه التنوع الأفقي والتبادل الدولي، حيث أفترض في نموذجه :[4]

1-حيث ان المستهلكين لديهم مكسب واحد هو استهلاك "n" من منتوجات مختلفة، بدل الحصول على "n"من نفس المنتوج.

2-المستهلكين لديهم نفس الأفضلية في المنتوجات، ولكن ذوقهم مختلف.

3-كل متنوعة"i" منتوجة من طرف الشركة فريدة من نوعها، لها احتكار لهذه النوعية وبالتالي نتواجد في المنافسة الاحتكارية.

4-العامل الوحيد للانتاج هو العمل.

5-تقنيات الانتاج متشابهة في جميع الشركات، وكذا تساوي أجر المستهلكين العاملين.

---

[1] جمال جويدان الجمل،مرجع سابق، ص51.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص70.

[3] نفس المرجع،ص71.

*بول كروغمان من مواليد (28فبراير 1953 في نيويورك) اقتصادي أمريكي فاز بجائزة نوبل للاقتصاد عام 2008. أستاذ في الاقتصاد والشؤون الدولية في كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية بجامعة برينستون، أستاذ في كلية لندن للاقتصاد.

[4] B.GUILLOCHON, A.KAWECKI, Op.cit. p 79.

وعليه فان التبادل الدولي وفق هذا النموذج يؤدي إلى توسع حجم السوق؛ الذي بفضله تحقق النتائج التالية:

- انخفاض سعر كل نوع من المنتوجات، نتيجة الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة، أي الاستفادة من وفورات الحجم.

- الزيادة في عدد أنواع المنتوجات في السوق، نظرا لارتباط عدد الأنواع بارتفاع حجم السوق.

ت- التبادل الدولي و التنوع العمودي للمنتوجات

قام الإقتصادي "كلفين لانكاستر(1980)Kalven Lancaster * بربط تحليله على اختلاف نوعية المنتوج ، عندما يمكون قابل للقياس مثل طاقة السيارة، الاختلاف بين المستهلكين يتمثل في الذوق، الممثل في خصائص كل منتوج بالإضافة إلى وجود نوعية مثلى للمنتوج؛ تسمح من الحصول على أحس توليفة ممكنة، أي أن اختلاف النوعية غير قابلة للإحلال من جانب الطلب.

يأخذ "لانكاستر" دولتين متشابهتين كليا ،تتوفر على نفس الافراد المستهلكين ، والتي تتوزع على نفس المنتوجات المثالية، ولها نفس عدد الشركات المنتجة،ونفس التكنولوجيا المستعملة في عملية الانتاج، وعلى الرغم من هذا التشابه التام، الدول لهم فائدة من التبادل مع بعضهم.[1]

بعد عملية الانفتاح على التبادل، يؤدي الى زوال واختفاء بعض الشركات، بسبب زيادة حجم السوق وعدم التوزان؛ غير أن انخفاض عدد الشركات لا يسمح من إعادة التوازن لباقي الشركات.

إن تضاعف الطلب يؤدي إلى تضاعف الإنتاج(نظرا إلى وفورات الحجم) وإلى ظهور فائض في الربح، مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد وظهور أنواع جديدة من المنتوجات، حتى ينعدم الربح؛ وعليه ينتج عن هذا التبادل الدولي مايلي:[2]

- انخفاض التكاليف المتوسطة والأسعار، نتيجة الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف المؤسسات.

- زيادة حجم المنتجات المعروضة، مما يسمح للمستهلكين من الحصول على منتجات تسمح من تلبية الخصوصيات المقتربة من ذوقهم إلى أقصى حد.

* **كالفين لانكاستر (Kalven Lankaster)(1924-1999)**: أستاذ بجامعة كولومبيا، متخصص في دالة الإنتاج والنمذجة.

[1] B.GUILLOCHON, A.KAWECKI, Op.cit. p 83.
[2] Michel Rainelli, op cit, p54-55.

الفرع الرابع:النظريات المكيفة مع الدول السائرة في طريق النمو(نظريات التبعية)

وهي نظريات تفسر أن الدول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية.

-فمن ناحية نجد أن الاقتصادي ميردال : يرى أنه إذا كانت العملية الاقتصادية تراكمية أي ليس هناك توازن مستقر يعني أن الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج والدخول يؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن إلى المزيد من الاختلافات وإذا سلمنا بعدم وجود المنافسة الكاملة من الناحية العملية في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والمتخلفة، فان النتيجة المنطقية هي ازدياد اللا مساواة بين الدول المتقدمة والمتخلفة بسبب عدم التكافؤ بينها في التبادل.

-ومن ناحية أخرى نجد أن راؤول بريبيش قد أوضح أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الأولية (التي تنتجها الدول المتخلفة) تميل في الفترة الطويلة في غير صالح الدول المتخلفة وهذا الانعكاس لعدم التكافؤ بينها وبين مجموعة الدول المتقدمة في مجال التبادل التجاري، ولهذا نجد بريبيش يوصي الدول المتخلفة إلى أن تهجر حرية التجارة وتعتنق سياسة تجارية حمائية تمكنها من بناء صناعاتها الوطنية .

-الصياغة الحديثة للنظرية : أوضح ارجيري امانويل طبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة ووصفها بأنها تتميز بعدم المساواة أو بمعنى آخر أن التبادل بينها غير متكافئ، وفيما يلي سنتناول بإيجاز عرض مختصر لما قدمه كل من امانويل وأمين في هذا الخصوص.

أولا: نظرية التبادل اللامتكافئ أرغيري إيمانويلArghiri Emmanuel :

يرى امانويل أن جميع الطبقات الاجتماعية المساهمة في النظم الرأسمالية يكون شغلها الشاغل هو زيادة نصيبها من الدخل القومي دون أن توجه أدنى اهتمام إلى أشكال الاستغلال الرأسمالي الذي ينتشر في الدول المتخلفة، ولا يتولد عن هذا الاحتكار كما يقول امانويل أرباح احتكارية تحصل عليها المؤسسات الرأسمالية فقط ولكنه يوفر الدخول والعمل للعاملين في الدول الصناعية وحتى يستطيع امانويل تفسير نظريته فقد ميز بين صورتين للتبادل:[1]

-عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال مختلف في الدولتين (أي أن فنون الإنتاج مختلفة) ولكن الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية ، يكون إجمالي ساعات العمل للدول المتقدمة تحصل في السوق العالمي على الكثير من المنتجات إذا ما قارنها مع ساعات العمل الإجمالي للدول المتخلفة.

[1] بوشنافة الصادق،"**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية-حالة مجمع صيدال-**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر ،2007/2006،ص44.

-عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين متماثل (أي أن فنون الإنتاج على نفس الدرجة من التطور) ولكن معدلات الأجور مختلفة (الأجر في الدول المتخلفة اقل منه في الدول المتقدمة)، فتحصل الدول المتخلفة عن طريق التبادل الدولي اقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، ومعنى ذلك أن التبادل يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من الدولة المتخلفة إلى الدولة المتقدمة وهذا ما يسميه امانويل التبادل اللامتكافئ.[1]

ثانيا:نظرية التبادل اللامتكافئ عند سمير أمين:

لقد أكد سمير أمين على حقيقة التبادل غير المتكافئ بين دول المراكز الدول الصناعية ودول المحيط أو الأطراف الدول المتخلفة، فالتجارة الدولية من جهة نظره ما هي إلا علاقات متشابكة نشأت وتكونت تاريخي بين دول المراكز ودول الأطراف، وكذلك الظروف التي أحاطت بعملية اندماج اقتصاديات الأطراف بالمراكز. وقد ذهب في تفسيره إلى أن العلاقات التجارية والمالية قامت بوظيفتين: [2]

1-وجود شركات متعددة الجنسيات وهي شركات احتكارية تسيطر على عملية إنتاج وتوزيع المواد التي تنتجها الدول المتخلفة وهو ما يساعد على تحويل موارد دول الهامش نحو دول المراكز.

2-احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمغالاة في أسعارها مما يترتب عليه تبعية تكنولوجية تعمل على تحويل الموارد للدول المتخلفة نحو الدول المتقدمة وسيطرة هذه الأخيرة على الأولى.

ولقد لعب المد الاستعماري دورا ناجحا في انجاز هاتين الوظيفتين، حيث أمكن تصدير رؤوس الأموال للأطراف والاستثمار بها للتكلفة المنخفضة وتلك كانت هي نقطة البداية الحقيقية للتبادل غير المتكافئ والذي افرز التنمية غير المتكافئة بالدول المتخلفة الآن. ففي المرحلة الأولى لعلاقة التبادل غير المتكافئ افرز المد الاستعماري عملية إفقار منظم مكثف للأطراف التي أعاقتها من البدء في عمليات تنمية حقيقية، والمرحلة المعاصرة والتي من سماتها ظهور الشركات الدولية الغربية العملاقة وحدوث ثورة المعلومات والتكنولوجيا وتركزها في يد الشركات العملاقة الغربية، غيرت من طبيعة العلاقة بين المراكز والأطراف وان لم تغير من حقيقة وأهداف تلك العلاقة.

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص 95.

[2] نفس المرجع، ص 98.

المبحث الثاني :سياسات التجارة الخارجية

بعد تناول الخلفية النظرية لمختلف الأطروحات المفسرة للتبادل الدولي، اتضح لنا أنها تتباين في نطاق يتأرجح بين أولئك الذين ينادون بتحرير التجارة الخارجية وأولئك الذين يدافعون عن الحماية وبالتالي يؤيدون تقييد التجارة الخارجية.

فالواقع العملي يدل على أن السياسة التجارية التي طبقتها مختلف الدول عبر مسارها الاقتصادي كانت تتأرجح بين الحماية والحرية، فكلما تنفرد الدولة بإتباع سياسة واحدة باستمرار، فبين الحرية والحماية نجد المدافعين عن الاتجاهين كل يقدم المبررات للدفاع عن وجهة نظره. ولإتباع كل سياسة تجارية هناك أدوات ووسائل تستخدم لوضع السياسة التي تخدم المصلحة الاقتصادية للبلد والأهداف المرجوة من ذلك، وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، سنتناول من خلال المطلب الأول مفهوم السياسة التجارية وأنواعها، وفي المطلب الثاني فسنتناول فيه أدوات وأهداف السياسة التجارية، أما المطلب الثالث الذي ارتأينا من خلاله ابراز إستراتيجية السياسة التجارية في ظل سياسة تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول :مفهوم السياسة التجارية وأنواعها

الفرع الأول:مفهوم السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية " برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة".[1]

والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه هو المساهمة في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهداف ضمنية أخرى، مثل القضاء على البطالة، والاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات، وكذا استقرار سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

إن محاولة كل دولة تحقيق مجموعة أهداف تتماشى وفق النظام الاقتصادي الذي تتبناه، يفرض على الدولة انتهاج سياسة تجارية تنسجم مع طبيعة نظامها الاقتصادي ما جعل مفهوم السياسة التجارية يأخذ عدة أوجه ومن بين المفاهيم ما يلي:

- ان السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق معاملاتها الاقتصادية الخارجية، بهدف التأثير عليها حجما أو نوعا أوكلاهما معا، والغرض من ذلك هو تحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

[1]عبد الباسط وفا، " **سياسة التجارة الخارجية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 12.

- هي كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والخدمات.[1]
- هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة، أو موقف للدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي يشنؤها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج.

الفرع الثاني:أنواع سياسات التجارة الخارجية

يتفق اغلب الاقتصاديين على وجود نوعان من السياسة التجارية، سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة.

أولا: سياسة حرية التجارة

يعتمد أنصار مذهب حرية التجارة على الحجج التالية في تأييد وجهة نظرهم:[2]

1. التخصص وتقسيم العمل الدولي: يرى أنصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وهذا يرفع من زيادة الناتج الوطني ومستوى الرفاه الاقتصادي، وبالتالي يوفر أحسن أنواع السلع وأقلها سعرا.
2. انخفاض أسعار السلع: إن التجارة الحرة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، مما يعود على المنتج والمستهلك بالفائدة من حيث حسن جودة السلع وميزة السعر، وينتفع المنتج من مزايا التخصص ويستغل موارده الاقتصادية على أحسن وجه.
3. تشجيع التقدم التكنولوجي: تؤدي حرية التجارة إلى بروز منافسة حادة بين المنتجين ما يستدعي إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة، الأمر الذي يحتم على الدول للإسراع ومواكبة التطور الفني والتكنولوجي.
4. تضييق الخناق على قيام الاحتكارات: إن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها، فحرية التجارة تخلق المنافسة المحلية فهي تفرض عليها السعر ونوعية المنتج، هذا ما يؤدي إلى تضييق الخناق على قيام الاحتكارات.

وعلى الرغم من مناقشة السياسات التجارية في بعض الأحيان يعطي الانطباع بأن نظام تجاري حر يمكن أن تفعل المعجزات لاقتصاد البلاد، ومعظم المراقبون يعتقدوا اعتقادا راسخا بأن الإصلاح التجاري هو مفيد.[3]

---

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 113.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ، ص ص 338-358.انظر ايضا:

-أحمد جامع، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص ص97-98.

- زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق،ص 291.

[3] Dornbusch R, **The case for Trade Liberalisation in Developing countries**, Journal of Economic Perspectives, Vol 6, N^{0}1, 1992, P 73.

ثانيا: سياسة الحماية التجارية

لا يتجاهل أنصار مذهب الحماية المزايا المستمدة من تحرير التجارة الخارجية، مثل التخصص الدولي وتقسيم العمل، وأن التبادل الدولي يقوم على أساس اختلاف النفقات النسبية للإنتاج بين الدول، إلا أنهم يرون أن هناك أهدافا ذات أولوية بالنسبة للمجتمع حتى وإن أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي.

حيث يعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج التالية في تأييد وجهة نظرهم:[1]

1. حماية الصناعات الناشئة: تعتبر حماية الصناعة الناشئة من أهم المبررات التي تقدم من جانب الحكومات الدول المتخلفة لفرض القيود على التجارة الخارجية.

ويقوم هذا المبرر للحماية على الصناعات الجديدة عادة ما تواجه في البداية تكاليف إنتاج مرتفعة ناتجة عن مستوى الإنتاج الأولي صغير الحجم، أو نقص في البراعة والمهارة للتعامل مع التكنولوجيا المستخدمة، ويقبل الاقتصاديين المحدثين هذا الضرب من الحماية إلا أنهم يتمسكون ببعض الشروط والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي: [2]

- أن تكون الحماية مؤقتة فلا تفرض إلا لأصل معين فإذا انتهى هذا فيجب على السلطات رفعها.

- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح أي أن تتوفر مقوماتها ويصبح في الإمكان إقامة صناعة اقتصادية كما يستطيع السوق استيعاب المنتجات. ومن الناحية التطبيقية كثيرا ما يصعب التحقق من تلك الشروط وهناك من يرى بعدم الأخذ بمبدأ الصناعة والاستعاضة عنه بتقديم الإعانات إلى الصناعات الناشئة.

2. الحماية بغرض تنويع الإنتاج: يؤدي تنويع الإنتاج إلى تقليل أثر الكساد لأن الدولة ستقلل من اعتمادها على العالم الخارجي، ويؤدي كذلك إلى عدم حدوث التفكك الاقتصادي أثناء الحرب فلا تصبح الدولة تحت رحمة الأسواق الأجنبية، ويذكر عن هذه الحجة أنها تؤدي إلى قيام اقتصاد متوازن كما أن زيادة الإنتاج يقابلها ضمان الحصول على السلعة.

إلا أن معارضي هذه الحجة يأخذون عليها أنه لا يمكن القضاء على الكساد بتنويع الصناعات بل أن الكساد يكون في العادة نتيجة للقوى والعوامل الداخلية وبالأخص العوامل التي تنطوي تحت موضع الاستثمار، كما أنه توجد طرق عديدة يمكن عن طريقها محاربة الكساد دون التنويع في الإنتاج.

ومع ذلك نجد أن هؤلاء الذين يعترضون على الحماية يوافقون عليها إذا كانت تتعلق بالسلع الأساسية درءا لمخاطر انقطاع ورودها من الخارج.

---

[1] حاسم علي داود، مرجع سابق، ص121.

[2] إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 188.

3. الحماية كوسيلة للحد من البطالة: إن فرض الضرائب على الواردات يؤدي إلى زيادة اسعارها في السوق المحلي وبالتلي يتحول المستهلكين الى شراء السلع المحلية الصنع، مما يدفع الصناعات المحلية الى زيادة انتاجها وتأجير العمال مما يساعد على خفض البطالة في البلد.[1]

4. الحماية من أجل تحسن الميزان التجاري: تكمن هذه الحجة في فرض ضريبة على الواردات مما يؤدي إلى خفض الواردات من السلع، مع افتراض بقاء الصادرات دون تغيير، وبهذا يضل التحسن في الميزان التجاري، ولكن المناقشات الهامة في السنوات الحديثة العهد طرقت موضوع العجز التجاري كظاهرة من ظواهر الاقتصاد الكلي الهامة، وأن الضريبة بحد ذاتها لا يوجد لها تأثير على الميزان التجاري لأنها لا تخاطب متغيرات الاقتصاد الكلي.[2]

5. الحماية بغرض الحصول على الإيرادات: هناك صعوبات في البلدان النامية والفقيرة في إيجاد التمويل اللازم على البنية التحتية، لذلك فهي تلجأ إلى الضرائب كمصدر رئيسي للدخل وتطبق على الصادرات كما تطبق على الواردات وتعتبر ضريبة الصادرات ضريبة شائعة في البلدان النامية مثل الضرائب على المحروقات.

6. الحماية من أجل مكافحة الإغراق: ويقصد بالاغراق قيام إحدى الصناعات ببيع منتاجتها في سوق دولة أجنبية بسعر يقل عن السعر الذي تبيع به في سوقها المحلي.[3]

حيث أنه يشكل تهديدا للمنتجين المحليين وذلك بسبب أسعار الواردات المنخفضة، فتقوم العديد من الدول بفرض رسوم جمركية على الواردات من اجل رفع سعرها، وبالتالي يضمن السعر العادل للمنتجين.

يجب أن لا يخفى على المتخصص عند تناول هذه الحجج أن المؤسسات الصناعية عبر الدول تتحكم فيها الاحتكارات بشكل أو بآخر، بحيث أصبحت الحجج بحاجة إلى إعادة صياغة وفقا للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.[4]

المطلب الثاني :أدوات وأهداف السياسة التجارية

تختلف أدوات وأهداف السياسة التجارية من دولة لأخرى ومن مرحلة لأخرى حسب مقتضيات الظروف الداخلية والخارجية وطبيعة السياسات الاقتصادية التنموية المدرجة في دولة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لأدوات السياسة التجارية وأهدافها.

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ، ص348.

[2] نفس المرجع ، ص361.

[3] إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 191.

[4] B.GUILLOCHON, Op-Cit, P 112.

الفرع الأول:أدوات السياسة التجارية

حيث تنقسم إلى الأساليب النقدية أو السعرية وأساليب تنظيمية وكمية وتكون وفق ما يلي:

أولا :الأساليب السعرية

1. الرسوم الجمركية

من الأدوات التي تستخدم في تنفيذ السياسة التجارية الرسوم الجمركية أو التعريفة الجمركية، و هي ضريبة تطبق على المنتجات المستوردة، ولها اثأر في جعل المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة،[1] كما تعرف: هي ضريبة أو رسم يفرض على السلعة التي يتم الاتجار بها وذلك عند اختراقها الحدود الوطنية لبلدها، أي هي أداة سعرية تفرض على الصادرات والواردات.[2]

حيث يمكننا أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات:[3]

أ-الضريبة النسبية(القيمية): وتعني أن الضريبة تفترض وتحتسب على أساس نسبة قيمة البضاعة المستوردة، أي أن الضريبة عبارة عن نسبة معينة من سعر بيع أو استيراد السلعة.

ب-الضريبة النوعية: وتفرض التعريفة على اساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات السلعة المستوردة، بصرف النظر عن قيمة السلعة نفسها.

ج-الضريبة المركبة: بمعنى يستخدم السعر القيمي أوالنسبي إضافة إلى التعريفة النوعية معا.

2. إعانات التصدير

تتمثل إعانات التصدير في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، وذلك لكسب أسواق في الخارج وتمكين المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح.[4] كما تعرف الإعانة وهي عكس الضريبة بالفرق بين التكلفة الفعلية لإنتاج أو بيع السلعة والسعر الذي تباع به هذه السلعة في الأسواق المحلية والأجنبية.[5]

ويكمن أن نفرق بين نوعين من الإعانات:[6]

---

[1] Remend Bouret, **Relations économiques internationales**, McGrow-Hill, Québec, 1994, P 66.

[2]علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص262.

[3]سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البناء" **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2005،ص ص181-182.

[4]عادل أحمد حشيش وآخرون ، مرجع سابق، ص 265.

[5] Paul R.krugman, Maurice obstfeld, **international economics**, sixith edition, worled student series, Boston, 2003, P 197.

[6]مدياني محمد،" **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)**"، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2009،ص40.

-إعانات مباشرة: تتمثل في أداء مبلغ من النقود يحدد على أساس قيمي أو نوعي؛

-إعانات غير مباشرة: وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات الغرض منها تحسين حالته المالية مثل الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية منها ما تعلق بالقروض قصيرة الأجل أو بالقروض طويلة الأجل.

3. الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية،[1] وهو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل به من حيث البيع والشراء، وهي التي تحدد العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات العرض والطلب.كما أن الدولة قد تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف مع أنه يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، ومن الأسباب التي تستدعي على الدولة تخفيض سعر الصرف ما يلي:[2]

- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

-يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.

-زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.

-زيادة مواد الخزينة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح وفقا للسعر الجديد.

4. سياسة الإغراق

هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون نفس السلعة بثمنين مختلفين أحدهما ثمن مرتفع في البلد المصدر والآخر ثمن منخفض في الأسواق الخارجية، أي يكون سعر السلعة في الخارج منخفض عن السعر في الداخل مضافا إليه نفقات النقل.[3]

وهناك ثلاثة أنواع من الإغراق هي:

-الإغراق الاستثنائي: ويكون بشكل فجائي للتخلص من المخزون أو تغيير نوع الإنتاج.

-الإغراق المؤقت: ويكون وفقا لهدف محدد ويزول مع تحقيق الهدف.

---

[1] محمد راتول،" الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقا**،الشلف الجزائر، العدد4، 2006، ص241.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص303.

[3] نفس المرجع، ص302.

-الإغراق الدائم: يرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطني، يعتمد هذا الاحتكار على وجود حماية للتخفيف من حدة المنافسة الأجنبية.

ثانيا:الأساليب الكمية

1. تراخيص الاستيراد

هي تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وتعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية،[1] وتستخدم أحيانا كذريعة للحد من المنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية، فلا يسمح للتجار باستيراد سلعة من الخارج إلا بإذن من السلطات المختصة.

2. نظام الحصص

وهو تحديد كمية (أو قيمة) السلع الأجنبية المستوردة خلال فترة زمنية معينة. وتطبيق هذا النظام يكون على أساس عالمي أو على أساس دولة/دولة.[2]

ويصنف نظام الحصص إلى ثلاث مجموعات:

أ- الحصص المطلقة: وهي معقدة وتحدد الكمية الكلية الممكن استيرادها أو تصديرها بصورة مطلقة؛

ب- الحصص النسبية أو حصص التعرفة: ويتم خلالها السماح باستيراد كميات محددة برسوم جمركية منخفضة وأي كمية تزيد عن المسموح له تفرض رسوم جمركية أعلى؛

ج- الحصص التطوعية: وهي مختلفة الأشكال وتفرض لحماية الشركات المحلية لتأخذ الوقت اللازم لإجراء تعديلات لإعادة قوتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

وعادة يستخدم نظام الحصص لتحقيق أهداف مختلفة منها:

1- حماية الصناعة المحلية في فترة ما.

2- تحقيق تحسن في توازن ميزان المدفوعات أو لمنع العجز خوفا من تدهور العملة الوطنية نتيجة نقص في العملة الأجنبية التي تنفق علي الاستيراد.

3- لتوجيه التصدير لبلدان معينة تتوافر فيها عملات أجنبية أو تقيد الاستيراد للسلع الكمالية.

---

[1] كامل بكري،" **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**"، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية مصر، 1995، ص72 .

[2] http://www.ao-academy.org/docs/The_International_Marketing_0812009.doc.

4- يستخدم كسلاح تفاوضي مع الدول التي تفرض قيودا على صادراتها الوطنية وذلك لفتح أسواق تلك الدولة للسلع المحلية.

وتختلف حصص الاستيراد عن الرسوم الجمركية في أن التقييد السعري الذي تحققه الرسوم الجمركية يتم أيضا عن طريق الحصص ولكن بصورة غير مباشرة.

3. القيود الطوعية على التصدير

قيود التصدير، أو القيود على التصدير، هي قيود على كمية البضائع المصدرة إلى دولة أو دول معينة، وقد يتم فرض قيود على التصدير من أجل:

- تجنب نقص البضائع في الأسواق المحلية لأن تصديرها يكون أكثر ربحا.
- التحكم في تأثير السوق المحلي للدولة المستوردة التي قد تفرض مزيدًا من رسوم مكافحة الإغراق على البضائع المستوردة.
- تقييد أو الحد من انتشار الأسلحة أو المواد مزدوجة الاستخدام التي يمكن استعمالها في نشر الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو في العمليات الإرهابية.
- الحد من أو تقييد التجارة مع الدول المفروض عليها حظر.

ثالثا: الأساليب التنظيمية

1. المعاهدات التجارية

تعقد المعاهدات التجارية بين معظم الدول لتنظيم مسائل إقتصادية كشؤون الملاحة وتنظيم الإزدواج الدولي في الضرائب إلا ان أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية أي تنظيم امور الصادرات.[1]

كما تعرف أيضا بأنها عبارة عن اتفاق الدولة مع دولة أو دول أخرى عن طريق أجهزتها الدبلوماسية (وزارة الخارجية)، ويغلب على هذا الاتفاق الطابع السياسي منها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط،كما يغلب عليه الطابع الاقتصادي مثل تنظيم الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري.

وتتضمن المعاهدات التجارية مبادئ معينة :مبدأ المساواة، ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهو أكثرها شهرة ويقصد به أنه إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى فإن ذلك يسري تلقائيا على جميع الدول الأعضاء بمعنى عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية.[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمةومدحت محمد العقاد، "**النقود والبينوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**"،دار النهضة العربية، بيروت لبنان ،1979، ص408.

[2] عادل أحمد حشيش وآخرون ، مرجع سابق ، ص 241.

2. الاتفاقيات التجارية

هي عبارة عن اتفاق يتم بين دولتين أومجموعة دول،[1] لتنظيم التجارة بينهما وتعرف الاتفاقات التي توقع بين دولتين فقط باسم "الاتفاقيات الثنائية "بينما يطلق على الاتفاقيات التي تضم أكثر من دولتين اسم" الاتفاقيات المتعددة الأطراف"، حيث يحدد حجم التبادل التجاري بين طرفي أو أطراف الاتفاقية خلال مدة سريانها،والفرق بين المعاهدة والاتفاق التجاري، يكون من حيث المدة فالاتفاق يكون أقصر من المعاهدة ويتضمن تفصيلا أوسع من المعاهدة التي تتناول مبادئ عامة في الغالب.

3.اتفاقيات الدفع

هي كل اتفاق ثنائي ينص على أن تسوى ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ قبل الثاني نتيجة للتبادل التجاري، وعادة ما يقترن اتفاق الدفع باتفاق للتجارة يحدد أنواع السلع التي يتم التبادل فيها طبقا للاتفاق الذي يضم عادة تحديد العملة التي يتم بها التعامل بين الدولتين.[2]

4.الاتحادات الجمركية

تمثل الاتحادات الجمركية وسيلة لتنظيم التجارة الخارجية، فهي تهدف إلى تحرير المبادلات بين الدول الأعضاء.

5.المناطق الحرة

قد تختار الدولة أن تستثني من نطاقها الجمركي منطقة معينة تعاملها من حيث الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات، كما لو كانت خارج حدودها فالسلع تدخل إلى هذه المنطقة أو تخرج منها بكل حرية دون الأداء لأي رسم، لكنها تخضع للرسوم إذا ما أرادت دخول حدود الدولة.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

بعد التعرف على أنواع السياسة التجارية والأدوات التي تستخدم في إطارها، نرى أنه توجد عدة أهداف ترجى من اتخاذ نوع من السياسة التجارية تصبوا إلى الوصول إليه، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاثة أصناف هي كالآتي: أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية وإستراتيجية.[3]

---

[1]هجير عدنان زكي أمين،" **الاقتصاد الدولي(النظرية والتطبيقات)**"، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2010، ص173.

[2]عادل أحمد حشيش وآخرون ، مرجع سابق، ص254 .

[3]مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص117-123.

أولا: الأهداف الاقتصادية

1. تحقيق موارد للخزانة العامة؛
2. تحقيق توازن في ميزان المدفوعات؛
3. حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية؛
4. حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق؛
5. حماية الصناعة الناشئة(الصناعة الوليدة)؛
6. حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في الآتي:

1. حماية مصالح فئات اجتماعية معينة:كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة؛
2. إعادة توزيع الدخل الوطني :نادرا ما يستعمل كهدف للسياسة التجارية.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية

ونقصد بالأهداف الإستراتجية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، ما يستدعي توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي، مهما كانت تكلفته، ما يدفع لفرض رسوم جمركية أو نظام الحصص أو منع الاستيراد، ونفس الشيء ما يتعلق بأمن المجتمع وتوفير حد أدنى من الإنتاج الحربي للمجتمع للاطمئنان إليها.

المطلب الثالث:سياسات التجارة الخارجية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية

استراتيجيات سياسات إدارة الصادرات والواردات ترتبط من حيث الهدف بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل، وخاصة من خلال الحفاظ على قاعدة الموارد، وحسن استغلال مصادر الثروة الطبيعية والبشرية في ظل علاقة مثلى مع العالم الخارجي لتزويد السوق المحلية باحتياجاتها وتوسيع وتنويع الصادرات السلعية والخدمية.

الفرع الأول:استراتيجة التصنيع من اجل التصدير

إن إستراتيجية اقتصاد تصديري تهدف إلى إنتاج بدائل الواردات وذلك بتوفير العملة الأجنبية التي تساعد على استيراد السلع الصناعية لإقامة مشاريع اقتصادية، الأمر الذي يدعو لإتباع سياسة اقتصادية ملائمة إذا أمكن تطبيقها، وقد نجحت الكثير من الدول التي قامت على تنفيذ استراتيجيات التوجه الداخلي، والاعتماد على إحلال بدائل الواردات.[1]

[1]شرفاوي عائشة،" **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية(حالة الجزائر)**"، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001،ص25.

وبداية عملية التصنيع تهدف إلى الحد من الواردات التي يمكن إنتاجها بسهولة نسبية، وبذلك يكون من العملية حدوث تغير ملموس في النمط السلعي للواردات، لكن الصادرات تبقى ثابتة في الأجل القصير خلال عملية التنمية.[1]

كما تعمل الصادرات بشكل مباشر على خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية بما يحقق القدرة على تحقيق الميزة التنافسية، وإذ ينبغي لسياسات التصدير ضمان التنمية المستدامة، بمعنى أن الأرباح الحالية لن تمنع أجيال المستقبل من تحسين الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم،[2] وتتلخص اسباب ضرورة الاخذ باسترتجية التصدير فيما يلي:[3]

أ –الاستفادة من المزايا النسبية المحلية: فتتحول الدولة من مصدرة للمنتجات الاولية الى مصدرة للتك المنتجات الصناعية التي تستخلصها من المنتجات الأولية فتتحول دول المصدرة للقطن الخام الى تصدير الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها، وتتحول الدول المصدرة للنفط الى تصدير مشتقاته المتعددة.

ب –الاستفادة من حصلية الصادرات في النقد الاجنبي: وذلك من اجل تمويل عمليات التنميةالاقتصادية والاجتماعية ومساعدة الدولة في عدم التجائها الى رؤوس الموال الاجنبية إلا عند الضرورة الملحة.

د –التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية: حيث انه اذا استطاعت الدولة البيع في السوق الاجنبي فانها تتغلب على صغر الوحدات الانتاجية وارتفاع التكاليف الى كبر حجم الوحدات الانتاجية وتخفيض التكاليف من خلال وفرات الانتاج.

الفرع الثاني: إستراتجية إحلال محل الواردات

إحلال الواردات يعني تطوير الصناعة المحلية وراء حاجز وقائي عال من الرسوم الجمركية والحصص والتراخيص.[4]

كما تقوم هذه الاستراتجية باقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلي بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستوردها من الخارج، وهدف استراتجية إحلال الواردات تخفيض أو منع الواردات من بعض الصناعات.[5]

أولا: تعريف إستراتجية إحلال محل الواردات

يقصد بإستراتجية إحلال الواردات قيام المجتمع بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج، وتوجد عدة طرق لقياس الإحلال، إلا أن المقياس الأكثر شيوعا هو الذي يقيس الإحلال على أنه النسبة بين الواردات وبين العرض الكلي من السلعة، فاذا زاد الانتاج المحلي بمعدل أعلى من زيادة

---

[1] شرفاوي عائشة، مرجع سابق، ص21.

[2] Murray Gibbs, **Les Politique commerciales**, Département Des affaires Economiques Et Sociales, New York, 2007, P 30-34.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة محمد على الليثى،" **التنمية الاقتصادية مفومها–نظرياتها–سياساتها**"، الدار الجامعية، اللاسكندرية مصر،2007 ، ص 371.

[4] Dornbusch R, Op-Cit, P 71.

[5] محمد عبد العزيز عجيمة محمد على الليثى،مرجع سابق، ص 369.

الواردات، فان ذلك يعني إحلال الواردات، أما إذا زادت الواردات بمعدل أعلى من معدل الزيادة الانتاج المحلي، فان ما يتم هو عكس إحلال الواردات، ويكون إحلال الواردات سالبا.[1]

وتعتمد إستراتيجية إحلال الواردات على وسليتين اساسيتين وهما :[2] الحماية الجمركية وحصص الواردات.

كما يترتب على هذه الاستراتجية تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فيما يخص النقد الأجنبي وبالتالي يتم استخدامه تمويل الاستثمارات.[3]

ثانيا: مراحل إستراتجية إحلال محل الواردات

تراوحت سياسات التصنيع هذه – من الناحية الواقعية –بين إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة والإنتاجية (النموذج السوفياتي والصيني)، وبين إعطاء الأولوية للصناعات الخفيفة و الاستهلاكية (مصر و الهند). وغالبا ما كانت تطبق هذه السياسة على مرحلتين:[4]

•**المرحلة الأولى** : تقوم على تصنيع و إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية و البسيطة و غير الدائمة مثل(الملابس و المواد الغذائية)، على أساس أن هذه الصناعات تحتاج إلى كثافة العمل ولا تحتاج إلى كثافة في رأس المال أوالتكنولوجيا، كما أنها لا تحتاج إلى إدارة اقتصادية متقدمة أو هيكل اقتصادي معقد، و ذلك يتماشى و يعكس الظروف السائدة في اقتصاديات الدول النامية .غالبا ما يكون الإنتاج بسيطا وضئيلا و يتم من خلال مشاريع صغيرة أو متوسطة وبتكنولوجية متواضعة، لا تستفيد من مزايا الإنتاج الكبير و توزع في الأسواق المحلية فقط.

•**المرحلة الثانية** : تعمل الدولة على إنتاج السلع الاستهلاكية الدائمة (مثل السيارات و الثلاجات) وكذلك السلع المتوسطة و مستلزمات الإنتاج و التجهيز (كالصلب و الصناعات الكيماوية). تعد هذه المرحلة بالنسبة للدول النامية تحديا كبيرا، لأنها تحتاج إلى كميات كبيرة من الأموال والتكنولوجيا المعقدة والمتطورة، كما تحتاج إلى هياكل صناعية مركبة و إدارة اقتصادية عالية المهارة و ذلك ما تعاني من نقصه هذه الدول. ولكن على البلاد النامية أن تعالج مشكل الزراعة و الاكتفاء الغذائي الذاتي أولا، حتى لا تزيد من تبعيها لهذه المواد الأساسية، وحتى لا تشكل ضغطا على الميزان التجاري.

---

[1]وصاف سعيدي، "**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق)**"، اطروحة دكتوارة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص22.

[2]مسغوني منى، "**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني لفترة الممتدة بين 1970–2001**"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة الجزائر، 2005، ص194.

[3]جمال الدين لعويسات، "**العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**"، دار الهومة، الجزائر،2000، ص 45.

[4]كبير سمية،" **سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، أطروحة دكتورة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008، ص53.

ثالثا: مزايا وعيوب إستراتجية إحلال محل الواردات

تتمثل مزايا وعيوب إستراتجية إحلال محل الواردات في: [1]

أ-المزايا

وتمثل مزايا هذه الإستراتجية في:

1. تكون المخاطرة أقل عند بدء إحلال الصناعة نتيجة وجود سوق للمنتجات الصناعية وما يؤكد ذلك السلع المستوردة.

2. إنه من السهل على الدول النامية حماية السوق المحلي ضد المنافسة الأجنبية عن طريق إجبار الدول المتقدمة تخفيض حواجزها الجمركية ضد صادراتهم المصنعة.

3. تقوم الشركات الأجنبية بإقامة ما يسمى بمصانع التعريفة للتغلب على التعريفة الجمركية الخاص بالدول النامية.

ب- العيوب

ولكن رغم المزايا إن هذه الإستراتجية لا تخلو من العيوب وهي:

1. تنمو الصناعات المحلية معتادة على الحماية الخارجية وعليه تفقد أية حوافز لتصبح أكثر كفاءة.

2. الإحلال محل الواردات تؤدي إلى الحد من كفاءة الصناعات لأن صغر السوق المحلي في الكثير من الدول النامية لا يسمح لها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

3. بعد أن يعوض الإنتاج المحلي الواردات المصنعة البسيطة، فإن الإحلال محل الواردات يصبح أصعب فأصعب ومكلفاً مقاسا بالحماية العالية وعدم الكفاءة.

الفرع الثالث:المزج بين السياستين الإستراتيجيتين

في الأخير يمكن القول أن الواقع يدل على أن المقارنة بين سياسة الإحلال محل الواردات وسياسة التوجه نحو الخارج بأنهما سياستان متنافستان وليس سياستان متكاملتان وهذا ما يعبر عن مقارنة خاطئة، فجميع الدول طبقت في البداية سياسة الإحلال محل الواردات ثم جاءت سياسة تنمية الصادرات كتكملة للسياسة الأولى، ولم تطبق أية دولة السياسة الثانية والتي تعتمد على حرية التجارة إلا بعدما تمكنت أن تكون لها صناعة وطنية قادرة على المنافسة وعلى اختراق الأسواق، وبهذا يمكن اعتبار أن هذين السياستين متكاملتين، ولنجاحهما يجب:

-ضرورة تحديد دقيق للصناعات الناشئة الواجب حمايتها ودعمها، مع عدم إغفال دور القطاع الزراعي.

-التحول التدريجي من الصناعات الاستهلاكية إلى الوسيطة وصولا إلى الاستثمارية.

[1] سامي خليل،" **الاقتصاد الدولي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ،ص697 .

إن الواقع العملي يشير إلى أن معظم الدول النامية طبقت الإستراتيجيتين بدرجات متفاوتة، فعلى سبيل المثال في الخمسينيات والستينات سيطرت إستراتيجية التصنيع الداخلية التي قامت بها بعض الدول في أمريكا اللاتينية مثل البيرو والأرجنتين، وبعض دول آسيا مثل الهند وباكستان وبعض الدول الإفريقية مثل الجزائر ونيجيريا، ومع ذلك ففي منتصف السبعينات بدأت سياسة تشجيع الصادرات تتبع بشكل متزايد من قبل عدد متزايد من البلدان،مع الإشارة إلى أن تجربة جنوب شرق آسيا كنموذج لترويج الصادرات، اعتمدت إستراتيجية إحلال الواردات في البداية.[1]

المبحث الثالث :الاطار المفاهيمي للواردات

بعد دراسة أهمية وتطور نظريات وسياسات التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي، نحاول دراسة جزء الطلب على الواردات، وتبيان العوامل التي تحدد حجم هذا الطلب. وعليه سنحاول إبراز مفهوم الطلب على الواردات ثم استعراض بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر في حجم الطلب على الواردات.

المطلب الأول :مفهوم الطلب على الواردات وأدوات التجارة الخارجية.

سنحاول من خلال هذا المطلب شرح مفهوم الطلب على الواردات والادوات المستعملة في تفسير التجارة الخارجية.

الفرع الاول: الطلب على الواردات

الواردات فهي الإنفاق المباشر للعملات الصعبة للشراء السلع والخدمات من الخارج، أي ما ينفقه المواطنون على شراء السلع والخدمات الأجنبية .حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.[2]

أولا: دالة الواردات :تعبر عن دالة الاستيراد بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني، وهي علاقة طردية بمعنى إذا زاد الدخل تزداد الواردات والعكس صحيح.[3]

حيث y : تمثل الدخل :

M : تمثل قيمة الواردات

$$M = f(y) \ldots\ldots\ldots\ldots (1-1)$$

وللتبسيط نفترض أن العلاقة التي تربط الواردات مع مستوى الدخل الوطني هي علاقة خطية، وبالتالي يمكن التعبير عنها جبريًا كالآتي: [4]

$$M = m_0 + my \ldots\ldots\ldots (2-1)$$

---

[1] P. KRUGMAN et autres, **économie internationale**, 8e édiction, Pearson éducation, 2008, p 265.

[2] عمر صخري،" **التحليل الاقتصادي الكلي**"، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص ص131-132.

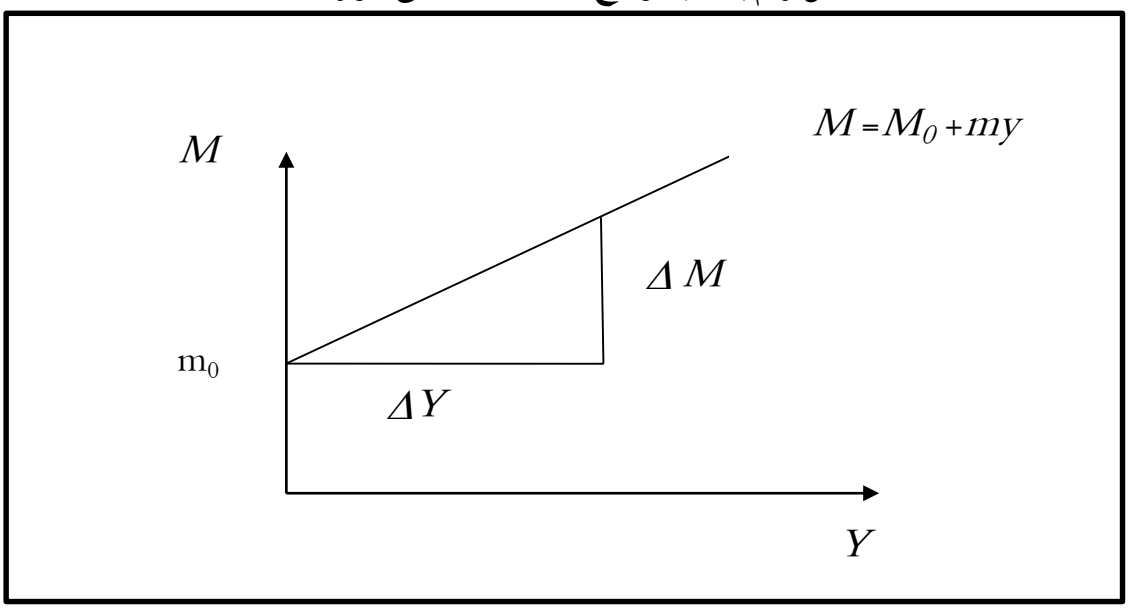
[3] عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص276 .

[4] صالح تومي،" **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار أسامة ، الجزائر2013، ص161.

تمثل (M)الوردات و m_0 تمثل مستوى للواردات المستقلة عن الدخل ،و (m)الميل الحدي للاستيراد حيث الذي هو عبارة عن " التغير في مستوى الواردات (M) الناتج عن التغير في الدخل (y) $m=\frac{\Delta M}{\Delta Y}$، أما الميل المتوسط للاستيراد فيساوي (M/y) أي" حاصل قسمة قيمة الواردات على الدخل "ويبين الشكل التالي منحنى الدالة الخطية للواردات.

ثانيا: دالة الطلب على الواردات

الشكل رقم(1.1):يوضح دالة الطلب على الواردات



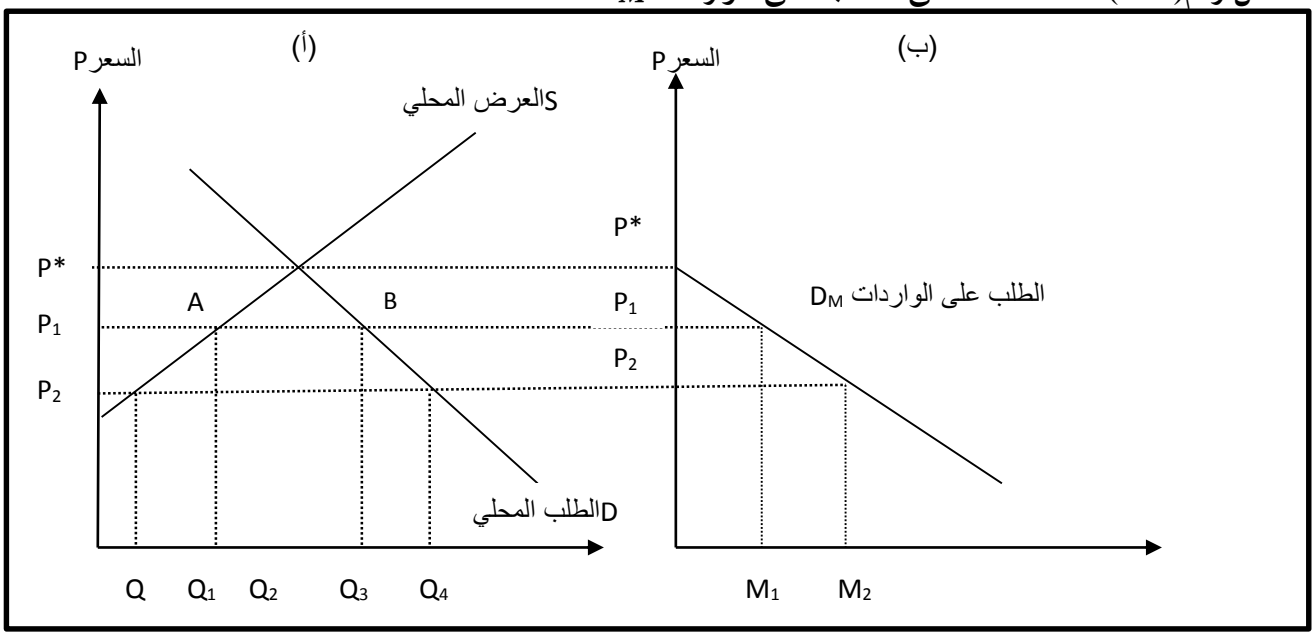
المصدر :عمر صخري، مرجع سابق، ص132.

وعليه فإذا كانت الواردات هي تلك السلع والخدمات المنتجة بالخارج ولكنها مستهلكة داخل الوطن والصادرات ذلك الجزء المقتطع من الناتج الوطني الداخلي الذي يباع في الخارج، فان الفارق بين الصادرات والواردات يشير إلى رصيد المبادلات بين العالم الخارجي ويطلق عليه اسم الميزان التجاري.

ثالثا: اشتقاق منحنى الطلب على الواردات

ان منحنى الطلب على الواردات يوضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة وسعر تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ،حيث أنه عند ارتفاع سعر السلعة تنخفض الكمية المطلوبة منهاوالعكس صحيح، وبالتالي يكون منحنى الطلب على الواردات يبين العلاقة العكسية بين سعر السلعة المستوردة وكميتها، لذلك فإن الكميات المستوردة تنخفض أو ترتفع حسب ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع المستوردة، والشكل التالي يشرح كيفية اشتقاق منحنى الطلب على الواردات:

الشكل رقم(2.1) : اشتقاق منحنى الطلب على الواردات D_M



المصدر: حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص22.

في الشكل (أ) تم رسم منحنى الطلب المحلي والعرض المحلي، لذلك عند نقطة التوازن بين العرض المحلي S والطلب المحلي D فإن السعر التوازني *P، في ظل هذا التوازن ليس هناك أي مكان للتجارة الخارجية، أو بمعنى أخر أن الواردات تساوي صفرا، أما إذا افترضنا أن السعر العالمي قد تحقق عند أي سعر أقل من هذا السعر المحقق محليا، وهذا من شأنه فتح باب التجارة، حيث أنه من المفضل استيراد السلعة من الخارج، فإذا كان السعر المحقق هوP_1 ، فإن هذا السعر يتقابل مع منحنى العرض المحلي (S) عند النقطة A ، ومع منحنى الطلب المحلي عند النقطةB ،لذا فان الكمية التي يكون المنتجون على استعداد لعرضها محليا هي Q 1 ، في حين أنت الكمية التي يطلبها المستهلكون هي Q 3 وبناءا على ذلك يمكن القول : أن هناك طلبا زائدا، حيث أن الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة محليا، وهي تعادل نفس الكمية في الشكل (ب)، والتي توضح كمية الواردات(M 1) عند هذا السعر.

كما أنه إذا انخفض السعر العالمي إلىP2 فإننا بذلك نحصل على نقطة جديدة، يمكن بها تحديد العرض والطلب المحليين، وعند هذا السعر الجديد P2 فإن الكمية المطلوبة ستكون Q 4 ، كمية في حين أن، الكمية المعروضة محليًا هيQ ، مما يستوجب استيراد Q-Q 4 ، فإنه يمكن استخراج منحنى كميات جديدة للواردات، وبإيصال هذه النقط التي تتعادل عندها هذه الواردات عند الأسعار المختلفة، يمكن استخراج منحنى الطلب على الواردات، المبين في الشكل (ب)، ومن

خلال هذا المنحنى يتضح أن ميله سالب، حيث أن بارتفاع السعر تنخفض الكمية المستوردة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.[1]

الفرع الثاني: أدوات التحليل في التجارة الخارجية

تتمثل هذه الأدوات في:

1 -معدل أو درجة الانفتاح :Taux d'ouverture TO يمكن من معرفة مدى انفتاح الاقتصاد الوطني ، فهو يبين الأهمية النسبية للسلع الوطنية والواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

ويعبر عنه رياضيا كالآتي: $\frac{(X+M)}{PIB} \times 100$ .....(3-1)

2 –معدل التغطية Taux de couverture :TCوهو يقيس مدى قدرة إيرادات الصادرات على تغطية قيمة الواردات خلال مدة زمنية معينة ، ويعبر عنه بالعلاقة:[2]

$$\frac{X}{M} \times 100 \quad \text{.....} (4-1)$$

ملاحظة:

عندما يكون :

1- معدل التغطية أقل من100: الميزان التجاري هو في العجز، يشار الى ان الميزان التجاري هو سلبي.

2- معدل التغطية يساوي100: الميزان التجاري متوازن ويقال أن الميزان التجاري هو صفر.

3- معدل عندما التغطية أكبر من 100يقال هناك فائض في الميزان التجاري ويرمز له بـ إيجابي .

يوجد نوعان من معدلات التغطية، معدل التغطية بالقيمة، ومعدل التغطية بالحجم، كما أن معدل التغطية قد يشمل مجموع المنتجات، أو منتجات بعض القطاعات، أو مجموعة من المنتجات محددة بعينها.

إن زيادة معدل التغطية بالقيمة عن معدل التغطية بالحجم لنفس الفترة يدل على أن أسعار الصادرات قد تحسنت بالنسبة لأسعار الواردات معنى ذلك أن معدل التبادل قد تحسن.[3].

[1] حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص23.

[2]http://fr.wikipedia.org/wiki/Taux_de_couverture.

[3]عبد الرشيد بن ذيب، "**تنظيم وتطور التجارة الخارجية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003، ص 333 .

3- ميل الواردات:

- الميل المتوسط للاستيرادPMI يقيس قيمة الواردات على الناتج الداخلي الخام (*PIB*).

$$\mathbf{PMI} = \frac{\boldsymbol{M}}{\mathbf{PIB}}\mathbf{100} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5\text{-}1)$$

PMI : Propension moyenne à importer

- **الميل الحدي الواردات:**

الميل الحدي للاستيراد(PMI)' ، يقيس نسبة التغير في الواردات إلى نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام *PIB* . ويعطى :

$$(\mathbf{PMI})' = \frac{\Delta M}{\Delta \mathrm{PIB}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6-1)$$

(PMI)' : Propension marginale à importer.

4-**مرونة الواردات بالنسبة للأسعار**: تقيس مدى التغير الذي يحصل في الواردات نتيجة التغير الحاصل في أسعارها.

مرونة الواردات السعرية EMP ، ويعطى بالعلاقة:

$$\mathrm{EMP} = \frac{\Delta \boldsymbol{M}/\boldsymbol{M}}{\Delta \mathbf{P}/\mathbf{P}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7-1)$$

Elasticité de l'importation par rapport à leur pris: EMP

5- **معدل التبادل:** يبين العلاقة بين أسعار الصادرات وبين أسعار الواردات، ويمكن التعبير عنها في شكل رقم قياسي:[1]

الرقم القياسي لمعدل التبادل الدولي = الرقم القياسي لأسعار الصادرات ÷ الرقم القياسي لأسعار الواردات.

أما الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فإنه يقيس التغير في القيمة الكلية لمجموعة مختارة تمثيلية من الصادرات بالمقارنة بالقيمة المناظرة في سنة ما تُعتبر سنة الأساس. وبالمثل فإن الرقم القياسي لأسعار الواردات يقيس التغير في القيمة الكلية لمجموعة مختارة تمثيلية من الواردات بالمقارنة بالقيمة المناظرة في نفس سنة الأساس، وإذا ارتفعت أسعار الواردات بالنسبة لأسعار الصادرات، فإن معدل التبادل الدولي يكون قد تحرك في غير صالح الدولة المعنية، أو بعبارة أدق في غير صالح الدولة المصدرة في هذه الحالة.

[1] http://www.ibisonline.net/Research_Tools/Glossary/GlossaryDisplayPage.aspx?TermId=569.

المطلب الثاني: مناهج دراسة الطلب على الواردات

من بين المناهج التي تهتم بدراسة الطلب على الواردات هناك منهجين هما منهج البديل غير التام ومنهج فائض الطلب، حيث يفترض منهج البديل غير التام أن السلعة المستوردة ليست بديلا للسلعة المحلية وإنما تطلب لذاتها. وهو ما يعني أن الطلب على الواردات في هذا المنهج هو نتيجة لتعظيم سلوك المستهلك أو المنتج. أما منهج فائض الطلب فيفترض أن الواردات تطلب لتلبية فائض الطلب المحلي.

الفرع الأول: منهج البديل غير التام The imperfect substitute approach

حيث تعتبر السلعة المستوردة وفق هذا المنهج بديل غير تام للسلعة المنتجة محليا، إذ تتميز هذه السلعة المستوردة عن السلعة المحلية بأنها تطلب لذاتها، وهنا يكون طلب المستهلك على السلعة بناء على أن هذه السلعة تشبع حاجة في نفسه.[1]

الفرع الثاني: منهج فائض الطلبExcess demand approach

أدت الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المتخلفة إلى الاهتمام بدراسة محددات حركة الواردات على أساس أن الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية، وهذا ما جعل السعر والدخل كمحددات طبقا للنظرية الكلاسيكية ليسا كافيين لتفسير الحركة الدورية للواردات؛ حيث أن هناك متغيرا مرتبطا بما يسمى فائض الطلب يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.[2]

وبالتالي فان التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الذي يقتصر على الأسعار النسبية والدخل الحقيقي كمتغيرات مستقلة في دالة الطلب على الواردات يؤدي إلى حذف بعض المتغيرات التي قد تكون هامة في علاقة دالة الطلب ويمكن أن يؤدي إلى التحيز وضعف القدرة التنبؤية للنموذج.

ويقرر منهج فائض الطلب أنه إذا كانت السلع المستوردة بدائل تامة للسلع المنتجة محليا، فإن الواردات تمثل في هذه الحالة بفائض الطلب الكلي على العرض الكلي.

فالواردات في هذا المنهج تطلب لسد الفجوة بين العرض المحلي والطلب المحلي، وحيث يفترض هذا المنهج أن الواردات هي بدائل تامة للمنتجات المحلية، فلا يمكن أن يحدث اختلاف أسعارهما، وبالتالي لا يكون هناك متغير السعر النسبي .فالسلع المستوردة والسلع المحلية تعتبر بدائل تامة أو متكافئة بحيث أن المرونات السعرية لهما تكون عالية جدا.

---

[1] مارون زهرة، "**استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات– حالة الجزائر–**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة الشلف،2011، ص44.

[2] مدياني محمد، مرجع سابق،ص19.

وبالتالي يمكن القول أن العرض المحلي في هذه الحالة–منهج فائض الطلب –له أثر مباشر على الواردات، بينما في حالة البديل غير التام فإن العرض المحلي يؤثر على الواردات من خلال تأثيره على الأسعار المحلية وهذا ما يجعل أخذ العرض المحلي كأحد المتغيرات المفسرة في دالة الطلب على الواردات، في بعض دراسات الطلب على الواردات التي تتبع منهج فائض الطلب؛ يمكن التوصل إلى المرونات المتعلقة بالطلب على الواردات من خلال علاقات الطلب والعرض المحليين .[1]

المطلب الثاني: محددات الطلب على الواردات

تحفل النظرية الاقتصادية بزخم كبير من الأدبيات ذات الصلة بدراسة وتحليل سلوك الطلب على الواردات وتشير هذه الأدبيات إلى أن مستوى الواردات التوازني يتحدد نتيجة لتفاعل الطلب والعرض في سوق الواردات من السلع والخدمات ولصعوبة معرفة محددات عرض الواردات يفترض أن يكون للعرض مرونة لانهائية (infinite elasticite)، وعليه يصبح مستوى الواردات التوازني مرتبط فقط بالتغيرات في الطلب[2].

وفي النموذج الكلاسيكي يكون حجم الواردات دالة في كل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا، أو ما يسمى بالأسعار النسبية، كما في الصيغة التالية:

$$M= f(\frac{Pm}{Pd}, \frac{y}{Pd}) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (8-1)$$

و حيث (M) يمثل حجم الواردات، (Pm) أسعار الواردات،و (Pd)أسعار السلع المنتجة محليا،و (y)الدخل الوطني.

ويقصد بالمحددات مجموعة العوامل التي يمكنها إحداث تغيير ما في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير حجم الواردات إلى إجمالي الكمية المطلوبة منها في فترة زمنية معينة .بينما يشير هيكل الواردات إلى كل من التوزيع السلعي والجغرافي للواردات خلال فترة معينة، ومن هنا سنحاول تقسيم تلك العوامل إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

الفرع الأول: العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات

زيادة عن أن تلك العوامل التقليدية المحددة للطلب على أي سلعة، هناك محددات خاصة بالطلب على الواردات بشكل خاص. وتشمل تلك المحددات كلا من الدخل الوطني، الأسعار النسبية، سعر الصرف، الصادرات، واحتياطات الصرف الأجنبي.[3] وفيما يلي نعرض كلا منها بشيء من التفصيل.

---

[1]محمد نجيب غزالي،" تقدير دالة الطلب على الواردات المملكة العربية السعودية(1969-1997)" ، **مجلة جامعة الملك عبد العزيزالاقتصاد و الإدارة** ، العدد(2) ،2000 ، ص 16 .

[2]مدياني محمد، مرجع سابق، ص21.

[3]بن جدو سامي، "**دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة1970-2009**"، مذكرة ماجستير(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2011، ص 50.

أولا: الدخل الوطني

يؤكد أغلب الاقتصاديين وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي على أهمية عامل الدخل الوطني كمحدد رئيسي من محددات الطلب على الواردات في الاقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل.[1]

ثانيا: الأسعار

يمثل سعر السلعة العامل الرئيسي في تحديد الطلب على الواردات،[2] حيث أن دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر تلك السلعة، بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة والمكملة. ويمكن التعبير عن الأسعار في دالة الطلب عن الواردات بإحدى الصورتين:[3]

الصورة غير المقيدة لدالة الطلب :حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من أسعار الواردات وأسعار السلع البديلة المحلية، بالإضافة إلى الدخل.

الصورة المقيدة للإشارة والحجم :وهو ما يطلق عليه الأسعار النسبية؛ أي النسبة بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل لها محليًا.

وبالتالي فأسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويعلل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب:

أ – اثر الإحلال في الاستهلاك(substitution effect) ؛ أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات.

ب – أثر الدخل(incom effect) ؛حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الواردات.

ت – أثر الإنتاج(production effect) ؛أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إجمالي الواردات.

ثالثا: الصادرات

يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبين أولهما، أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تُستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي الى زيادة القدرة الاستيرادية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الواردات.

---

[1] صالح تومي،مرجع سابق، ص161.

[2] http://www.alriyadh.com/Contents/03-09-2003/Economy/EcoNews_7570.php

[3] مدياني محمد، مرجع سابق، ص23.

أما الجانب الآخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج الى مواد خام وسلع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها، وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية يلزم زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية.

رابعا: سعر الصرف

إن التغيرات التي تطرأ في سعر الصرف لها أثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات .حيث أن المرونات السعرية المنخفضة تطيل فترات التكييف أو التعديل.[1]

خامسا: احتياط الصرف الأجنبي

تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث يعتبر احتياطي الصرف المصدر الرئيسي لتمويل الواردات لهذه الدول.[2]

الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر في التركيبة السلعية للواردات

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في التركيبة السلعية للواردات؛ والتي نذكر من أهمها:[3]

أولا: التغيرات الديموغرافية

تعتبر التغيرات الديموغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيبة السلعية للتجارة الخارجية. فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد الغذائية، ومع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة .فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

---

[1] http://www.alriyadh.com/Contents/03-09-2003/Economy/EcoNews_7570.php

[2] مارون زهرة، مرجع سابق، ص51.

[3] محمود رضا فتح الله، " **اقتصاديات الطلب على الواردات، النظرية –السياسات –منهجية القياس**"، دار النهضة العربية، القاهرة،2006، ص16.

أنظر ايضا:

- مدياني محمد، مرجع سابق، ص24.
- مارون زهرة، مرجع سابق، ص52.
- بن جدو سامي، مرجع سابق، ص53.

ثانيا: التنمية الاقتصادية

إن تنفيذ برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ارض الواقع يؤدي إلى تزايد الحاجة إلى السلع الاستثمارية، والتي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج، وبذلك يزداد الإنفاق على الواردات من السلع الاستثمارية فتزداد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات.كذلك فان تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي الى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، مما يترتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس آثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي، فتحدث تغيرات في نمط وسلوك استهلاك الأفراد .إضافة الى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها إمكانيات إنتاجية محدودة .وبالتالي يستلزم التوجه الى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي. وعلى العكس فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي الى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

ثالثا: التعريفات الجمركية

يرى بعض الاقتصاديين أن الطلب على الواردات يتأثر بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة من خلال التعريفات الجمركية والقيود الأخرى مثل الحصص والتراخيص.قد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة. والعكس صحيح، حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

رابعا: سياسة توزيع الدخل

تلعب سياسة توزيع الدخل دورا مهما في التأثير على هيكل الطلب على الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى. فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل، فان الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات. وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فان الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية تزداد، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهة.

الفرع الثالث: العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات

من بين العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات نذكر منها التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل والميزات النسبية والتنافسية للدول؛ بالإضافة إلى عوامل أخرى منها العادات والأنماط الشرائية للبلد المستورد والمناخ السياسي السائد والفلسفة الاقتصادية المتبعة وغيرها.

أولا: التكتلات الاقتصادية

تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال .كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة يترتب علية زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.[1]

ثانيا: تكاليف النقل

من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملا هامًا في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودة السلع المستوردة من الدول المختلفة، وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببا رئيسيًا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

كما جاء في تفسيرات الإقتصادي الكلاسيكي" جون ستيوارت ميل "لقيام التجارة الخارجية، أن تكاليف النقل لها تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، وأسند في تحليله إلى أن حساب تكلفة النقل في سعر التكلفة يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات والذي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب إختلاف المرونات ومنه تغيير معدل التبادل والذي على أساسه يقوم التبادل الدولي.

ومن ناحية أخرى، وجود تكلفة النقل تزيد من تكلفة السلعة المستوردة مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من استيرادها.[2]

ثالثا: الميزات النسبية والتنافسية للدول

الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، حيث تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد باقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة.

كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها. ولا شك في أن الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع[3].

[1] بن جدو سامي، مرجع سابق، ص 55.

[2] نفس المرجع، ص 55.

[3] مدياني محمد، مرجع سابق، ص26.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها والنظريات التي تناولتها، بالإضافة إلى السياسة التجارية وكذا بعض الملامح النظرية الهامة المتعلقة بالطلب على الواردات.

فتناولنا مفهوم التجارة الخارجية وتطورها في الفكر الاقتصادي، بدءا بالنظرية الكلاسيكية،حيث اعتمدت في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وقد تضمنت عدة نظريات كان أهمها :نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميت، نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل وأخيرًا نظرية الفرصة البديلة لهابرلر، وهي نظريات متكاملة فيما بينها.

ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية التي أقرت على أن قيام التجارة الخارجية يرجع لاختلاف التكاليف النسبية للإنتاج التي يملكها الاقتصاد الوطني لكل دولة من دول أطراف التبادل الدولي.

لكن ولعدم واقعية الفروض التي قامت عليها هذه النظريات، وبالتالي محدودية النتائج التي توصلت إليها، جاءت نظريات جديدة؛ حيث ركزت على العوامل المفسرة لهياكل التبادل التجاري التي لم تأخذها النظرية النيوكلاسيكية في الاعتبار مثل اقتصاديات الحجم، رأس المال البشري، البحث والتطوير، واعتبرتها عوامل أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التبادل التجاري.

ثم تطرقنا إلى السياسة التجارية وأدواتها، حيث أنها لا تعدو أن تكون مزج بين أهداف اقتصادية في مجال التجارة الخارجية وبين أدوات محددة ذات خصوصية، تختلف باختلاف الأهداف المراد تحقيقها.

كما اتضح أن لأدوات سياسة التجارة الخارجية دورا بالغ الأهمية من حيث قدرتها المؤثرة في نمط التجارة الخارجية قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية كتعظيم الإيرادات من العملة الأجنبية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال تنمية الصادرات أو تقليل الواردات، والحد من وسائل الدفع الدولية للخارج.

وفي الأخير تناولنا الاطار المفاهيمي للواردات من خلال تعريفها وأهم المناهج التي تهتم بدراسة الطلب على الواردات؛ والتي تتمثل في منهجين، الأول يفترض أن السلعة المستوردة ليست بديلا للسلعة المحلية وإنما تطلب لذاتها ويسمي بمنهج البديل غير التام؛ أما المنهج الثاني يفترض أن الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية؛ وبالتالي تطلب لتلبية فائض الطلب المحلي، كما عرضنا أهم محددات الطلب على الواردات من حيث العوامل المؤثرة في حجم الطلب والتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي.

الفصل الثاني

دراسة التجارة الخارجية الجزائرية

وتطورها

تمهيد:

عملت الجزائر منذ نيلها الاستقلال إلى تدارك الوضع ورسم معالم صيرورة تنميتها، في محيط داخلي متخلف نتيجة الحرب، وفي بيئة خارجية لا مكان فيها للدول الضعيفة، مما تطلب إعادة البناء من جديد والسعي لركوب قطار التنمية، أملا في الخروج من التخلف وتحقيق استقلال الاقتصادي فلجأت إلى سياسة حمائية نظر لحداثة استقلالها لتجنب الهزات والتبعات السيئة للاقتصاديات الأجنبية خلال تطبيق بعض الإجراءات والتدابير بغرض رقابة على التجارة الخارجية، وهذه الإجراءات تمثلت في مراقبة سعر الصرف، تطبيق نظام الحصص ونظام التعريفات الجمركية حتى سنة 1970، بعدها انتهجت الدولة نظام احتكار على التجارة الخارجية نظرا لقصور نظام المراقبة، إلا انه مع المشاكل التي حدثت جراء انهيار أسعار النفط في سوق العالمي بداية الثمانينيات، وفشل التصحيح الهيكلي بعيدا عن المؤسسات المالية والنقدية الدولية مما دفع لطلب المساعدة منها، وتطبيق ما يعرف ببرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للخروج بالاقتصاد الجزائري من النفق المظلم للاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وخلال عملية التحرير فقد عملت الجزائر كل ما في وسعها للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال عقد اتفاقية الشراكة الجزائرية أورو متواسيطية، وسعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: المراحل التي مرت بها السياسة التجارية في الجزائر**
- ✓ **المبحث الثاني: مسار اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**
- ✓ **المبحث الثالث: تطور واردات الجزائر من 1980-2014**

المبحث الأول: المراحل التي مرت بها السياسة التجارية في الجزائر

في ظل الظروف الداخلية عامة والخارجية خاصة التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال، فقد انتهجت في خلالها سياسة تجارية مرت على ثلاث مراحل، حيث عملت وفقها على اتخاذ الإجراءات الرقابية والحمائية غداة الاستقلال، منتقلة بعدها إلى سياسة احتكارية لإحداث ترابط بين سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصولا إلى حتمية إدخال تعديلات على سياستها التجارية باتجاه تحرير فرضته عليها الظروف الاقتصادية الدولية، فسنتطرق في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب إلى مراحل السياسة التجارية والتدابير المتخذة في إطار الانفتاح التجاري في الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962-1970

بعد نيل الجزائر الاستقلال كان لابد منها التخطيط للتنمية اقتصادية شاملة، واعتمدت اقتصاد مخطط مركزيا يتطلب فيه مراقبة المبادلات التجارية[1] بغرض استغلال عوائد التجارة لتحويلها لمشاريع التنمية الاقتصادية، الأمر الذي تجلى في كل من مؤتمر طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، حيث تميزت العلاقات التجارية مع العالم الخارجي بمرحلة رقابة الدولة على قطاع التجارة الخارجية تتطابق مع اتخاذ إجراءات مثل التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف ونظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء.[2] وعليه اتخذت الجزائر الوسائل والأدوات التي تسمح بفرض الرقابة الفعلية على الصادرات والواردات وهي:

الفرع الأول: أساليب سعرية

أولا: الرقابة على الصرف

نتيجة الظروف التي وجد فيها الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال تم اتخاذ إجراءات وتدابير تعمل على ما تدعو له السياسة التنموية من تخفيض تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج والرقابة على إبرام الصفقات التجارية مع الخارج وتحويل العملة وعلى كل أعمال الصرف.

حيث بدأت الرقابة على الصرف منذ بداية إنشاء الدينار الجزائري، فكان الدينار مراقبا عن طريق قوانين صارمة، خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة وإجراء التحويلات الدولية، ولم يكن الدينار قابلا للتحويل ولم تكن هناك سوقا داخلية للصرف يتحدد عن طريقها سعر صرف الدينار،[3] ولقد باشرت الجزائر هذا الإجراء ابتداء من شهر أكتوبر1963

[1] Nachida Bouzidi**, Le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur,** opu, Alger 1988. p 115.

[2] Hocine Benissad, **La réforme économique en Algérie**, 2e édition, opu, Alger, 1991, p 77.

[3] محمد راتول، مرجع سابق ، ص244.

وهو تاريخ إنشاء البنك المركزي الجزائري. تم بعدها إنشاء الدينار الجزائري في أفريل 1964 وتزامنت هذه الفترة مع المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر الصرف.[1]

ثانيا: الرسوم الجمركية

في ظل الرقابة على التجارة الخارجية أنشأت الجزائر أول تعريفة جمركية من خلال المرسوم الذي استحدث في 28 أكتوبر1963، وبذلك تم وضع اللبنة الأولى لسياسة تجارية مستقلة،[2]واعتمدت التمييز بين صنفين من حيث فرض الرسوم الجمركية، فالأول بحسب المنتوج وطبيعته، أما الثاني فيكون على حسب الدولة المصدر الجغرافي، فتطبق التعريفة الجمركية على حسب المنتوج وطبيعته وفقا لثلاث أنواع من المنتجات:[3]

- ✓ المواد الأولية والسلع التجهيزية :نسبة تعريفتها الجمركية:10%.
- ✓ المنتجات النصف المصنعة :نسبة تعريفتها الجمركية :من(5%) إلى(20%).
- ✓ المنتجات التامة :نسبة تعريفتها الجمركية :من (15%) إلى(20%).

حيث تبين من خلال نسب التعريفة الجمركية على مختلف المنتجات توجه نحو تشجيع استيراد السلع التجهيزية والمواد الأولية، ويظهر التشجيع في قيمة الضريبة الجمركية الرمزية فقط.

أما بالنسبة للصنف الثاني فتطبق الرسوم الجمركية حسب المصدر الجغرافي ووفق نظام تفضيلي من خلال الأمر المؤرخ في 29 أكتوبر 1963، فقد عرف النظام الجمركي نظام التعريفات المتعددة، وهو الأساس الموروث عن النظام الجمركي الفرنسي حيث يمكن تحديد هذه التعريفات وفق تصنيف السلع حسب الامتياز والموقع الجغرافي كما يلي:[4]

- تفرض ضريبة جمركية خاصة على السلع القادمة من فرنسا؛
- فرض ضريبة الحق العام على البلدان التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية؛
- فرض ضريبة عامة على بقية البلدان بحيث تعادل ثلاثة أضعاف ضريبة الحق العام.

إن الحديث عن سياسة جمركية بعد الاستقلال مباشرة قد يكون مبكرا، لأن فرض ضريبة جمركية حسب المصدر الجغرافي ومنشأ السلعة، والذي يعطي أولوية للمستعمر وللدول الأوروبية يبين انعدام استراتيجية واضحة للنظام الجمركي الجزائري بسبب غياب سياسة اقتصادية واضحة.

---

[1] بربري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص55.

[2] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 232.

[3] ببي يوسف،" **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007، ص208.

[4] ببي يوسف، مرجع سابق، ص208.

نتيجة التميز بين المجموعات الجغرافية نجد أن فرض التعريفة الجمركية خلق امتيازا لكل من فرنسا والاتحاد الأوروبي، وهذا ما يتناقض من استقلالية الاقتصاد وخلوه من التبعية التي سعت إليه الدولة، ما افقد الأهمية والفعالية للتعريفة الجمركية 1963، فتم إدخال رسم جمركي بموجب الأمر 35/68 المؤرخ في 02 فيفري 1968، والذي تم من خلاله إلغاء التعريفة المخصصة لفرنسا ودفع الرسوم الجمركية على الاستيراد.

ومن خلال هذه التعريفة تم تصنيف الرسوم الجمركية حسب طبيعة المنتجات المستوردة حسب الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (2-1) معدلات الضريبة الجمركية على نوعية السلع المستوردة.

نوعية السلعة	سلع صناعية	سلع غير صناعية
سلع استهلاكية ضرورية	من30% الى50%	من20 %الى40%
سلع استهلاكية كمالية	من10 %الى150%	من 20% الى30%
سلع التجهيز	%30	%20

المصدر: بوشنافة الصادق، "**تحرير التجارة الخارجية وأفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة– حالة الجزائر–**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001، ص120.

من خلال الجدول رقم(2-1) نرى أن التعريفة الجمركية 1968 ميزت بين نوعين من السلع فكانت أكثر استجابة وفعالية من خلال التوجه نحو تدعيم السلع الصناعية.

الفرع الثاني: أساليب كمية

نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء:

فنظام الحصص هو بمثابة إجراء وسيط بين الحظر المطلق وحرية الاستيراد وقد كان هذا الإجراء بموجب المرسوم رقم:188/63 المؤرخ في 16 ماي1963، والذي من خلاله تم وضع ثلاث معايير تحكم استيراد السلع في الجزائر هي:

أ) نظام منع الاستيراد أو الحظر؛

ب) الحصص؛

ت) حرية الاستيراد.

[1] العيدي خليفة،" **تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطوير ميزان المدفوعات الجزائري**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002 ، ص81.

ولقد اهتم هذا النظام بمجموعتين أساسيتين هما:[1]

1) سلع الاستهلاك :تخص بصفة أساسية المواد الغذائية بالإضافة إلى المواد الاستهلاكية الصناعية.

2) السلع الوسيطية :تتمثل في السلع النصف المصنعة والمواد الزراعية أ والموجهة للتحويل الصناعي.

ويتجلى الهدف من هذه الإجراءات المنصوص عليها في نظام الحصص فيما يلي:[2]

- إعادة توجيه الواردات الحالية حسب إمكانيات المناطق المصدرة إليها؛
- الحد من استيراد السلع الكمالية بهدف الاحتفاظ بالعملة الصعبة؛
- تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على الاحتياطي من الصرف الأجنبي.

الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية

وكذلك من بين الإجراءات التي انتهجتها الدولة في ظل الرقابة على التجارة الخارجية

أولا: المؤسسات التابعة للدولة المكلفة بعمليات التجارة الخارجية

ويتعلق الأمر بالديوان الوطني للتسويق(ONACO): وقد انشأ بموجب المرسوم 62-125 الصادر بتاريخ 19 /1963/12 حيث أوكلت له مهمة احتكار الصادرات والواردات من أجل ضمان تموين السوق الوطنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع، كما تكلف أيضا باستيراد بعض المواد لحساب بعض المؤسسات العمومية الصناعية، وكذلك تكييف وتحويل بعض المنتجات التي يستوردها لغرض طرحها في السوق الوطنية. وقد بلغت مشترياته بعد إنشائه حوالي 40% إجمالي واردات السلع الغذائية للجزائر، وأصبح أداة هامة في تطبيق سياسة الدولة في استقرار الأسعار.

ثانيا: التجمعات المهنية للشراء (GPA)

وتم إنشاء ذلك طبقا للمرسوم:(64-233) المؤرخ في 01أوت1964، فهي عبارة عن مجموعات من الشركات، تعمل كمؤسسة احتكارية للواردات تدخل في فروع النشاط الخاص بها وتقوم هذه التجمعات بتسطير برامج الاستيراد السنوية والاتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية وتختلف حسب اختصاصها حيث تنقسم إلى:[3]

-الحليب ومشتقاته؛

-النسيج الصناعي والقطن؛

-الجلود ومشتقاتها؛

[1] العيدي خليفة ، مرجع سابق، ص81.

[2] Hocine Benissad, Op.cit, p 75.

[3] شرفاوي عائشة، مرجع سابق، ص 54.

-الخشب ومشتقاته؛

-المنتجات النسيجية الأخرى.

حيث تخضع هذه التجمعات لرقابة الدولة على المستوى الإداري أو المستوى المالي.

المطلب الثاني: مرحلة الاحتكار للتجارة الخارجية (1970-1989)

لقد أبرزت المرحلة التي انتهجتها الجزائر بخصوص الرقابة على التجارة الخارجية قصورا من خلال الهيئات السابقة في تنظيم التجارة الخارجية، وتزامنا مع المخطط الرباعي الأول(1970-1973)، بدأ مسار السياسة التجارية يأخذ اتجاه أكثر حماية تماشيا مع متطلبات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى بالدولة إلى انتهاج واتخاذ عدة إجراءات تعمل على الوصول إلى احتكار القطاع وتأهيله كلية، حيث كان الهدف من الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80 %من الواردات تحت رقابة الدولة.[1]

وعليه فقد تميزت هذه المرحلة باتخاذ الإجراءات الآتية وفق التطورات التالية:

الفرع الأول: المؤسسة العمومية وتأهيل الاستيراد

طالبت المؤسسات العمومية في هذه المرحلة ببسط الاحتكار، تزامنا مع حل المجمعات المهنية للشراء(GPA) فمع بداية 1967 تم خضوع الاستيراد لمؤسسات عمومية مهنية احتكار الاستيراد، حيث استفادت من احتكار (80%) من التجارة الخارجية، وقد كانت تقارب حوالي20 مؤسسة ممارسة للاحتكار،[2] تختلف على حسب طبيعة وظيفتها، فقد تكون مؤسسة إنتاجية أو مؤسسة توزيع أو إنتاج وتوزيع.

الفرع الثاني: الرخص الإجمالية للاستيراد AGI

تعتبر الرخص الإجمالية وسيلة لمعالجة العملة الصعبة وتوزيعها فهي أداة تنظيمية للتجارة الخارجية وذلك وفقا للأمر(74-12) المؤرخ في1974/12/30 الذي يتعلق بشروط استيراد البضائع وخاصة المرسوم (74-12) الذي يتعلق بالرخص الإجمالية للاستيراد، حيث تنقسم حسب نوع المواد المستوردة إلى خمسة أقسام:[3]

أ- الرخص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية :فمن خلال هذه الرخص يكون من حق المؤسسات التي أوكل إليها احتكار استيراد كل من السلع الاستهلاكية أ والاستهلاك الإنتاجي أو الاستثماري.

---

[1] صالح تومي، عيسى شقبقب، "النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970-2002)»، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006، ص32.

[2] زاهي محمد الأمين، "**أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية وانضمامها ل OMC** "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 40.

[3] العيدي خليفة ، مرجع سابق، ص84.

ب – الرخص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط: تمنح للمؤسسات من أجل تمويل عملياتها الإنتاجية والحفاظ على إستمراريتها، ولا تكون السلع المستوردة موضعا للتجارة إلا في حالات استثنائية وبموافقة الوزارة الوصية.

ت – الرخص الإجمالية للاستيراد بالأهداف المخططة: ويكون الغرض منها تمويل المشاريع الاستثمارية المخططة دون اللجوء إلى المؤسسة الاحتكارية.

ت – الرخص الإجمالية بدون تسديد: وهي متعلقة بالمؤسسة الأجنبية التي لها سوق بالجزائر، لتحقيق مشاريعها الإنتاجية والاستثمارية ولا تخضع لأي نوع من الإجراءات المصرفية.

ج – الرخص الإجمالية بدون تحويل: تخضع هذه الرخص إلى التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث تمنح إلى كل من مؤسسات القطاع الخاص والهيئات العمومية لتمويل برامجها السنوية.

حيث تخضع التراخيص الإجمالية للاستيراد للرقابة على ثلاثة مستويات، على مستوى المؤسسة والبنوك والجمارك،[1] وأما كيفية إعداد هذه التراخيص فيكون وفق ما جاء به المرسوم رقم(74-11) الصادر بتاريخ 1974/01/30، حيث تقوم الشركات بتقديم كشف عن الحالة التقديرية لواراداتها من مستلزمات الإنتاج وبعد مصادقة الحكومة عليها تقوم البنوك والجمارك بمراقبة العمليات الاستيرادية التي تمت وإعلام وزارة التجارة دوريا.

ومع بداية السبعينات وتدعيما للسياسة التنموية، لإرساء قاعدة صناعية والتخلي عن استيراد السلع التي يمكن إنتاجها محليا، وفي إطار القوانين والإجراءات التي تنظم الاحتكار من خلال التعريفة الجمركية وفق الإصلاح الجبائي من خلال الأمر(68/72) المؤرخ في 1972/12/29المتضمن قانون المالية لسنة 1973 تم تصنيف السلع والمنتجات حسب المناطق الجغرافية المستورد منها إلى عمودين وفق ما يلي:[2]

–تعريفة الحق العام (**Tarif de droit commun**) وتطبق على المنتجات التي مصدرها الدول الأكثر رعاية (**Les notion les plus favorise**)

–تعريفة خاصة بمجموعة من البلدان والتي تمنح مقابل ميزات متبادلة.

أما معدلات التعريفة الجمركية المطبقة على مختلف السلع تمثلت فيما يلي:

–إعفاء بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛

–معدل منخفض يطبق على المنتجات الأساسية كالمنتجات الصيدلانية؛

---

[1] زاهي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 42.

[2] شقبقب عيسى،" **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري (1970–2005)**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 62-63.

-معدل يطبق على السلع الوسيطية في عملية الإنتاج 10 %؛

-المعدل العادي25% يفرض على جميع السلع؛

-المعدل المرتفع وفي هذا المعدل نجد ثلاث معدلات:40%،70%، 100%،تطبق على السلع الكمالية.

ولقد بقيت تعريفة 1973 إلى غاية 1980 حيث ارتفع عدد المعدلات الجمركية من 05إلى19 معدل بموجب قانون المالية التكميلي رقم (86-08) المؤرخ في 25جوان1986 وقد تم كذلك رفع الرسم الجمركي الأقصى من 100 %إلى200 %.

الفرع الثالث: تعزيز احتكار التجارة الخارجية

لقد دفعت نقائص سياسة التجارة الخارجية قبل 1978 بالسلطات العامة إلى تأكيد سياسة الاحتكار على قطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال القانون رقم78-02 المتضمن تأميم واحتكار التجارة الخارجية. فالقانون ينص على ضرورة احتكار الدولة لجميع عمليات التصدير والاستيراد، بمعنى أن العقود مع الخارج لا تتم إلا من طرف الدولة ومن خلال مؤسساتها، إن إقصاء الشركات الخاصة التي كان يسمح لها في القوانين السابقة بالاستيراد لتموين نشاطاتها الصناعية والتجارية قد تضررت، بحيث أصبحت عملية الاستيراد مقتصرة فقط على القطاع العام، وعند قيام المؤسسات العمومية بتنفيذ الصفقات مع الخارج يجب أن تراعي الطاقة الإنتاجية المحلية في تحقيق وتلبية الحاجات الوطنية قبل اللجوء إلى الخارج، كما أن عملية الاستيراد تتم على أساس الأولوية للسلع وبشروط متساوية مع الدول التي ترتبط الجزائر معها بصفقات وعقود تجارية.كما ينص هذا القانون على منح رخص الاستيراد للمؤسسات الأجنبية أو إحدى هيئاتها ضمن عقود تربطها بالدولة الجزائرية(خاصة في حالة عدم إنشاء هيئة لاستيراد سلع معينة.[1]

بصورة عامة يظهر أن القطاع العام هو المسؤول عن تنظيم حركة التجارة الخارجية وفقا لما تتطلبه المصلحة الاقتصادية العامة للوطن والمتمثلة في:

- حماية وتنمية الاقتصاد الوطني.
- معالجة الاختلال في الميزان التجاري.
- حماية المصالح الاجتماعية للمواطن.

إن الإطار العام لاحتكار وتأميم التجارة الخارجية كان يهدف بالأساس إلى تقليل حجم الواردات وتنمية الصادرات خاصة خارج قطاع المحروقات لكن الذي حدث هو العكس، بحيث استمرت معدلات نمو الواردات من مختلف السلع نظرا لمستويات الأداء المتواضعة للجهاز الإنتاجي، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تكن في مستوى ما خطط لها.

[1] بيبي يوسف، مرجع سايق، ص 143-144.

إن قيام الدولة من خلال مؤسساتها باحتكار التجارة الخارجية ولد عدة تشوهات على مستوى تسيير الموارد من العملة الصعبة .

لم يكن الاحتكار المتطرف حلا لتفعيل قطاع التجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بإعادة النظر في نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية وإعادة النظر في قانون(78-02)، واتخاذ إجراءات تهدف إلى تخفيف حدة الاحتكار، بغرض رفع مستويات الإنتاج الوطني وأداء مؤسسات التصدير، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة وظائف التجارة الخارجية، فقد جاء في إطار القانون (82-11) في 11أوت 1982 المتعلق باستثمار القطاع الخاص الوطني إلى فتح المجال أمام الشركات المختلطة، وتماشيا مع الوضعية الاقتصادية في الداخل ومواكبة المتغيرات الاقتصادية الدولية المتعلقة بشروط الأسواق الخارجية.[1]

وأمام الظروف التي مرت بها الدولة بعد أزمة النفط 1986، من تدهور في أسعار النفط وما يقابلها من انخفاض إيرادات الصادرات بالإضافة إلى قيمة الدولار ما جعل الإيرادات الحقيقية تنخفض انخفاضا مضاعفا، حيث قامت الدولة باتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الأزمة وإصلاح قطاع التجارة الخارجية دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من بينها:[2]

-تخفيض في الواردات من السلع العمومية وتشجيع الصادرات؛

-تحرير التجارة الخارجية؛

-تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات؛

-منح الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية؛

-القيام بإصلاحات جبائية وجمركية وتجميد الأجور.

وعليه فقد أصبحت ممارسة احتكار التجارة الخارجية بعد ذلك حسب القانون (88-29) في1988/07/19، يكون بمنح امتياز* للمؤسسات العمومية أو إلى الهيئات العمومية أو إلى مجموعات المصالح المشتركة **Groupements D'intérêts communs**وهو امتياز يتم التراضي عنه من خلال دفتر شروط يحدد حقوق وواجبات صاحب الامتياز[3] **La concessionnair** حيث تنجز برامج استيراد السلع والخدمات

[1] Hocine Benissad, op-cit, p 88.

[2] صرارمة عبد الوحيد،" **تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2007، ص 347.

***الامتياز** هو نشاط عن طريقه تسعى الدولة لمتعامل اقتصادي بان يقوم بأعمال التجارة الخارجية.

[3] كمال بن موسى، **"المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص309.

وتصديرها في إطار برنامج شامل للتجارة الخارجية، كما تم استبدال نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية. [1]

فرغم كل هذه الإجراءات إلا أنها لم تتوافق مع الظروف ومتطلبات الساحة الدولية، فلم تحقق سياسة التجارة الخارجية ما كانت تصبو إليه، وبالتالي وجدت نفسها أمام منفذ التحرير كسياسة تعمل إلى تفعيل الاقتصاد الوطني متجهة وبتدرج نحو تحرير التجارة الخارجية بغرض الاستفادة من مكاسب التبادل الدولي.

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

كانت أزمة النفط 1986 وما أنجز عنها، الأثر البالغ على السياسة الاقتصادية والسياسية التجارية خاصة، وبذلك تأكدت فشل تجربة التصحيح الهيكلي بعيدا عن صندوق النقد الدولي، الأمر الذي استدعى على السلطات ضرورة تخطي مرحلة الاحتكار والعمل على انتهاج سياسة تجارية مرنة توافق منطق التحرير، فبدأت السلطات التفاوض مع صندوق النقد الدولي لتعزيز التوجه نحو التحرير التدريجي، فاضطرت الجزائر إلى إجراء اتصالات سرية مع صندوق النقد الدولي منذ 1988 إلى أن تم التوصل إلى اتفاق " **Stand-By** " في 30 ماي 1989 م، وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة:[2]

-تخفيض قيمة العملة الوطنية؛

-رفع الدعم عن الأسعار؛

-تغيير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير؛

-رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات؛

-انشاء قانون خاص بالتجارة الخارجية وتحريرها.

وأمام حتمية اتخاذ الإجراءات والقوانين التي تعمل على تحرير التجارة الخارجية جاءت هذه القوانين وفق ثلاث مراحل لتحرير التجارة الخارجية:

-مرحلة التحرير المقيد 1990-1991

-مرحلة إعادة مراقبة التجارة الخارجية 1992-1993

-مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية من 1994 إلى اليوم.

[1] كبير سمية، مرجع سابق، ص187.

[2] صالح تومي و عيسى شقبقب، مرجع سابق، ص32

الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد 1990-1991

بداية الإصلاحات نحو تحرير التجارة الخارجية من قبل الدولة من خلال اتخاذ أول إجراء يتمثل في إصدار قانون النقد والقرض رقم (10/90)[1] المؤرخ في 14افريل1990، الذي جاء ليعزز حرية الاستثمار الأجنبي وما يتعلق بمجال الاستيراد والتصدير.[2] حيث يسمح هذا القانون بما يلي:[3]

1- فتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي بكل أشكاله على التنمية الاقتصادية في البلاد كما يشجع كل أنواع الشراكة؛

2- رفع القيود (القوانين السابقة) بحيث يمكن أن يشارك فيه الرأسمال الأجنبي، ماعدا القطاعات ذات خصوصية والتي تحتفظ بها الدولة بشكل واضح؛

3- فتح مجال أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

نصت أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 1990 السماح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية والاستيراد، حيث أقر بنك الجزائر لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد في كل السلع دون اتفاق أو تصريح مسبق ماعدا القيام بتوطين لدى بنك وسيط معتمد.[4]

رغم الإجراءات المتخذة في قوانين سنة1990 لتحرير التجارة الخارجية إلا أنها لا تدفع بالتحرير إلى الأمام من خلال نقص في إطار الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد من قبل المؤسسات الوطنية أو الأجنبية حيث يتجلى هذا النقص فيما يلي:[5]

- عدم إمكانية إجراء منافسة بين البنوك وذلك من أجل تمويل عمليات التصدير الاستيراد؛
- الالتزام بعدم بيع أو شراء السلع إلا بعض المنتجات المرخصة؛
- التزام أصحاب الامتيازات غير المقيمين بالتكفل بإنتاج السلع المحلية.

وعليه قامت الدولة تقوم بإصدار المرسوم التنفيذي رقم(91-37)[6] المؤرخ في 13 فيفري1991، مؤكدا مبدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية وفق شرط وحيد أساسي هو حياز سجل تجاري، كما أنه في هذا الصدد ولكي يتسنى ممارسة

---

[1] الجريد الرسمية رقم16، القانون رقم90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

[2] عبد الغفار غطاس،"**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي(1990-2006)**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2010، ص 138.

[3] عبد العالي بورويس،" **تحليل التحول الى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي**"، اطروحة دكتوراة(غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2014،ص 199.

[4] بطاهر علي،" سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف الجزائر، العدد الأول، 2004، ص196.

[5] Hocine Bennissad, op-cit,p 92.

[6]الجريدة الرسمية رقم 12 ، الصادرة بتاريخ1992/05/20.

نشاط التجارة الخارجية في جو حر أصدر البنك المركزي التعليمة (91-03)في افريل1991 التي توضح شروط وقواعد تمويل الاستيراد.[1]

رغم القوانين الصادرة في تلك الفترة والداعية لتحرير التجارة الخارجية، إلا أنها جاءت بشكل غير مضبوط وفوضوي، ما جعل هدف المستثمرين في عمليات الاستيراد هو الحصول على الربح، فلم تكن الإجراءات والشروط المفروضة متماشية مع الغاية المرجوة للتحرير، الأمر الذي استدعى إلى سن واتخاذ قوانين أعطت صبغة جديدة على مسار تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: مرحلة إعادة مراقبة التجارة الخارجية 1992-1993

جاءت هذه المرحلة من اجل جبر سلبيات المرحلة السابقة من خلال مراجعة بعض الإجراءات ودفع الدولة لتدخل في السياسة التجارية، غير أن هذا التدخل لا يرمي إلى إلغاء النصوص الخاصة بتحرير التجارة الخارجية ولكن بغية تأطير عمليات التجارة الخارجية لمعالجة القرارات السابقة المتعلقة بالتمويل والنقد الأجنبي وضبط مجال نطاق الواردات، التي أثرت سلبا على الدين الخارجي والعملة الصعبة، فكانت الإجراءات التالية:

إصدار التعليمة(625)المؤرخة في18 أوت 1992 المتعلقة بتمويل عمليات التجارة الخارجية:[2]

-تعيين معايير ونظام أولويات واضحين للحصول على العملة الصعبة؛

-إدراة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر؛

-حماية الإنتاج الوطني؛

-تشجيع مختلف العمليات التجارية شريطة أن لاتجر معها مزيدا من المديونية؛

-وضع حد لمشكل التمويل الخارجي والتسيير المحكم لوسائل الدفع الدولية وأولويات الحصول على العملة الصعبة.

ومن اجل مراقبة حسنة لتنفيذ التعليمة تم إنشاء لجنة خاصة لمتابعة عمليات التجارة الخارجية(**AD-HOC**)[3] في 29 نوفمبر 1992 مكلفة بمتابعة العمليات التجارية وتصحيح الاختلافات التي يمكن حدوثها، والتسيير الأمثل للموارد المالية بالعملة الصعبة.

---

[1] شرفاوي عائشة، مرجع سابق، ص 62.

[2] عبد العالي بورويس ، مرجع سابق،ص203.

[3] **AD-HOC**لجنة تضم ممثلين عن بنك الجزائر، وزارة الخارجية و وزارة الصحة يرأسها وزير التجارة.

عرفت هذه التعليمة سلبيات وانتقادات الكثير من المتعاملين والاقتصاديين، والتي تمثلت في:[1]

–المعاملة التمييزية للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، حيث تم تخفيض اعتمادات الاستيراد؛

–ضغط الواردات إلى أقصى حدودها ما جعلها في صورة أنها تعليمة تعبر عن إجراءات اقتصاد حرب، وذلك لطبيعة التقييد المتطرف في إجراءات تنظيم التجارة الخارجية.

وبالتالي فمن خلال تلك الإجراءات التي أصدرتها الدولة، نجد أنها تعود بالسياسة التجارية إلى مرحلة الرقابة، إلا أنه لم تستطع الدولة تجسيد إجراءاتها، نتيجة الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى ندرة الموارد المالية، ما جعلها تعيد النظر في طبيعة الإجراءات المتخذة بما يخدم المصلحة داخليا وبما يفرضه عليها الواقع خارجيا، متجهة نحو التحرير التام للتجارة الخارجية.

الفرع الثالث: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية ابتداء من 1994.

كما هو الحال جاءت هذه المرحلة لمعالجة سلبيات المرحلة التي سبقتها(مرحلة إعادة مراقبة التجارة الخارجية)بما يخدم السياسة التجارية حتى تكون مرنة تتماشى مع العوامل الخارجية والداخلية، تم الإمضاء خلالها على اتفاقية ستاندباي (STAND-BY) سنة1994 مع صندوق النقد الدولي.

ووفق برنامج التثبيت الاقتصادي *اتفاق قصير المدى مع صندوق النقد الدولي بين ماي 1994 إلى أفريل 1995 ويقوم هذا الاتفاق على اتخاذ الإجراءات والسياسات التالية:[2]

–تخفيض قيمة المديونية، تحرير التجارة الخارجية؛

–الحد من الواردات مؤقتا، تحرير الأسعار المحلية؛

–تخفيض العجز في الميزانية وتخفيض خدمات المديونية الخارجية.

وقبل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي قامت الجزائر بمبادرة حسن النية التي بموجبها تم حل اللجنة الخاصة AD (HOC) المكلفة بعملية تمويل الواردات واستبدالها بالتعليمة رقم (94-20) المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات، التي أصدرها بنك الجزائر، فمن خلال هذه التعليمة يعود الاعتبار للبنك كممول رئيسي للتجارة الخارجية، وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروطا معينة.[3]

---

[1] بيبي يوسف، مرجع سابق، ص 149.

*برنامج التثبيت الاقتصادي :يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول الأعضاء، قصد الوصول إلى الاستقرار والحفاظ عليه، وتركز على جانب الطلب، ومدتها قصيرة، ومعيار النجاح فيها هو حجم الاحتياطات الدولية للبلد.

[2] ناجي بن حسين،" **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قسنطينة الجزائر، 2007، ص 91.

[3] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 440.

كما أنه تبعا للأوضاع السائدة وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي* وجدت الدولة نفسها مضطرة لإعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 وعليه فمن خلال أهم الإجراءات التي انتهجتها السلطات وضعت السياسة التجارية في رواق يكاد تحرير التجارة الخارجية فيه أن يكون كاملا، وذلك من خلال إصلاح مؤسسات القطاع العام وتهيئتها للخوصصة وإصلاح النظام الضريبي وإلغاء القيود المالية على الواردات، وتحرير الصادرات والسعي لتفعيلها خارج قطاع المحروقات.

المبحث الثاني: مسار اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي

بعد قيام الجزائر بتحرير قطاع التجارة الخارجية سنة1994، صار لزاما عليها القيام بالخطوة الثانية، وهي محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال الانضمام إلى التكتلات التجارية العالمية، وإبرام عقود تجارية مع الخارج، حيث قامت الجزائر بمحاولة لتفعيل مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما قامت الجزائر بإبرام عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية

سنحاول في هذا المطلب التعرف على مسار مفاوضات الشراكة الأورو–جزائرية من خلال عرض مراحل التي أدت إلى عقد هذا الاتفاق، بالإضافة إلى النقاط المتفاهم عليها بين الطرفين، وفي الأخير تقييم الشراكة من خلال تبيان ايجابيات و سلبيات الاتفاق.

الفرع الأول: مسار مفاوضات الشراكة الأورو – جزائرية

مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة بثلاث مراحل التالية:

المرحلة الأولية 1993–1997: بتاريخ 13 أكتوبر 1993[1] أخطرت اللجنة الجزائر الأوروبية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي للشروع في مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 و فيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل

*برنامج التعديل الهيكلي :ويسمى أيضا برامج التكييف الهيكلي، وتأتي بعد برامج التثبيت، ويرعاها البنك الدولي، حيث إدارة جانب العرض، وتتعلق بالفترة المتوسطة والطويلة، وتكون سياساته توسعية وتشمل مجموعة من الإجراءات الضرورية واللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة، سواء كانت خارجية أو داخلية، وذلك لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية للبلد المعني، ورفع الكفاءة الاقتصادية للدولة من خلال عدة مؤشرات لتحقيق تنمية مستدامة وإحداث توازن في ميزان المدفوعات.

[1] بهلولي فيصل، **"التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسيطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009، ص 101.

بالتناوب، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27 و 28 نوفمبر1995، والتي جمعت ممثلي 27 دولة متوسطية 15 تمثل دول الاتحاد الأوروبي و12 بلدا متوسطيا. [1]

وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الاتحاد الأوروبي على وثيقة تفاوضية على غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996.

المرحلة الثانية: الانطلاقة الرسمية للمفاوضات1997-2001

انطلقت رسمياً يومي 4 و 5 مارس 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين، وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و 23أفريل، و27 و28 ماي 1997 على التوالي، وتم إنشاء أربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون الاقتصادي والمالي، الزراعة، الخدمات) غير أن هذه المفاوضات لم تسفر على نتائج واضحة.

وتوقفت المفاوضات بين الطرفين لفترة دامت ثلاث سنوات جراء تردد الطرف الأوروبي بسبب الوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر، وإصراره على رفض الطلبات الجزائرية القائمة على احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية.

استأنفت المفاوضات بتاريخ 17 أفريل 2000 وكانت تلك الجولة هي الرابعة من بدء المفاوضات، بعد إقرار وفد الترويكا الذي قام بزيارة للجزائر بخصوصية الاقتصاد الجزائري، وقد وضع المفاوض الجزائري منطلقين أساسيين، أولهما ألا تنطلق عملية التفكيك الجمركي إلى بعد2002 ، ثانيا الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي.

وبعد الجولة الخامسة في شهر جويلية، عقدت الجولة السادسة بتاريخ 13 ديسمبر2000 ببروكسل، وفيها عرض المفاوض الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري، والتي على أساسها سوف تنجم خسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تصل ما بين 1.4 و 1.7 مليار دولار.

وتركزت مفاوضات الجولة السابعة بتاريخ 12-13فيفري 2001حول الجوانب الأمنية والقضائية وحرية تنقل الأشخاص، كما قُدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية ،واتفق الطرفان على جلسة مفاوضات كل شهر،حيث عقد الجولة الثامنة 15-16 مارس 2001 ، وتناولت موضوع حركة رؤوس الأموال ،حيث عقدت الجولة التاسعة في 03-05 ماي 2001 ودرست ملفي الزراعة والخدمات.

[1] فيروز سلطاني،" **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2013، ص 169.

وفي 05 و06 جوان 2001 عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة وتناولت قضية التنقل الحر للبضائع، العدالة، الشؤون الداخلية، تقديم الخدمات والحق في الإقامة، وبهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة ليستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في جولات لاحقة.[1]

المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأورو– جزائرية

بعد انتهاء الجولة الثامنة عشر من المفاوضات، أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبعد زيارة رئيس الجمهورية لبروكسل تم توقيع الاتـفاق بالأحـرف الأولى في يـوم 19ديسمبر 2001، وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر،إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة، حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة بالاتحاد الأوروبي، تعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية ، تقوية التعاون الاقتصادي، إقامة تعاون ثقافي واجتماعي، التعاون المالي، إقامة مجلس شراكة ولجنة الشراكة تتميز بسلطة القرار.

أما في يخص التعاون المالي تم في شهر ديسمبر2001 وضع برنامج جديد للفترة الممتدة من2002 إلى غاية سنة 2004، ليسهم في حسن تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وقد تركز هذا البرنامج حول دعم الإصلاحات الاقتصادية وتقوية مؤسسات اقتصاد السوق، تطوير الهياكل القاعدية و تنمية الموارد البشرية.

وبتاريخ 22 أفريل 2002 بمدينة(valence) باسبانيا وبمناسبة الدورة الوزارية الأورو متوسطية الخامسة ، وفيها وقعت الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية .[2]

من خلال المفاوضات السابقة لتوقيع الجزائر على اتفاق الشراكة ، كانت الجزائر قد ركزت في مجملها على الجانب الاقتصادي باعتبارها بلد مصدر لمنتج واحد والمتمثل في المحروقات، ومستورد بصورة كبيرة للمنتجات الغذائية والصناعية بصفة عامة ، وهو ما سمح للجزائر بإدراج امتيازات تعريفية سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية أو الزراعية في عقد الشراكة في2001 .

الفرع الثاني: مضمون اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية

اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الناحية النظرية، يسعى إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وإلى فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية مدتها

[1] لخضر مدابي،" **تطور سياسة التعرفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي)**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2006 ، ص ص 203-204.

[2] نفس المرجع، ص204.

12سنة كحد أقصى بدءا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.[1] وهذا الاتفاق يتوافق والضوابط التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة؛ حيث قامت بالترخيص بإقامة التكتلات الإقليمية بحيث لا يضر ذلك أعضائها، وهذا الاتفاق يسمح لأطرافه بإبقاء أو بإقامة منطقة تبادل حر أو اتحاد جمركي مع أطراف أخرى بشرط أن لا يؤثر ذلك على نظام المبادلات المتفق عليه في عقد الشراكة بينهما.

جاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في 110 نصا مقسمة إلى:9 عناوين،6 ملاحق،7 بروتوكولات، وكذا إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوربي، و 4 إعلانات من جانب الجزائر.[2]

احتوى الاتفاق على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أورومتـوسطية، والمتمثلة في حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذا المنافسة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي.[3]

فبالنسبة للمنتجات الصناعية تشير المادة 08 من نص اتفاق الشراكة إلى أن المنتجات ذات الأصل الجزائري يكون استيرادها مقبولا في المجموعة الأوروبية ومعفية من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المعادل المطبقة على الواردات الجزائرية من المنتجات ذات الأصل من المجموعة.

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد تم تقسيمها أو تصنيفها إلى 03 مجموعات:

-**المجموعة الأولى**: تخص المنتجات الواردة في الملحق [4] 02، فإن الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى ابتداءا من بدء سريان اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

-**المجموعة الثانية**: وتخص المنتجات الواردة في الملحق 03 ، ويتم إلغاء حقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى تدريجيا وعلى مدة 5 سنوات[5] حسب الرزنامة التالية:

- ✓ ابتداء من 2007 تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل80% .
- ✓ ابتداء من 2008 تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل 70%.

---

[1] زعباط عبد الحميد،"الشراكة الأورو-متوزسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، 2004، ص 56.

[2] حراق مصباح، **"تكييف النظام الجبائي والجمركي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة على ضوء موجات التحول الداخلية و الخارجية"**، اطروحة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر 2011، ص39.

[3] رزيق كمال ومسدور فارس،"الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، مداخلة في الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة،21-22 ماي 2005، ص8.

[4] http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers10/annexe2acass.pdf.

[5] بوشنافة الصادق"**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية-حالة مجمع صيدال-**"،مرجع سابق، ص 226.

- ✓ ابتداء من 2009 تصبح الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر لمعادل60%.
- ✓ ابتداء من 2010 تصبح الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المعادل 40 %.
- ✓ ابتداء من 2011 تصبح الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المعادل 20 %.
- ✓ في عام 2012 تلغى الحقوق الجمركية والرسوم المتبقية و المطبقة على هذه المجموعة من السلع.

المجموعة الثالثة :وتخص المنتجات التي لم ترد في الملحقين 02 و 03 ، وتلغى تدريجيا ابتداء من 2007 /09/01[1] لمدة 10 سنوات حسب الرزنامة التالية:

- ابتداء من 2007 تخفض الحقوق والرسوم بـ 90 %.
- ابتداء من 2008 تخفض الحقوق والرسوم بـ 80%.
- ابتداء من2009 تخفض الحقوق والرسوم بـ 70%.
- ابتداء من2010 تخفض الحقوق والرسوم بـ 60 %.
- ابتداء من 2011 تخفض الحقوق والرسوم بـ 50%.
- ابتداء من 2012 تخفض الحقوق والرسوم بـ 40%.
- ابتداء من 2013 تخفض الحقوق والرسوم بـ 30%.
- ابتداء من 2014 تخفض الحقوق والرسوم بـ 20%.
- ابتداء من 2015 تخفض الحقوق والرسوم بـ 10%.
- ابتداء من 2016 تخفض الحقوق والرسوم بـ 5%.
- في 2017 تلغى كل الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المعادل المطبقة على منتجات هذه المجموعة.

وفي حالة ما إذا صادف منتج معين صعوبات خطيرة، يمكن مراجع القائمة بصورة مشتركة من اجل حل المشكلة.

أما بالنسبة للمنتجات الفلاحية فإن كل من المجموعة والجزائر يسعيان إلى القيام بتحرير واسع لمبادلاتهما بصورة متدرجة وبصورة متبادلة لمنتجاتها الفلاحية، ومنتجات الصيد والمنتجات الفلاحية التي تشكل مصلحة للطرفين.[2]

أما بالنسبة لقضايا الإغراق فإنها تعالج وفق قواعدGATT 1994 في المادة 5يتم تحرير حركة رؤوس الأموال للاستثمار في الجزائر، وتقوم الجزائر بخلق مناخ محفز للاستثمار من خلال القوانين المنظمة، وتسهيل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

---

[1] بوشنافة الصادق،" أبعاد اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وإنعاكساته على الاقتصاد الوطني"، **مجلة الأبحاث الإقتصادية**، جامعة البليدة،، العدد 2، 2008، ص 46.

[2] عبد الرشيد بن ديب ، مرجع سابق، ص497.

وحسب المادة 40 من اتفاق الشراكة فإنه إذا تعرض أحد الطرفين لصعوبات في ميزان المدفوعات فإنه وفقا للشروط المحددة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ووفقا للمادتين 8 و14من قانون صندوق النقد الدولي، يمكن لأحد الطرفين أن يتخذ إجراءات تقييدية حول المعاملات الجارية والتي لا تتجاوز تصحيح ميزان المدفوعات، وضرورة إعلام الطرف الآخر فورا، ووضع جدول زمني من أجل إلغاء تلك الإجراءات.

هذا بالنسبة لأهم الجوانب المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية التي تناولها اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، إلا انه هناك جوانب أخرى في الاتفاق تخص التعاون تخص الجانب العلمي والتقني من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته وكفاءته الإنتاجية عن طريق:

-تدعيم طاقة البحث لدى الجزائر، والاستغلال الأفضل لسياسات البحث والإبداع والتطوير التكنولوجي، وتثمين الموارد البشرية؛

-إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرامج إعادة التأهيل.

-ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية؛[1]

-تشجيع استخدام المعايير الأوروبية والإجراءات التقنية للتقييم والمطابقة؛

-رفع مستوى تأهيل المنظمات الجزائرية للتقييم والمطابقة.[2]

فيمكن القول أن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حاول تغطية جل الجوانب الاقتصادية والفنية والتشريعية من تحقيق الأهداف على ارض الواقع والوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال 12 سنة، وقد تبنى الاتفاق منهجا تدريجيا في تحرير التجارة الخارجية لتفادي الصدمة التي قد تصيب الاقتصاد الجزائري نتيجة التحرير الكلي والسريع، كما شمل الاتفاق مساعدة الجزائر في تأهيل اليد العاملة وتأهيل المؤسسات الجزائرية لتكون في مستوى منافسة الشركات الأوروبية.

وبعد ثمان جولات من المفاوضات حصلت الجزائر على تأجيل إقامة منطقة التجارة الحرة من 2017 الى 2020 ويعد هذا الآمر سابقة أولى في المنطقة ومعطى جديد ومهم للمؤسسات الجزائرية لتحضير نفسها لستة سنوات إضافية، من اجل مواجهة المنافسة التي تنتظرها في منطقة التبادل الحر.[3]

---

[1] زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص 56.

[2] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص497.

[3] كلمة وزير التجارة مصطفى بن بادة، يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، الجزائر: 28 أوت 2012، ص ص1- 2.

الفرع الثالث: المبادلات التجارية الأورو– جزائرية

بعد أن القينا نظرة حول العلاقة التجارية الأورو– جزائرية سنحاول من خلال هذه العنصر تسليط الضوء على واقع المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائري خلال الفترة الممتدة من(2005-2013) وذلك من خلال دراسة لتطور صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي والميزان التجاري لهذا الأخير .

الجدول رقم (2–2) واقع التبادل التجاري الاورو جزائري (2005–2013)

الوحدة : مليون أورو($€10^6$)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	10,498	20 ,885	-10,387
2006	9,977	24,154	-14,177
2007	11,270	20,585	-9,314
2008	15 ,401	28,260	-12,858
2009	14,821	17,411	-2,590
2010	15,595	21,075	-5,480
2011	17,312	27,850	-10,538
2012	21,125	32,764	-11,640
2013	22,420	31,920	-9 ,499

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113343.pdf،P4

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية تأثرت بشكل واضح بدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ بالسلب بالنسبة للجزائر و بالإيجاب بالنسبة للاتحاد الاوروبي، فقد سجل الميزان التجاري أكبر عجز له في السنة الثانية من بداية الشراكة فبلغ العجز بـ14,177- مليون أورو، ليبقى في حالة عجز كبيرة سنتي 2007و2008، لينخفض العجز الى اقصى حد سنة 2009 بـ 2,590- مليون أورو بسبب الازمة المالية العالمية، ليرتفع العجز قليلا سنة 2010ب5,480-مليون أورو، ليعود ويرتفع العجز ويسجل اقصى عجز بعد الازمة المالية 11,640– بـ مليون أوروسنة 2012.

الفرع الرابع: تقييم اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية

إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، وعليه ممكن تقديم حوصلة للآثار السلبية والإيجابية بعد تسعة(9) سنوات من الشراكة الاورو جزائرية.

أولا: إيجابيات الاتفاق:

ويمكن توضيحها في النقاط التالية:[1]

1. الاستفادة من المساعدات المالية: حسب برنامج (PIN)* والذي قدر بمقدار 150 مليون أورو[2] لسنوات 2002- 2004 والبرنامج الثاني (PIN) 2005- 2006 فقد قدر بـ106 مليون أورو.
2. أظهرت الجزائر من خلال قدرتها على تأجيل منطقة التبادل الحر، وزنها التفاوضي ورغبتها الحقيقية في بناء شراكة عادلة ومتوازنة.
3. الاستفادة من الخبرات والتكنولوجية والمعارف العلمية التي يمنحها اتفاق الشراكة للجزائر.
4. الاستفادة من تدفق الاستثمار الأوربي نحو الجزائر في مختلف المجالات.

ثانيا: سلبيات الاتفاق

ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

1. **انخفاض الموارد الجبائية:** نظرا لما ينص عليه الاتفاق فإن تفكيك الرسوم الجمركية يؤدي إلى تقلص الإيرادات الجمركية والتي قدرت بحوالي 02 مليار دولار سنويا.[3] لكن خسرت 2,8مليار دولار بين 2009-2005بسبب إلغاء التعريفة الجمركية وكانت ستخسر 8,5مليار دولار بين 2017-2010 لو ابقي على نفس وتيرة التفكيك التعريفي المرسم في الاتفاق قبل تعديل رزنامته.[4]

---

[1] www.centronord sud .it/ materiale/country-algeria.htm.

* (PIN): Programme Indicatif National (de l'Algérie).

[2] Economie européenne occasionnel .papers N^0 6,mars 2004 page 65.

[3] أحمد باشي، "الآثار المختلفة لاتفاق الشراكة الأوربية الاقتصادية الجزائرية"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004، ص 26.

[4] كلمة وزير التجارة مصطفى بن بادة، مرجع سابق، ص ص 3-6.

2. **التأثير على تنافسية المنتجات الجزائرية:** الملاحظ أن الدول الاتحاد الأوروبي تقوم بتصدير آلات ومعدات نقل إلى الجزائرٍ أما الواردات فمن الملاحظ أنها تقوم باستيراد الوقود ومنتجات التعدين التي سجلت اكبر القيم وذلك كون ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.
3. **عدم القدرة على إنعاش وهيكلة القطاعات الإنتاجية:** فبقيت صادرتنا تمثل في الوقود ومنتجات التعدين فقط.
4. **التأثير على الميزان التجاري:** كما كان متوقع فبلدنا بلد مستور وظل يستورد بل رسخ هذا المبدأ وبالتالي وارداتنا عززت من عجز الميزان التجاري، ذلك ان المنتوج الوطني حتى وان وجد فانه غير مرغوب فيه على المستوى الاسواق الخارجية، نظرا للمنافسة الرهيبة للمنتجات الأوروبية.[1] نلاحظ أن الميزان التجاري الاورو جزائري دوما يعاني من عجز بلغ هذا الأخير أدنى قيمة له في عام2006 ليعاود تحسن سنة2008 بسب الأزمة المالية لترتفع قيمة العجز الى 11,588 سنة2012.[2]

إن تبعية تموين الجهاز الإنتاجي بالمدخلات الضرورية يأتي من الاتحاد الأوربي، وعليه فإن كل زيادة في الإنتاج أو الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادة الواردات، وفي المقابل تبقى الصادرات ثابتة وتعتمد على المحروقات فقط، ويبقى معها مصير الجزائريين مرهون بأسعار النفط في السوق العالمي.

المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

في ضخم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر وانتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق فكان لزاما عليها العمل على الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة من اجل اكتمال الإصلاحات من خلال رفع مستوى المعيشي للأفراد وتحسين معدلات النمو عن طريق الامتيازات التي تقدمها المنظمة لبلدان النامية، غير انه يجب تحقيق مجموعة من الشروط لانضمام والتي تنعكس إيجابا وسلبا على اقتصادها.

الفرع الأول: اجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة

قصد تحقيق الأهداف سابقة الذكر شاركت الجزائر في جولة الأورغواي كعضو ملاحظ بعد تقديمها طلب التعاقد إلى سكرتارية الجات في 30 أفريل1987،[3] ومنذ ذلك الحين وهي تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة عبر عدة مراحل غير أنها واجهت مجموعة من العراقيل.

[1] رزيق كمال ومسدور فارس، مرجع سابق، ص10.

[2] http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113343.pdf ,P4

[3] بوطمين سامية، "**انضمام الجزائر على المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001، ص276.

أولا: مراحل الانضمام

مرت الجزائر من خلال سعيها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: بعد دخول إنشاء المنظمة العالمية التجارة في مراكش جانفي 1995 تم الاتفاق بين الجزائر والأطراف المتعاقدة في الجات على إنشاء لجنة مشتركة يخول لها تحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية التجارة، وفي جوان من سنة 1996قدمت الجزائر رسميا مذكرة الانضمام وقد تضمنت النقاط الآتية:[1]

- شرح الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الذي انتقل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق؛
- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها؛
- شرح وتوضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في المجال الصناعي؛
- عرض عن تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

المرحلة الثانية: بعد تقديم مذكرة الانضمام، طرح على الجزائر حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء، تمت صياغة الأجوبة عليها ومصادقة مجلس الحكومة عليها خلال سنة1997. وعلى أساس هذه الأجوبة عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر يومي 22-23 أفريل 1998، حيث فوج العمل هذه المرحلة ناضجة وطلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة وتجارة الخدمات.[2]

المرحلة الثالثة: بعد ما تم مراجعة مذكرة التجارة الخارجية وإرسالها إلى أمانة المنظمة خلال جويلية 2001، انعقد الاجتماع الثاني لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر يوم 7 فيفري 2002 ، وفي يوم 28 فيفري قدمت الجزائر العروض الأولية لأمانة المنظمة وأرسلت المعلومات الإضافية في مارس من نفس السنة، كما تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية والتنظيمية تمس المسائل الآتية: [3]

- الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة؛
- توفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى؛
- إجراءات محاربة الغش والقرصنة.

[1] جميلّة الجوزي، "ميزّان المدفوعات الجزائري في ظل السع للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، **مجلة الباحث**، العدد11،2012، ص 228.

2 http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=moufawdatema

[3] نفس الموقع.

المرحلة الرابعة: بدأت بتاريخ 28 نوفمبر 2003 بجنيف بوفد جزائري يضم 28 عضو يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية التجارة، إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة وقد تضمن جدول الأعمال:

- تأهيل النظام التشريعي المنظم للتجارة الخارجية؛
- محادثات متعددة الإطراف مرتبطة بالفلاحة؛
- التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.[1]

المرحلة الخامسة: وهـي المرحـلة الأخيرة من مسـار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة انطلقت سنة 2004،[2] حيث وقعت الجزائر على خمسة اتفاقات ثنائية ويتعلق الأمر بالاتفاق مع كل من البرازيل والأورغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا.

وفي جانفي من سنة 2008 قامت مجموعة العمل المكلفة بدراسة موضوع انضمام الجزائر بدراسة مشروع التقرير المراجع حول التجارة الخارجية للجزائر والإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية لموائمة الإطار القانوني والمؤسساتي مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛ اذ اعتمدت الجزائر قوانين جديدة في مجال العراقيل التقنية التي تواجهها التجارة والإجراءات الخاصة بالصحة كالصحة النباتية والملكية الفكرية كممارسات مكافحة الإغراق والحماية كالإجراءات التعويضية كسياسة الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية والمشروبات الكحولية وتصدير لحوم البقر والأغنام والنخيل حيث تمت مراجعة عن ما لا يقل عن 40 نصا.

أما الدورة الحادية عشر تم انعقادها في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2013، وهذا بعد الزيارة التي قام بها رئيس مجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر للمنظومة التجارية المتعددة الأطراف البيرتودالوتو إلى الجزائر في أكتوبر 2012.

في سياق مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، قاد وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة، وفدا رفيع المستوى من مختلف القطاعات، للمشاركة في الجولة الثانية عشرا فوج عمل المنظمة المكلف بانضمام الجزائر إليها، وذلك بتاريخ 31مارس 2014 بجنيف(سويسرا)، ويتمحور موضوع الاجتماع أساسا حول إجابات الجزائر على الأسئلة الإضافية للدول المعنية المترتبة عن الجولة السابقة لفوج العمل المنعقدة بتاريخ 05 أفريل من سنة 2013، دراسة مضمون

[1] قد اعترف مدير التجارة الخارجية السيد شريف زعاف، الذي صرح يوما قبل ذهاب الوفد أنه بإمكان دول الأعضاء في المنظمة أن تسأل الجزائر عن المادة التي تمنع استيراد الخمور طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل للسلع الوطنية والأجنبية.

[2] http://www.algerie-dz.com/article453.html

النسخة الجديدة لتقرير فوج العمل وكذا الوثيقة المتعلقة بتحيين الترسانة القانونية وفق ما ينسجم مع اتفاقيات المنظمة وبما يحفظ اقتصادنا الوطني.[1]

كما عقدت على هامش هذا الاجتماع لقاءات ثنائية الأطراف في الفترة الممتدة من 01إلى 04 أفريل 2014مع 10 دول، تتمحور حول الولوج إلى أسواق السلع والخدمات.

ثانيا: الصعوبات التي تواجه الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجزائر لا زالت تغرّد خارج سرب المنظمة العالمية للتجارة، وبذلك أصبحت صاحبة الرقم القياسي في إجراء مفاوضات للدخول إلى هيئة تضم 154 بلد. فرغم إجراء 12 جولة من المفاوضات اجابت خلالها على 1933 سؤال، حيث لم ينجح المفاوض الجزائري في حسم الملف الذي يعود إلى 27 سنة خلت ويعود ذلك نتيجة الأسباب الآتية:

1. تشترط معظم الدول الصناعية شروط والتزامات صعبة قصد إبقاء سيطرتها على التجارة العالمية.
2. عدم وضوح شروط الانضمام ، حيث يتم الانضمام بعد المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف.
3. صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية وخاصة بعد جولة الاورغواي نظرا لمزايا التي تحصل عليها الدول النامية.
4. عدم إتباع المفاوض الجزائري لإستراتيجية واضحة خلال المفاوضات.
5. تغليب الجانب السياسي أحينا في إطار المفاوضات.
6. إن مسار انضمام الجزائر ليس سهلا؛ مبررا ذلك بتصادم المصالح بين الدول الأعضاء في المنظمة. حيث إن كل دولة ترفض تقديم تنازلات على حساب مصالحها الوطنية، خاصة ما تعلق برفع الدعم عن القطاع الزراعي وتحرير الواردات.
7. الكونغرس الأمريكي كان قد أمر ممثله لدى المنظمة بمعارضة انضمام أي دولة تقوم بمقاطعة إسرائيل، وهو تداخل للجانب السياسي في الجانب الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: دوافع وأهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة

تسعى الجزائر من وراء الانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

1- إنعاش الاقتصاد الوطني: مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم قيمة المبادلات التجارية، وخاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى كحد أدنى، كالامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج عنه زيادة الواردات وبالتالي

[1] http://www.mincommerce.gov.dz/arab/

[2] عبد الرشيد بن ديب ، مرجع سابق،ص518.

الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة كالتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج.كما ينتج عن زيادة الواردات زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.[1]

2- تحفيز وتشجيع الاستثمارات: إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجار. [2]

3- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول الأعضاء بالمنظمة: تسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة وبصفتها دولة نامية من جهة ثانية.

ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة وخاصة في المدى القصير وذلك بالسماح لها بالإبقاء على التعريفة الجمركية مرتفعة نوعا ما، كذلك مدة التحرير كالتي قد تصل إلى عشر سنوات بدلا من ستة سنوات بالنسبة للدول المتقدمة.

الفرع الثالث: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة

يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة آثار ايجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الجزائري.

أولا: الاثار الايجابية

يمكن إجمال الانعكاسات الإيجابية فيما يلي:

1. رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال نقل التكنولوجيا نتيجة زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة المنافسة، وانخفاض فاتورة استيراد المنتجات الموجهة لتشغيل الآلة الإنتاجية.

2. تنويع الصادرات خارج قطاع لمحروقات .

3. تقوية الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير وذلك باستغلال الفترة الانتقالية والمحددة بعشر سنوات.

4. رفع مستوى نظام التجارة الخارجية وإصلاحه إلى المستوى المطلوب دوليا.

ثانيا: الآثار السلبية

أما فيما يخص الآثار السلبية فتتمثل فيما يلي:

1. تزايد حدة المنافسة الأجنبية مما يؤثر على بعض القطاعات نتيجة ضعف المؤسسات الوطنية التي تتميز بارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف التكنولوجيا المستخدمة.

---

[1] ناصر دادي عدون و متناوي محمد،" انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل"، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 3، 2004، ص 70.

[2] بوشنافة الصادق،"**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية–حالة مجمع صيدال–**"،مرجع سابق، ص210.

2. إن إلغاء القيود التجارية يمثل خطرا على الصناعات الوطنية وخاصة الناشئة منها.

3. تراجع إيرادات الخزينة العمومية نتيجة التفكيك الجمركي مما يقلص من الموارد الموجهة إلى المشاريع المخصصة لدعم النمو الاقتصادي.

4. زيادة العجز في ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض الرسوم الجمركية.

5. خروج قطاع الخدمات من المنافسة نتيجة ضعف القطاع في الجزائر.

المبحث الثالث: تطور الواردات الجزائرية من 1980 –2014

سنقوم في هذا المبحث التعرف على تطور التجارة الخارجية للجزائر جانب الواردات وكذا البنية السلعية والجغرافية لها كما يعرف أهم موردين الجزائر.

المطلب الأول: تطور الواردات الجزائرية و معدل التغطية ومعدل الانفتاح

سوف نتعرض خلال هذا المطلب إلى تحليل تطور التجارة الخارجية لكل من الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي.

جدول (2–3): يوضح تطور التجارة الخارجية خلال الفترة(1980– 1989)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الواردات	الصادرات	معدل التغطية%	معدل التبعية %(M/PIB)	معدل الانفتاح $(\frac{X+M}{PIB} \times 100)$
1980	42350	10558,70	13719,35	129.93	24 ,93	57,33
1981	44350	11302,66	14559,76	128.28	25,48	58,31
1982	45210	10754,12	13170,01	122, 46	23,78	52,92
1983	48800	10396,16	12680,80	121,98	21,30	47,29
1984	53700	10285,34	12793,82	124,39	19,15	42,98
1985	57940	9843,27	12841,15	130,46	16,98	39,15
1986	63700	9213,00	7820	84,88	14,46	26,74
1987	66740	7056,00	8233	116 ,68	10,57	22,91
1988	59090	7324,00	8105	110,66	12,39	26,11
1989	55630	9208,00	8968	97,39	16,55	32,67

Source :http://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators

جدول رقم (2–4): يوضح تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1990 –2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الواردات	الصادرات	معدل التغطية%	معدل التبعية(M/PIB)%	معدل الانفتاح%
1990	62050	9684	11304	116,73	15,61	33,82
1991	45720	7681	12101	157,54	16,80	43,27
1992	48000	8406	10837	128,92	17,51	40,09
1993	42950	8788	10091	114,83	20,46	43,96
1994	42540	9365	8340	89,05	22,01	41,62
1995	41760	10761	10240	95,16	25,77	50,29
1996	46940	9098	13375	147,01	19,38	47,88
1997	48180	8687	13889	159,88	18,03	46,86
1998	48190	9403	10213	108,61	19,51	40,71
1999	48640	9164	12522	136,64	18,84	44,58
2000	54790	9173	22031	240,17	16,74	56,95
2001	54740	9940	19132	192,47	18,16	53,11
2002	56760	12009	18825	156,76	21,16	54,32
2003	67860	13534	24612	181,85	19,94	56,21
2004	85330	18308	32083	175,24	21,46	59,05
2005	103200	20357	46001	225 ,97	19,73	64,30
2006	117030	21456	54613	254,53	18,33	65,00
2007	134890	27631	60163	217,74	20,48	65,09
2008	171000	39479	79298	201	23,09	69,46
2009	137210	39294	45194	115	28,64	61,58
2010	161210	40473	57053	141	25,11	60,50
2011	199100	47247	73483	156	23,73	60,64
2012	204300	50376	71866	143	24,66	59,83
*2013	210180	55028	64974	118	26,18	57,09
*2014	227000	58330	62956	108	25 ,69	53,42

Source: http://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators

*: http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/ANNEE%202014.pdf

من خلال الجدولين (2-3)و(2-4) نلاحظ أن الواردات الجزائرية كانت تقدر سنة10558,7 مليون دولار سنة1980 ،ليعود لينخفض سنة1985 وتبقى في التراجع ليصل إلى اقل قيمة في الثمانينيات والتي سجلت سنة1987 نتيجة الأزمة البترولية، لتعود وترتفع من جديد إلى 9208مليون دولار سنة 1989 بعد ذلك يعود وتنخفض سنة 1991 لتصل إلى 7681 مليون دولار ، وبعد ذلك ارتفعت تدريجا إلى غاية سنة1995 وقدرت ب 10761 مليون دولار، لتعود وتنخفض مجددا في السنوات الخمسة المتتالية ، لكن ابتداء من سنة2002 ظلت الواردات في صعود دائما من 12009 مليون دولار إلى 39479 مليون دولار وظلت رغم الأزمة المالية العالمية لتصل سنة 2013 مبلغ 55028 مليون دولار، لتبلغ سنة 2014 قيمة58330مليون دولار.

معدل التغطية:* معدلات التغطية في الثمانينات من القرن العشرين شهدت نسبة تغطية الصادرات للواردات تحسنا بمقدار النسبة التي تفوق مستوى التوازن إلا في سنتين 1986 و1989 ، ثم عرفت تذبذبات أخرى نحو الزيادة والانخفاض سنتي 1994 و1995 ، ثم انطلق من سنة 1996 عرفت تحسنا ملحوظا ومستمرا رغم النمو الملحوظ للمستوردات، ليبقى اقصى معدل من سنة 2000 الى 2008 تجاوز 200%، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع مرتبط بارتفاعات أسعار النفط، ليعود وينخفض ليبلغ 108 %ن سنة 2014.

مؤشر التبعية (M/PIB) :

بالنسبة إلى مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف نعتبر أن ارتفاع تلك النسبة إلى % 21 أكثر يُدخل الدولة في منطقة الانفتاح التجاري.[1] مؤشر الانفتاح الذي يوضح تطور التجارة الخارجية في الجزائر، أنه خلال فترة الثمانينات لا يعبر عن الحرية في مبادلات الجزائر مع الخارج، لكون تلك المبادلات كانت محتكرة من قبل المؤسسات التابعة للدولة، وليس للقطاع الخاص، وذلك بسبب إتباع سياسة التوجه لزيادة الواردات نتيجة ارتفاع أسعار البترول. أما في مرحلة التسعينات فانه يمكن القول انها لم تكن منفتحة على العالم الخارجي، لكن ابتداء من 2008 يمكن القول ان الجزائر اصبحت منفتحة على العالم الخارجي.

مؤشر الانفتاح ($\frac{X+M}{PIB} \times 100$) :

بالنسبة إلى مؤشر نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي، فسوف نعتبر ارتفاع النسبة إلى 45 % فأكثر مؤشراً على درجة الانفتاح التجاري.[2] ومن خلال فترة الدراسة نلاحظ انه مثل ثلاث مراحل من

* تم تعريفه في الفصل الأول، ص39، إذا كان هذا المعدل أصغر من100، هذا يعني إن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على البلد البحث على موارد أخرى لتمويل وارداتها.

[1] صاولي مراد، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية :دراسة قياسية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 417، نوفمبر 2013، ص 65.

[2] نفس المرجع،ص66.

1980 الى 1983 والتي كانت تدل على انفتاح التجاري على الرغم من مرحلة تقيد التجارة الخارجية، ثم مرحلة 1984الى 1994 مرحلة انخفاض معدل الانفتاح التجاري ويعود السبب الى انخفاض سعر البترول وتراجع المداخيل بسبب نقص العملة الصعبة وعملية التقشف، ثم مرحلة 1995الى 2014 مرحلة الانفتاح التجاري بنسب كبيرة (يعني التبعية للعالم الخارجي).

المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية من 1980– 2014

ويتم فيه شرح تطور الواردات الجزائرية من خلال التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للفترة الممتدة من 1980-2014.

الفرع الأول: التوزيع السلعي للواردات من1980–2014

يقصد بالهيكلة السلعية للمبادلات التجارية اهميتها من حيث طبيعة السلع التي تكون موضوعا للتبادل ونسبة كل سلعة إلى باقي مجموعات السلع الأخرى، يعني مدى مساهمة المجموعات السلعية في إجمالي الواردات.

وعليه سنقسم فترة الدراسة إلى مرحلتين:

1. مرحلة الأولى:التوزيع السلعي للواردات خلال فترة1980–1989

الجدول رقم(2–5): يوضح التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (1980–1989)

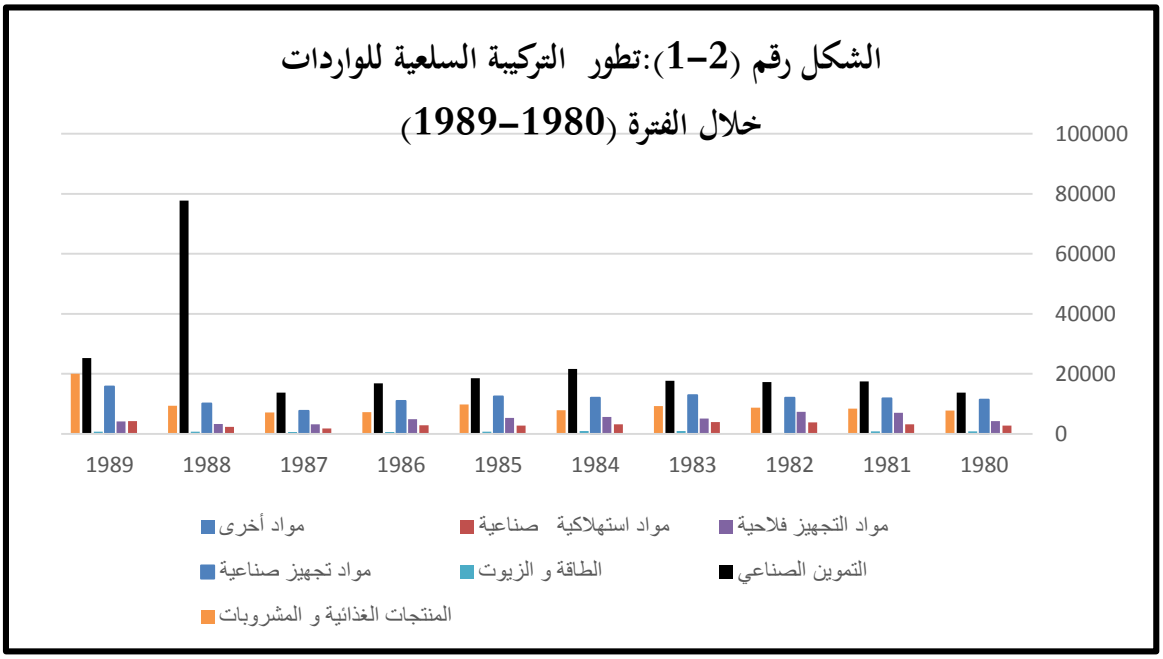
الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان / السنوات	المنتجات الغذائية و المشروبات	التموين الصناعي	الطاقة و الزيوت	مواد تجهيز صناعية	مواد التجهيز فلاحية	مواد استهلاكية صناعية	مواد اخرى
1980	7782	13680	854	11324	4176	2697	6
1981	8399	17469	847	11831	7034	3193	7
1982	8745	17256	317	11983	7314	3759	10
1983	9209	17693	881	12854	5062	3959	124
1984	7833	21627	894	12029	5626	3203	45
1985	9728	18517	712	12492	5250	2714	78
1986	7261	16798	619	10970	4842	2854	50
1987	7096	13730	643	7631	3136	1821	96
1988	9296	77741	668	10043	3272	2327	47
1989	19965	25197	707	15786	4075	4191	151

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf

الشكل رقم (2-1):تطور التركيبة السلعية للواردات
خلال الفترة (1980-1989)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-5)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-5) و كذا الشكل رقم(2-1) أن الواردات الجزائرية من السلع في هذه الفترة تتركز كثيرا من التموين الصناعي، آلات وسلع التجهيز، المواد الغذائية، معدات النقل ولواحقها.

حيث يتبين من الجدول أن الواردات تزداد من سنة1980 من 40519 مليون دج ليصل ليرتفع إلى 51257 مليون دج سنة1984،ثم يبدا بالانخفاض 34153مليون دج سنة 1987وذلك بسبب الصدمة البترولية سنة1986 التي أدت إلى انخفاض قيمة عائدات البترول وسنشرح التوزيع السلعي حسب كل نوع:

-سلع التموين الصناعي : حيث قدرت ب13680 مليون دج سنة 1980 لترتفع وتعود للانخفاض سنة1987 بسبب الصدمة البترولية لترتفع من جديد إلى قيمة 25197 مليون دج.

-سلع التجهيز : وتحتل المرتبة الثانية للواردات الجزائرية حيث قدرت سنة1980 ب 11324مليون دج، وتبقى القيمة في الارتفاع حتى سنة 1986 وتنخفض سنة1987 وقدرت القيمة ب7631 مليون دج بسب الأزمة البترولية، وترتفع سنة 1989لتصل القيمة 15786 مليون دج.

-المواد الغذائية : حيث قدرت سنة1980 ب7782 مليون دج، لترتفع القيمة وتعود للانخفاض من جديد سنة1986و1987 حيث قدرت ب7261 مليون دج و7096 مليون دج على التوالي، لترتفع من جديد سنة1989 لتصل 19965 مليون دج.

-معدات نقل ولواحقها:جاءت في المرتبة الخامسة وبقيت تتراوح بين 4176 مليون دج سنة 1980 و5626 مليون دج سنة1984 و3136 مليون دج سنة1986 وتصل إلى 4075 مليون دج سنة1989.

2. مرحلة الثانية : التوزيع السلعي للواردات خلال فترة1990-2014

وسنقسم هذه المرحلة الى فترتين.

الفترة الأولى :1990-1999

الجدول رقم(2-6): يبن التوزيع السلعي للواردات للفترة (1990-1999)

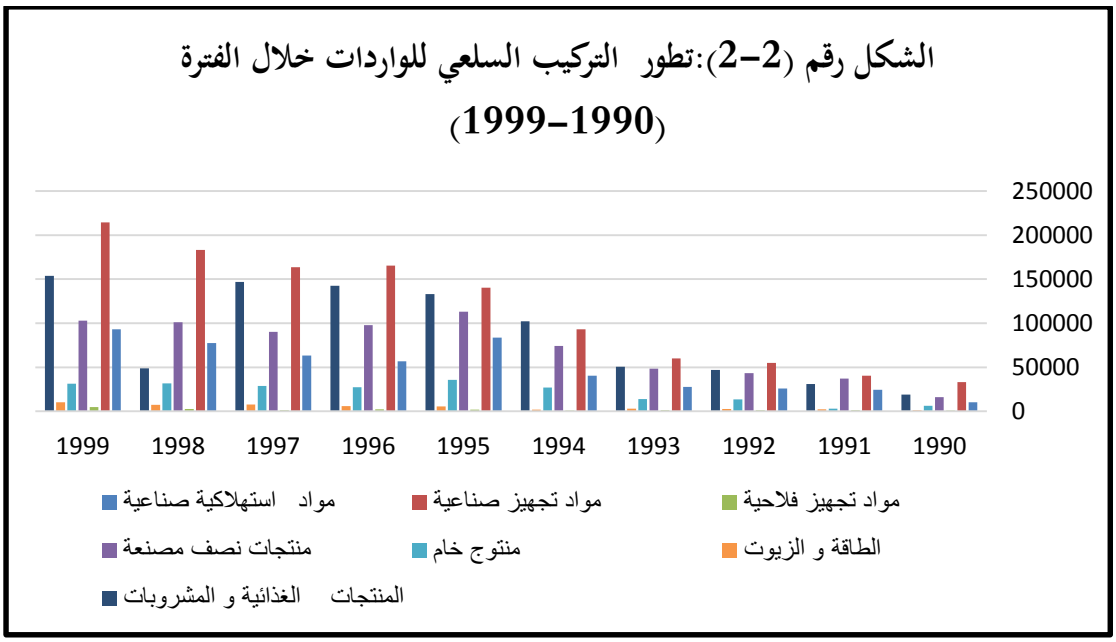
الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان السنوات	المنتجات الغذائية و المشروبات	الطاقة و الزيوت	منتوج خام	منتجات نصف مصنعة	مواد تجهيز فلاحية	مواد تجهيز صناعية	مواد استهلاكية صناعية
1990	19122	1296	6093	16254	702	33237	10314
1991	30860	2346	2842	37052	1054	40553	24534
1992	46917	2700	13720	43348	1149	54851	25863
1993	50787	2908	13890	48391	1292	59879	27886
1994	102238	2018	27079	74124	1004	93193	40436
1995	132962	5508	35643	113112	1963	140402	83503
1996	142452	6037	27276	97930	2242	165535	56855
1997	146859	7630	28826	90293	1326	163458	63187
1998	48781	7395	31730	101153	2530	183290	77470
1999	153730	10248	31252	103096	4832	214500	93015

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على :إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf

الشكل رقم (2-2):تطور التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-6)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-6) و الشكل رقم (2-2) أن قيم السلع المستوردةفي هذه الفترة جاءت بالترتيب الآتي :سلع التموين الصناعي، آلات وسلع التجهيز، المواد الغذائية، معدات النقل ولواحقها، سلع استهلاك غير غذائية، أما باقي السلع من المواد الخام والطاقة والمحروقات وسلع أخرى فقد كانت تمثل نسب ضئيلة جدا من إجمالي الواردات.

التموين الصناعي: فحازت القيمة الأعلى خلال هذه المرحلة تتراوح قيمته بين 26867 مليون دج سنة 1990 بقيت في الارتفاع حتى سنة 1995 لتبلغ 236944 مليون دج، وتراجعت في السنتين 1996و1997 لتبلغ 145210مليون دج و163414 مليون دج، لتصل سنة 1999 214499 مليون دج.

المواد الغذائية: فقد قدرت ب16907 مليون دج لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 1999 153730 مليون دج.

آلات وسلع التجهيز:فضلت في الارتفاع من26415 مليون دج سنة1990، 152676,9 مليون دج سنة1999.

أما باقي السلع فقدرت أعلى وأدنى قيمة لها بالنحو الآتي:

معدات النقل ولواحقها قدرت 68344,1م.دج سنة 1999 ، وأدنى قيمة في 1991قدرت ب (9888 م.دج).

ثم تأتي بعد ذلك السلع الاستهلاكية ، ثم الطاقة والمحروقات وسلع أخرى.

الفترة الثانية: التوزيع السلعي للواردات من 2000-2014

جدول رقم (2-7): يبين التوزيع السلعي للواردات للفترة(2000-2014)

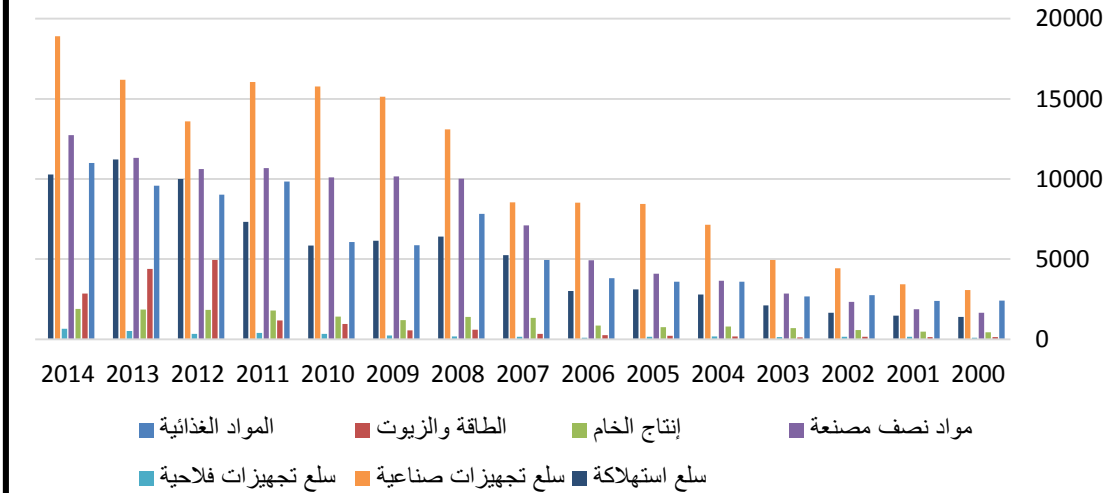
الوحدة: مليون دولار

البيان السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	إنتاج الخام	مواد نصف مصنعة	سلع تجهيزات فلاحية	سلع تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	مجموع الواردات
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
*2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11219	55028
*2014	11005	2851	1884	12740	657	18906	10287	58330

Source: -http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/serie-2000_2013.pdf

-*: http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/ANNEE%202014.pdf

الشكل رقم (2-3):يوضح التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000 -2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-7)

نلاحظ من خلال الجدول(2-7) و الشكل رقم (2-3): إن:

إن أهم مجموعة سلعية تتصدر الواردات هي السلع التجهيزية الصناعية، باعتبارها ضرورية لعملية الإنتاج، حيث قدرت سنة2000ب 3086 مليون دولار أي بنسبة 33,41% من الواردات وظلت في الارتفاع قيمتها مع احتياجات التنمية لها حيث بلغت 16194 مليون دولار 28,48 %وتواصل الارتفاع لتبلغ 18906 سنة2014، وتأتي في المرتبة الثانية المواد النصف مصنعة التي قدرت سنة 2000 ب1,655 مليار دولار لترتفع وتبلغ ما قيمته 11,310 مليار دولار و12,740 مليار دولار لسنتي 2013 و2014 على التوالي، واحتلت المرتبة الثالثة المواد الغذائية التي تشكل نسبة 26,32% من الواردات سنة2000 لتنخفض سنة 2013 إلى نسبة 17,46%من قيمة الواردات الإجمالية لتعود وترتفع الى 18,95% سنة 2014، ثم المواد الاستهلاكية غير غذائية، ثم تأتي تواليا إنتاج الخام، الطاقة، السلع التجهيزية الفلاحية.

أما بالمقارنة بين سنة 2013 و2012 فقد سجلت بنية الواردات ارتفاعا بنسبة23 ,9 % سنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2012 بسبب ارتفاع شبه عام للمجموعات باستثناء واردات الطاقة والزيوت التي تراجعت بنسبة12,4 %محصلة 4,34 مليار دولار والمواد الخامة بينما سجلت المواد الأخرى لبنية الواردات ارتفاعا هاما "مواد التجهيزات الفلاحية "بقيمة إجمالية تقدر ب 506 مليون دولار 53,3 % "ومواد التجهيزات الصناعية " التي حصلت 17, 16 مليار دولار18,88 %والمواد الاستهلاكية غير الغذائية بنحو11,2 مليار دولار12 %والمواد الغذائية بـ 58, 9 مليار

دولار6,2 %والمواد نصف المصنعة بـ 11,22مليار دولار5,6%، للعلم أن أزيد من 53 % من الواردات ممولة نقدا سنة2013.

المواد الصيدلانية:

اما فيما يخص المواد الصيدلانية فقد شهدت نموا كبيرا في قيماتها:[1]

ارتفاع واردات الجزائر من الأدوية سنة 2012 بنسبة 13%، حيث بلغت فاتورة الواردات الجزائرية من المنتجات الصيدلانية 2,23 مليار دولار سنة 2012 اي بارتفاع بلغ 13,6% 1,96 مليار مقارنة بسنة 2011 دولار.

تراجعت قيمة فاتورة الواردات بنسبة 10% سنة2013، حيث بلغت قيمة فاتورة واردات الجزائر من المواد الصيدلانية 643, 1 مليار دولار خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2013 مقابل 842, 1 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2012 ما يمثل انخفاضا بنسبة10,8%.

ارتفاع فاتورة واردات الأدوية خلال ال 10 أشهر الأولى ل 2014، بلغت فاتورة واردات الجزائر من الأدوية خلال ال 10 أشهر الأولى ل 2014 ما قيمته 2,07مليار دولار مقابل 1,65 مليار دولار في نفس الفترة لسنة 2013 مسجلة ارتفاعا ب 25%.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 1980–2014

إن هذا المؤشر يبن أهمية المناطق الجغرافية للدول المتعامل معها تجاريا، ومن ثم تحديد مدى تبعية واستقلالية الدولة بالنسبة للمجموعات الدول المتعامل معها، والذي من شأنه ان يؤثر على القرار السياسي للدولة، كما يوضح مدى تكامل وتبادل المنافع الاقتصادية بين الطرفين.

وسنقسم فترة الدراسة إلى فترتين:

المرحلة الأولى:1980–1989

المرحلة الثانية:1990–2014

[1] http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers14/stataps181214ar.pdf

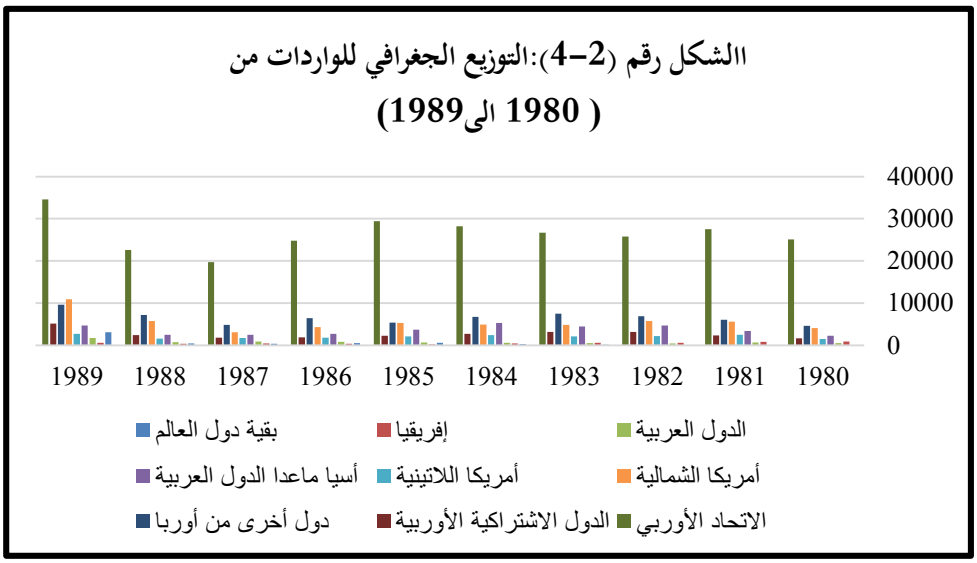
أولا: التوزيع الجغرافي للواردات من 1980 الى 1989

الجدول رقم(2-8): يوضح التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة(1980-1989)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان / السنوات	الاتحاد الأوربي	الدول الاشتراكية الأوربية	دول أخرى من أوربا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أسيا ماعدا الدول العربية	الدول العربية	إفريقيا	بقية دول العالم
1980	25101	1658	4602	4088	1452	2211	483	868	60
1981	27501	2334	6024	5613	2443	3386	632	796	51
1982	25774	3176	6907	5719	2143	4640	421	577	27
1983	26683	3138	7461	4835	2060	4441	496	552	116
1984	28167	2663	6696	4879	2364	5272	581	403	232
1985	29446	2248	5346	5255	2054	3663	672	207	601
1986	24803	1838	6405	4302	1774	2662	765	336	509
1987	19689	1794	4836	3045	1739	2476	855	384	332
1988	22583	2381	7141	5728	1593	2489	732	382	398
1989	34545	5115	9600	10861	2663	4695	1682	561	3050

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS



االشكل رقم (2-4):التوزيع الجغرافي للواردات من (1980 الى1989)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-8)

بالرجوع إلى الجدول رقم(2-8) والشكل رقم(2-4): نرى تركزت الواردات الجزائرية من القارات الثلاث: أوروبا، أمريكا، آسيا وبالأخص أوروبا التي كانت جل الواردات متأتية منها ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة احتياجات الاقتصاد الجزائري والتي تمثلت كما رأيناها من خلال تحليلنا للبنية السلعية للواردات الجزائرية وبالتالي تكون معاملاتها مع الدول الصناعية المتقدمة في كل من :سلع التجهيز الصناعي، الموارد الغذائية منتجات نصف مصنعة.

وعليه نجد أن نسب الواردات في الفترة 1980-1989 كانت كالآتي:

- **المجموعة الاقتصادية الأوربية:** حيث ظلت محتلة المرتبة الأولى كممول للجزائر بنسبة تتراوح بين 61,95 %سنة 1980واقل نسبة سجلت سنة1989 ب49,30% وكانت فرنسا هي تحتل المرتبة الأولى في الواردات بنسبة 25,27 %سنة 1980 تلتها ألمانيا بنسبة 13,85%سجلت سنة1983 ثم ايطاليا بنسبة اكبر سجلت سنة13,25%سجلت سنة 1989.
- **دول اوروربية أخرى:**احتلت المرتبة الثانية نسبة تتراوح بين 10,8% سنة1985 و16,44% سنة1988 .
- **مجموعة دول أمريكا الشمالية** :جاءت هذه المجموعة في المرتبة الثالثة كممول للجزائر بنسبة تراوحت بين 8,92% سجلت سنة1987 ونسبة15,50%سجلت سنة1989.
- **مجموعة الدول الآسيوية:** جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة تتراوح بين 5,46% سجلت سنة 1980 و10,29% سنة1984 .
- **مجموعة الدول الأوروبية الاشتراكية** :جاءت في المرتبة الخامسة تتراوح بين ادني قيمة1656 مليون دج يعني بنسبة 4,08 %سجلت سنة1980 وأعلى قيمة 5115مليون دج بنسبة 7,30%.
- **مجموعة دول أمريكا الجنوبية:** تتراوح بين 3,58%سنة1980 و4,61% سنة1984.
- **مجموعة الدول العربية: حيث** سجلت نسب ضئيلة تتراوح بين 1%سنة1983 بقيمة 496 مليون دج و2,51% سنة1988 بقيمة 732مليون دج.
- **مجموعة الدول الإفريقية:** نسب تتراوح بين 0,42% سنة1985 و2,14 سنة1980.
- **باقي دول العالم:** حيث كانت النسب صغير ة جدا تتراوح بين 0,05% سجلت سنة1982 قيمة27 مليون دج ولترتفع قليلا سنة1986 بسبة1,17% للتراجع الى0,5 %سنة1989.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات 1990-2014

وسننقسم هذه المرحلة أيضا إلى فترتين.

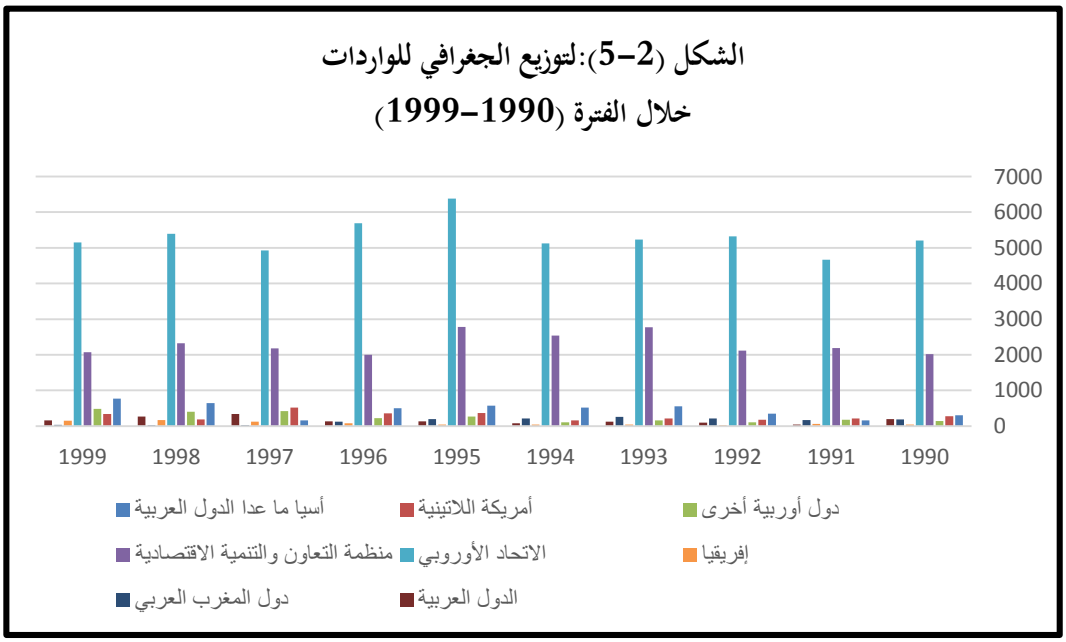
الفترة الأولى: التوزيع الجغرافي للواردات من 1990 الى1999

الجدول رقم (2-9): يوضح التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E	دول أوربية أخرى	أمريكة اللاتينية	أسيا ما عدا الدول العربية	دول المحيط	الدول العربية	دول المغرب العربي	إفريقيا
1990	5206	2017	143	272	302	_	192	188	46
1991	4663	2189	177	216	161	_	41	172	62
1992	5318	2118	102	180	352	_	98	217	21
1993	5233	2772	157	216	558	_	125	257	47
1994	5126	2539	109	160	516	_	83	213	42
1995	6385	2785	271	368	576	_	133	198	45
1996	5689	2000	223	357	499	_	131	124	75
1997	4930	2181	423	517	155	_	336	24	121
1998	5397	2320	400	185	643	_	265	24	169
1999	5152	2074	485	340	771	_	160	36	146

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على إحصائيات http://www.douane.gov.dz



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-9)

بالاعتماد على الجدول رقم (2-9) والشكل (2-5) نستنتج:

- **الاتحاد الأوروبي**: بقي يحتل المرتبة الأولى كممول للجزائر بنسبة تتراوح بين 62,23 %سنة 1990واقل نسبة سجلت سنة1999 ب56,22%.
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E**:تتراوح بين نسبة 21,98%سنة 1996ونسبة عالية 29,60% سنة1993.
- **مجموعة الدول الآسيوية**: جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة تتراوح بين 1,78% سجلت سنة 1997 و8,41% سنة1999 .
- **مجموعة الدول الأوروبية الأخرى**: بقيت ضئيلة إلا أنها بقيت في ارتفاع من 1,71% سنة 1990وصولا إلى 5,29% سنة1999.
- **مجموعة دول أمريكا الجنوبية**: تتراوح بين 1,82%سنة1994 و5,95% سنة1997.
- **مجموعة الدول العربية**: **حيث** سجلت نسب ضئيلة تتراوح بين 0,53%سنة1991 و3,87% سنة1997.
- **مجموعة المغرب العربي**: كانت النسبة صغيرة إلا أنها بقيت في الانخفاض من 2,25% سنة1990 الى0,26%سنة1998 و0,39 % سنة1999.
- **مجموعة الدول الإفريقية**: نسب ضئيلة جدا لم تصل في ذروتها 2%.
- **دول المحيط**: لا يوجد تعامل معه خلال هذه الفترة.

الفترة الثانية: التوزيع الجغرافي للواردات 2000-2014

الجدول رقم (2-10): يوضح التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2000-2014)

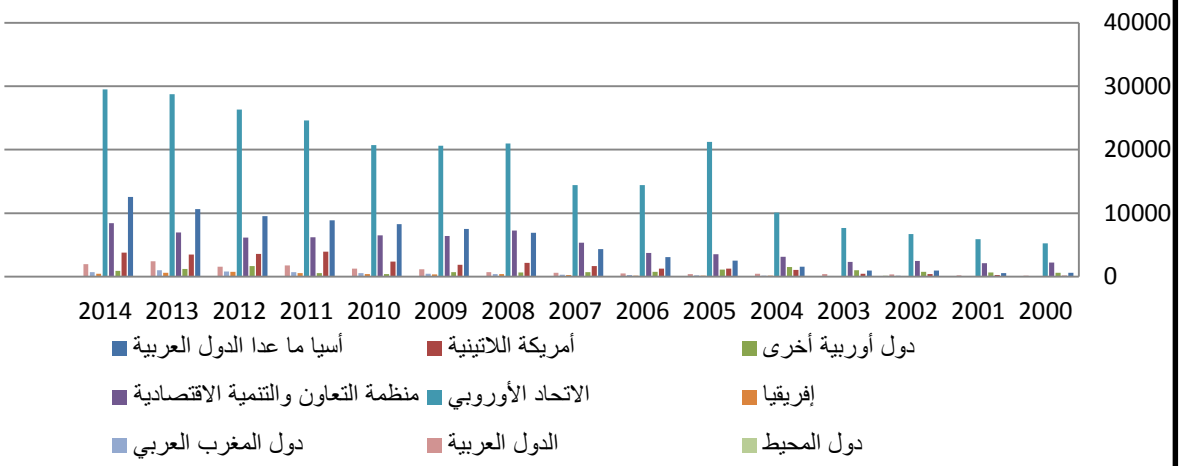
الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E	دول أوربية أخرى	أمريكة اللاتينية	أسيا ما عدا الدول العربية	دول المحيط	الدول العربية	دول المغرب العربي	إفريقيا
2000	5256	2194	603	142	599	64	144	52	119
2001	5903	2125	636	259	579	92	179	72	85
2002	6732	2485	757	385	943	127	366	127	87
2003	7676	2316	988	478	938	46	413	108	48
2004	10109	3110	1526	1071	1554	66	474	160	129
2005	21219	3506	1088	1248	2504	_	427	217	148
2006	14427	3738	777	1281	3055	_	493	235	148
2007	14427	5363	715	1672	4318	_	621	284	231
2008	20985	7246	659	2179	6916	_	705	394	395
2009	20644	6401	726	1851	7501	1	1155	468	356
2010	20704	6519	388	2380	8280	-	1262	544	396
2011	24616	6219	579	3931	8873	-	1760	691	578
2012	26333	6160	1652	3590	9538	-	1555	807	741
*2013	28724	6965	1213	3466	10623	-	2414	1029	594
*2014	29494	8443	886	3796	12576	26	1958	711	440

Source: -http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/serie-2000_2013.pdf

-*: http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/ANNEE%202014.pdf

الشكل رقم (2-6):يوضح التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-10)

من خلال الجدول (2-10) والشكل(2-6) نلاحظ:

أن التقسيم حسب المناطق الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي تظل الشريكة الرئيسية للجزائر بنسبة 52,11 % من الواردات.

أما بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوربي) فتحتل المرتبة الثانية ب 12 ,69 بالمائة من الواردات.

أما الواردات فقد ارتفعت بنسبة 12,95 % بالمائة منتقلة من 6,16 مليار دولار إلى 6,96 مليار دولار. فكانت في2000 تمثل 2,194 مليار دولار لتبلغ سنة2013 6,958 مليار دولار.

وأكدت الجمارك أن المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي بلدان العالم تبقى ضئيلة .أما مع البلدان العربية (خارج المغرب العربي) حيث أن الحجم الإجمالي للمبادلات انتقل من 0,144 مليار دولار سنة2000 الى 2,416 مليار دولار.

و من جهتها عرفت المبادلات التجارية مع بلدان المغرب العربي ارتفاعا بمن 52 مليون دولار سنة 2000 إلى 1,023 مليار دولار .

وعرفت المبادلات مع بلدان أمريكا الجنوبية ارتفاع من 144 مليون دولار إلى 3,468 مليار دولار سنة 2013 .

المبادلات التجارية الجزائرية مع البلدان العربية تسجل فائضا تجاريا بقيمة 968 مليون دولار سنة2012 .[1]

حققت المبادلات التجارية الجزائرية مع البلدان العربية التي تجاوزت 41 ,5 مليار دولار سنة 2012 فائضا تجاريا بنحو 968مليون دولار لصالح الجزائر .

[1] http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/stat190213ar.pdf

حسب الأرقام المقدمة من قبل المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك صدرت الجزائر خلال سنة 2012 نحو البلدان العربية ما تفوق قيمته 3,19 مليار دولار واستوردت ما قيمته 2,22 مليار دولار أي فائضا في الميزان التجاري ب967,9 مليون دولار لصالح الجزائر.

أما فيما يخص أهم الممونين فتعود المرتبة الأولى إلى العربية السعودية التي صدرت للجزائر سنة2012 سلعا بقيمة تقارب 467مليون دولار متبوعة بتونس 407 مليون دولار ومصر380 مليون دولار والمغرب 281مليون دولار وأخيرا الإمارات العربية ب 259 مليون دولار.

وشكلت التجارية العربية العربية معدل 10% فقط من مجموع المبادلات التجارية للبلدان العربية خلال السنوات الخمس من 2008 الى 2012.

ثالثا:أهم موردين الجزائر لسنة 2012

جدول(11.2): يوضح اهم الممونون العشر الأوائل للجزائر سنة 2012

الوحدة: مليار دولار

البلد	القيمة	النسبة
فرنسا	6,000	%11,91
الصين	5,88	%11,67
ايطاليا	4,35	%8,64
اسبانيا	4,09	%8,12
ألمانيا	2,57	%5,10
الأرجنتين	1,80	%3,57
تركيا	1,78	%3,53
الولايات المتحدة الأمريكية	1,64	%3,26
البرازيل	1,34	%2,66
كوريا الجنوبية	1,25	%2,48
مجموع الدول العشرة	30,7	%60,94
باقي البلدان	19,676	%39,06
مجموع الواردات	50,376	%100

المصدر: من اعدا الطالب اعتمادا على:http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers13/stataps110213.pdf

وفيما يخص الممونين بقيت فرنسا تحافظ على المرتبة الأولى فيما يخص الممونين الرئيسيين للجزائر تقريبا منذ الاستقلال الى غاية 2012. مسجلة في نفس السنة ب6,0 مليار دولار. ولأول مرة تسبق فيها الصين فرنسا سنة 2013 ب 6,820 مليار دولار[**انظر الملحق رقم 01**]، وتحافظ على الصدارة لعام الثاني على التوالي سنة 2014 ب8,197 مليار دولار [**انظر الملحق رقم 02**].

وتأتي الصين في المرتبة الثانية بـ5.88 مليار دولار متبوعة بإيطاليا بـ 4.35 مليار دولار واسبانيا، 4.09 مليار دولار وألمانيا 2.57مليار دولار.

لتحتل الأرجنتين المرتبة السادسة بقيمة 1.80 مليار دولار، ثم تأتي تركيا بمقدار 1.78 مليار دولار والولايات المتحدة الأمريكية بـ1.64 مليار دولار فالبرازيل بـ1.34 مليار دولار، وتأتي المرتبة العاشر كوريا الجنوبية بمقدار1.25مليار دولار.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخدة من طرف الدولة للحد من الواردات

أقرت وزارة التجارة الجزائرية إجراءات مشددة لتنظيم نشاط الاستيراد من الخارج في خطوة جديدة تهدف لكبح فاتورة واردات التي تجاوزت حاجز 55 مليار دولار للمرة الأولى في تاريخ البلاد العام الماضي. طبقا لأحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم05-458 المؤرخ في 30 نوفمبر 2005، الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية ، المنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها (جريدة الرسمية رقم 78 المؤرخةفي 04ديسمبر2005) المعدل المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم13-141 المؤرخ في 10 أفريل 2013 (جريدة الرسمية 21 المؤرخة في 23 أفريل 2013) أنهم ملزمون ابتداء من 23 أفريل 2014بالحصول على شهادة تسلم من طرف مديرية التجارة المختصة إقليميا أن تثبت احترام الشروط المذكورة.[1]

وقال عبد الحميد بوكحنون، مدير المراقبة الاقتصادية وقمع الغش بوزارة التجارة الجزائرية، في تصريحات لمراسل الأناضول إن الوزارة شرعت بداية من الأربعاء23 أفريل 2014 في تطبيق إجراءات جديدة تلزم جميع المتعاملين في قطاع استيراد السلع والمواد الأولية الموجهة للبيع على حالتها باحترام شروط جديدة تحدد كيفيات ممارسة نشاط الاستيراد للمواد الأولية والمنتجات والسلع الموجهة لإعادة البيع على حالتها.[2]

وأضاف بوكحنون، أن الشروط الجديدة تتمثل في إلزام كل مستورد توفير البنية التحتية اللازمة والمناسبة لتخزين وتوزيع السلع موضوع النشاط وتوفير وسائل النقل والتسليم والالتزام بمراقبة مطابقة نوعية المنتجات والسلع أو المواد الأولية موضوع الاستيراد.

وقال بوكحنون، في حال عدم توفر أحد الشروط موضوع التنظيم الجديد لا يسمح إطلاقا للشركة المستوردة بتوطين عملياتها على مستوى البنوك، وأضاف أن التنظيم الجديد يهدف لتطهير نشاط التجارة الخارجية والحد من عمليات المضاربة وتوفير مراقبة ذكية للحد من التفاقم الحاد لواردات البلاد خلال السنوات الأخيرة، فضلا عن منع المتدخلين الظرفيين في عمليات التجارة الخارجية.

[1] http://www.mincommerce.gov.dz/arab/
[2] http://www.hespress.com/international/191801.html

خلاصة:

منذ نيل الجزائر الاستقلال اتخذت إجراءات من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني، فقامت بإصدار قوانين ومراسيم لتنظيم التجارة الخارجية، فكان ميثاق الجزائر1964 الذي اعتمد فيه نظام الاشتراكي لتسير الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على المركزية في التخطيط.

فقامت بإتباع وتجريب كل أنواع السياسات التجارية، فبداية بالسياسة التجارية الحمائية الاقتصادية للمحافظة على ما تبقى من الصناعات المحلية من سنة1962الى سنة 1970، أما المرحلة الثانية فكانت الاحتكار للتجارة الخارجية التي امتدت من سنة 1970 إلى سنة 1989، تم تعميم الاحتكار على التجارة الخارجية وخصوصا الواردات.

إلا انه مع المشاكل التي حدثت جراء انهيار أسعار النفط في سوق العالمي والتحول إلى اقتصاد السوق طبقت سياسة الحرية التجارية ابتداء من 1994 إلى يومنا هذا، وخلال عملية التحرير فقد عملت الجزائر كل ما في وسعها للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال عقد اتفاقية الشراكة الجزائرية أورو متواسيطية انتهت بتوقيع الاتفاق بتاريخ 22 أفريل 2002بمدينة(valence) باسبانيا.

كما عملت الجزائر كل ما في وسعها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فعقدت اللقاءات تلو اللقاءات إلى أنها دائما تنتهي دون تحقيق نتائج من خلال دائما المطالبة بمزيد من الإصلاحات والتوصيات، وكانت أخر هذه اللقاءات يوم 4 أفريل 2014.

أما فيما يخص تطور الواردات الجزائرية لفترة 1980-2014 نجد أن التركيبة السلعية للواردات كانت متنوعة حيث تمثلت، في كل من سلع التجهيز الصناعية والمنتجات النصف المصنعة والسلع الاستهلاكية، أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فقد انحصرت تعاملاتنا مع موردينا في مناطق تمثلت في القارة الأوروبية والشمال الأمريكي وآسيا، لكن فيما يخص الدول فقد تمكنت الصين بتجاوز فرنسا للأول مرة سنة 2013 وأصبحت أول مورد للجزائر بقيمة 6,5 مليار دولار ، وفي سنة2014 بقيت تحافظ على المركز الأول للعام الثاني على التوالي بواردات قيمتها8,197 مليار دولار وفرنسا بقيمة6,342 مليار دولار.

ولقد أقرت وزارة التجارة الجزائرية إجراءات مشددة لتنظيم نشاط الاستيراد من الخارج في خطوة جديدة تهدف لكبح فاتورة واردات بداية من الأربعاء23 أفريل 2014.

الفصل الثالث:

الــدراسة القــياسية للــواردات الــجزائرية

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثيراً في قيمة الواردات إضافة إلى تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على هذه الظاهرة، ومدى تأثيرها على الاقتصاد معتمدين بذلك على بعض النماذج الاقتصادية والنظريات الاقتصادية وعلى الدراسات السابقة وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، وذلك بعد عرض كل ما يخص من مفاهيم وتقنيات قياسية الخاصة بعلم الاقتصاد القياسي، وفي هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على قيمة الواردات وصياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية خلال الفترة الممتدة من 1980-2012 وأخيراً يتم محاولة التنبؤ بالنموذج لقيمة الواردات لفترتي 2013 و 2014 .

وتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر في الواردات والنماذج القياسية**
- ✓ **المبحث الثاني: تقديم النموذج واختبار الصلاحية**
- ✓ **المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لتقدير واردات الجزائر**

المبحث الأول: تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر في الواردات والنماذج القياسية

سنتناول في هذا المبحث شرح للمتغيرات الاقتصادية التي ممكن ان تؤثر في قيمة الواردات الجزائرية، كما سنلقي الضوء على مراحل بناء نموذج قياسي وفي الأخير سنحاول تقديم عرض للأنواع النماذج القياسية.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في الواردات الجزائرية

ان المتغيرات التي سوف نقوم بشرحها هي الناتج الداخلي الخام، وسعر الصرف، واحتياطات الصرف، سعر البترول، والحقوق الجمركية، اما فيما يخص الواردات ومعدل التغطية فتم شرحهما في الفصل الثاني.

الفرع الأول: الناتج الداخلي الخامPIB

أولا: تعريفه: يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة على الرقعة الجغرافية للدولة (ينشأ داخل الدولة بغض النظر عن جنسية الشخص الذي يحصل عليه).

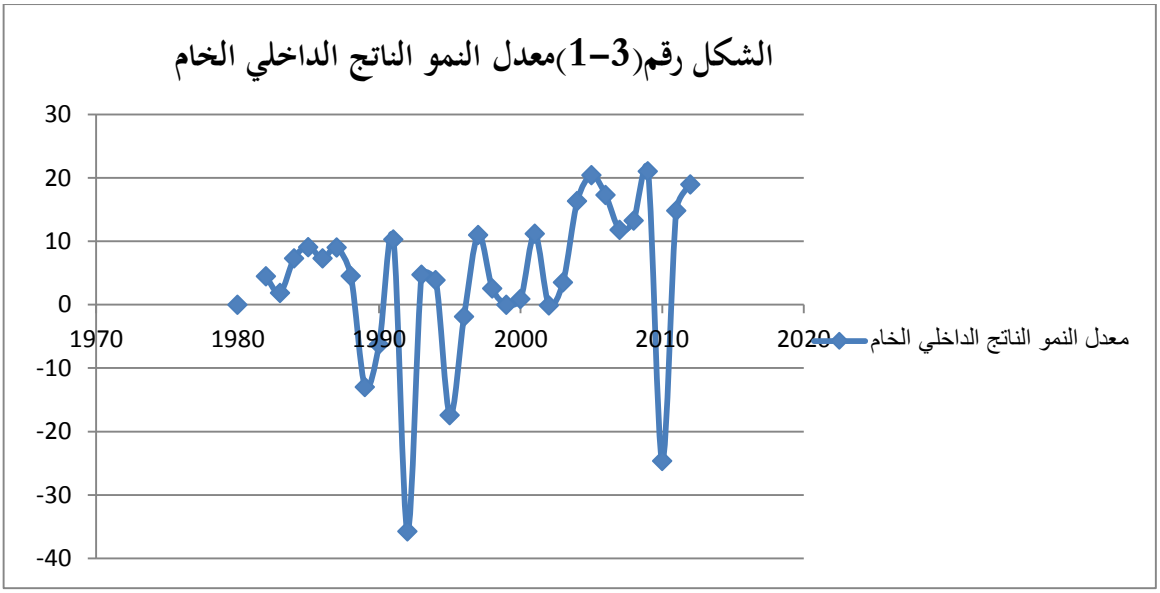
كما يعرف كذلك بأنه عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.[1]

ويتم قياس الناتج المحلي بثلاث طرق:[2] طريقة الإنتاج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق.

ثانيا: تطور الناتج الداخلي الخام(PIB) للجزائر للفترة 1980-2014

عرف حجم الناتج الداخلي الخام تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى على طول فترة الدراسة، إذ قدر في سنة 1980 ب42.350 مليار دولار ليبلغ سنة 2013 قيمته 210.18مليار دولار.

الشكل رقم(3-1)معدل النمو الناتج الداخلي الخام



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(3)

[1] محمد الشريف إلمان،" **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**"، ج3 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص56 .

[2] صالح تومي،" **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، مرجع سابق، ص31.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(3-1)، هي عدم التجانس لإيقاع النمو الملاحظ طول فترة الدراسة، ولعل ذلك راجع أساسا إلى الظروف سواء الداخلية منها أو الخارجية والتي أحاطت بكل مرحلة.

ففي بداية الثمانينات نلاحظ ان معدل النمو للناتج الداخلي الخام عرف نموا متزايد بسبب تطبيق برنامج المخطط الخماسي الأول الذي تميز ببرنامج استثماري واسع، والذي عرف في حد ذاته نموا جد مهم للناتج الداخلي الخام قدر بـ 9.12%سنة 1984.

ولكن في مرحلة الأزمة الاقتصادية 1985-1988فإن ارتفاع الصادرات في الخمس سنوات الأولى من الثمانينيات ادت الى تكوين فوائض مالية مما ادى زيادة احتياطي الصرف، الذي بدور أدى إلى زيادة الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية منها وغير الضرورية تحت شعار" من أجل حياة أفضل"، وكان ذلك على حساب الاستثمار والتشغيل.

ولكن بسبب ازمة البترولية لسنة 1986انخفظت صادرات الجزائر، التي بدورها ادت الى انخفاض الناتج الداخلي الخام بحيث انخفض الى 12.94% سنة 1988، واثرت بدورها على احتياطي الصرف فضغطت باتجاه تخفيض الواردات لمحاولة إعادة التوازن للميزان التجاري.

اما في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1989-1998 بالتعاون مع المؤسسات الدولية المتمثلة في الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، عرفت الصادرات تحسنا ما عدا سنة 1994، وظل معدل النمو بطئ وسلبيا في اغلب سنوات الاصلاحات.

اما مرحلة النمو الاقتصادي من 1999-2014 جاءت هذه المرحلة بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998، وطبقت خلالها عدة برامج للإنعاش الاقتصادي، فعرفت بعض التناقض بين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتحسن في ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف وتقليص حجم المديونية، ومن جهة أخرى نجد أن هنالك تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي مصحوب بارتفاع معدل البطالة، حيث انتقلت قيمة الناتج الداخلي الخام من 48.640 مليار دولار الى 210.18 مليار دولا سنة 2013.

الفرع الثاني: سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى مباشرة.[1]

[1]زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص80.

وفيما يخص سعر الصرف في الجزائر، فبعد تخليها عن منطقة الفرنك الفرنسي في سنة1963، فرضت السلطات رقابة على الصرف مع جميع البلدان المتعاملة معها بحيث كانت قابلية التحويل منحصرة بالنسبة للمقيمين فقط، هذا ما سمح للسلطات النقدية بالتحكم في تسيير العملة.

عرف تطور سعر الصرف في الجزائر ثلاث فترات هي[1]:

الفترة1964 – 1973: وهي فترة تثبت الفرنك الفرنسي، أين حدد السعر التعادلي للدينار ب 0.18 غرام من الذهب وكان مرتبطا بالفرنك الفرنسي (1 دينار=1 فرنك فرنسي)، وهذا في إطار نظام برتن وودز، أما قيم العملات الأخرى فتقاس بتعادلها مع الفرنك الفرنسي.

الفترة1973 – 1994: مباشرة بعد انهيار نظام بروتن وودز، ومن أجل تجنب الارتباط بعملة واحدة، تم اعتماد نظام جديد لتحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة أجنبية *بهدف حماية الدينار من التقلبات المستمرة لأسواق الصرف ، وكان للدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة بإعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور عليها هذا النظام.

كما ركز هذا النظام على عدم تأثير تسعيرة الدينار بتطور معدلات التبادل التجاري وسمح باستقرار قيمة الدينار الجزائري إلى غاية سنة1987 .

سعت السلطات النقدية من وراء ذلك الحفاظ على القدرة الشرائية للدينار فتغير سعر الصرف من 3.8274دج سنة 1980 إلى 4.7023 دج سنة 1986 بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 لم يكن في نية السلطات النقدية إجراء تغيرات في وسائل وأهداف سياسة الصرف، ولكن أمام تراجع صادرات البترول وتراجع قيمة الدولار الأمريكي، قامت السلطات النقدية بتعديل سعر الصرف وهذا لإقصاء القيمة الزائدة للدينار والتقرب من القيمة التوازنية، وبذلك بدأ تخفيض سعر الصرف، وقد عرف في ذلك مرحلتين:

المرحلة الأولى التخفيض الزاحف: التخفيض الزاحف أو المنحدر، هو مقياس تم اتخاذه من طرف السلطات والغرض منها التخفيض المستمر وغير المعلن لقيمة العملة الوطنية. فقامت السلطات النقدية من خلاله بالتخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية فانخفض مقابل الدولار الأمريكي من 4.7023 سنة 1986 إلى 8.7595 سنة1990.

المرحلة الثانية التخفيض الرسمي: في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر والمدعمة من طرف الصندوق النقد الدولي، وبهدف التقريب بين سعر الصرف الرسمي و الموازي، قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي بنسبة 22 %مقابل الدولار الأمريكي، تلت سلسلة من التخفيضات بين سنة 1991 إلى 1994 إلى أن وصل سعر الصرف سنة 1994إلى35.0585 دج.

---

[1]شقبقب عيسى، مرجع سابق، ص68.

*العملات هي :الدولار الأمريكي، الشلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنماركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الفلوران الهولندي، الجنيه الاسترليني، البزيكة الاسبانية، الفرنك السويسري و الدولار الكندي.

الفترة الثالثة :1994 –2014 : ابتداء من 1 أكتوبر 1994 غير البنك المركزي من سياسته وتم اعتماد نظام سعر الصرف العائم المسير. يتم تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التثبيت بواسطة لجنة مشتركة مكونة من بنك الجزائر و البنوك التجارية وتعتبر هذه الجلسات بمثابة إقرار لنظام" مرونة سعر الصرف".

تم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسميا في 2 جانفي 1996 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يوميا جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته.

أمام كل هذه الإجراءات بالإضافة الى زيادة الواردات والطلب على العملات الأجنبية بصفة عامة والدولار بصفة خاصة، عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا، خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري بحوالي 50% في شهري مارس وأفريل 1994، ووصل الى 36 دينار لكل دولار امريكي واحد، ثم ارتفع في نهاية السنة الى 42.9 لكل دولار، وتراجع تدهور سعر الصرف من سنة 2000من 75.2647دج إلى 80.56 دج سنة 2014 ابتداء من سنة 2000، وعرف تحسنا سنة 2003، نستنتج من هذا الأمر أن السياسة النقدية لم تتمكن من تحقيق هدف استقرار العملة خارجيا، لذا ينبغي الا نحملها تحقيق هذا الهدف في المرحلة الانتقالية.

وفي الاخير يمكن القول ان سعر الصرف عرف عدة تطورات متتالية متنقلا بين سعر الصرف الثابت الى نظام التعويم الموجه ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك.

الفرع الثالث:احتياطات الصرف

نلاحظ من خلال الملحق رقم (3) أن احتياطيات الصرف عرفت تطور ملحوظا فقد تضاعفت 47 مرة تقريبا من عام 1980 إلى عام 2014 حيث انتقلت من 3.77مليار دولار إلى 179مليار دولار، وهذا التطور كان كبير في السنوات من (2000 . 2013) نتيجة لارتفاع أسعار العالمية للبترول.

إن انهيار أسعار المحروقات سنة 1998 وفي الثلاثي الأول من 1999، وضعف تعبئة الموارد الخارجية أدت إلى تدني الاحتياطيات من العملة الصعبة التي انخفضت من 8.04مليار دولار في نهاية 1997 إلى 6.8 مليار دولار في نهاية 1998، لتصل إلى 4.52 مليار دولار في نهاية 1999 ، لتعود وترتفع من سنة 2000 الى 2013 لتسجل اعلى قيمة للاحتياطات الصرف في تاريخ الجزائر بـ 194 مليار دولار في نهاية سنة 2013 وينخفض احتياطي الصرف سنة 2014 الى 179 مليار بسبب انخفاض ايرادات البترول نتيجة انخفاض سعره في الثلاثي الاخير من سنة2014 حيث سجل سعر البترول 48 دولار لبرميل بعدما كان يساوي 109 دولار لبرميل.

كما تشير معطيات الجدول إلى ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات بسنوات خلال فترة الدراسة وهذا يدل مثلا خلال سنة2014 على أن الجزائر بإمكانها أن تستمر في الاستيراد لمدة 3 سنوات دون الاعتماد على حصيلة الصادرات أو قروض خارجية جديدة، وهو ما يبعث بالارتياح في حالة تدهور حصيلة الصادرات.

بالإضافة الى احتياطات الجزائر من الذهب، حيث قدر ب 174 طن سنة 2014.

الفرع الرابع: البترول

أولا:تعريف البترول

البترول كلمة من أصل لاتيني و تعني زيت الصخر(Petr صخر، Oleum زيت)[1] وهو مادة بسيطة من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها وباعتباره خليطا من المواد الهيدروكاربونية، والبترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر ،البني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية.

ثانيا:مقاييس الوحدة البترولية

الوحدة القياسية البترولية إما أن تكون بموجب الحجم أو الوزن:

ب– 1.الحجم:

– وحدة القياس الأمريكية و هي الوحدة الأكثر استعمالا وهي البرميلBARREL الذي يعادل 159 لتر ؛

– وحدة قياس المتر المكعب و يعادل 6.28 برميل ،هذا المعيار يستعمل في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية فرنسا ألمانيا.

ب–2 .الوزن : يعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية منها الطن الطويل يعادل 1006 كلغ؛ الطن المتري يعادل 999 كلغ؛ الطن القصير يعادل 906 كلغ.

ثالثا: المنتجات البترولية: توجد العديد من المنتجات البترولية وتقسم الى ما يلي:[2]

1المنتجات الخفيفة : الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات ،الكير وزين.

2 المنتجات المتوسطة : زيت الغاز، زيت الديزل، زيت التشحيم.

3المنتجات الثقيلة : زيت الوقود، الإسفلت، الشمع.

رابعا:أهمية البترول

يعد البترول احد اهم عوامل الواجبة في المجتمع الصناعي الحديث وتبرز اهميته على الصعيد الاقتصادي من خلال انه يعتبر من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض ، العمل، رأس المال و التنظيم ، اما اهميته في القطاع الصناعي تكمن في انه ثلث البترول المستهلك في العالم يستعمل لأجل تشغيل الصناعة و يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة ، الطاقة المحركة، اما دور البترول في القطاع الزراعي في الوقت الحاضر يمكن أن نطلق عليه اسم "البترو – زراعة " وذلك لسببين رئيسيين هما ، البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛ استعمال المنتجات البتروكيمياوية و أثرها في التقدم الزراعي. أما من الناحية التجارية إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول هي الدول المنتجة

[1]كامل بكري واخرون ،" **الموارد واقتصادياتها**"، دار النهضة العربية، 1986، القاهرة مصر، ص167.

[2]مشدن وهيبة،" **أثر تغيرات البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2005، ص05.

للبترول والدول غير المنتجة والمستهلكة وبلاد الشركات البترولية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة.

خامسا: البترول في الجزائر

جرى البحث عن البترول في الجزائر سنة 1890 و قد اكتشف لأول مرة بكميات تجارية سنة 1949في الجنوب الغربي من البلاد و بدأ الانتاج سنة 1953 ، شهدت سنة 1956 أولى الاكتشافات في الكبرى في الصحراء الجزائرية إذ تم اكتشاف حقل حاسي مسعود الذي بوشر الإنتاج منه 1957 ، حيث أممت الجزائر في فيفري 1971 نسبة 51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين" إيراب"و" شركة البترول الفرنسية"، تضاعف الإنتاج البترولي الجزائري من نصف مليون طن سنة 1958 إلى 16 مليون طن سنة 1960و 222.2مليون طن سنة 2013، ويسمى البترول الجزائري بالمزيج النفط الصحراوي الجزائري (Algeria's Saharan Blend)

– الميزان التجاري

ظلت حصيلة الصادرات البترولية الجزائرية تشكل تقريبا ما يساوي 95 %الى 98%من حجم الصادرات الكلية، وبالتالي فان الجزائر تعتمد كليا على ايرادات البترول لتمويل ميزانيتها وعليه تبقى اسعار البترول تشكل الهاجس بالنسبة للدولة الجزائرية كما حدث في الثلاثي الاخير من سنة 2014 اين انخفض سعر البترول الى 48 دولار لبرميل بعدما كان يساوي 109 دولار فانخفض احتياطي الصرف من 194 مليار دولار سنة 2013 الى 179 مليار دولار سنة 2014 فدق ناقوس الخطر وبالتالي ادت بالدولة الجزائرية الى تبني سياسة التقشف.

الفرع الخامس: الحقوق الجمركية

ان الحقوق الجمركية هي ضريبة تفرضها الدولة على سلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية ودخولها الاقليم الجمركي في شكل واردات، أو خروجها منه في شكل صادرات. وعليه نجد ان مداخيل الجمارك ضعيفة إذ ان الايرادات المتأتية من الضرائب والرسوم الجمركية تبقى منخفضة جدا فهي تمثل تقريبا ما نسبته 2.2827 مليار دج سنة 1980 لتبقى تنمو بمعدل بطئ حتى عقد اتفاق الشراكة أورو–جزائرية فتراجعت الايرادات الجمركية بسبب التفكيك الجمركي الذي أقدمت عليه الجزائر بسبب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة ثانية تهيئة الجزائر للأرضية المناسبة لانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، تخفيض معدلات التعريفة الجمركية، والغاء كثير من الضرائب الجمركية التي كانت سائدة في السابق مثل الرسم النوعي الاضافي، كما ان هذه المداخيل محسوبة خارج ايرادات الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالاستيراد، وهذه الأخيرة هي الضريبة الجمركية الوحيدة التي ايراداتها مرتفعة، فهي تمثل ما قيمته 234 مليار دج لسنة2009.[1]

أما فيما يخص المتغيرين TCVوM فقد تم شرحها في الفصل الثاني.

[1]عبد العالي بورويس، مرجع سابق، ص ص229–230.

المطلب الثاني: مراحل بناء النماذج القياسية

يعرف الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الاجتماعي الذي يهتم بقياس العلاقات التي تتناولها النظرية الاقتصادية بعد تحويلها إلى صيغ رياضية وانطلاقا من بيانات واقعية بهدف اختبار مدى اتفاقها مع الواقع أو تفسير بعض الظواهر أو التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية في المستقبل أو اتخاذ القرارات الاقتصادية.[1]

كما يعرف ايضا بأنه أحد فروع الاقتصاد الذي يختص بالقياس (التقدير) الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مستخدما النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية، ومساعدة رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات ووضع السياسات.[2]

أما العلاقة بين الاقتصاد القياسي والفروع الأخرى يعتبر محصلة لثلاثة فروع من العلوم هي الإحصاء، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، ولكن هذا لا يعني أن الاقتصاد القياسي ليس له صفة مستقلة عن هذه الفروع، وإنما هو فرع متميز عن كل واحد منهما.[3]

لكل علم أهداف، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية هي :الاختبار للنظرية الاقتصادية؛[4]اتخاذ القرارات ورسم السياسات؛[5]التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية.[6]

يتم بناء نموذج قياسي اقتصادي(النمذجة) بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية وعلم الرياضيات والإحصاء. فالنظرية الاقتصادية تفيد في وضع الهيكل النظري للنموذج والتي هي مجموعة مبادئ متفق عليها لشرح أو تفسير ظاهرة اقتصادية؛ وأما الرياضيات لصياغة هذه النظرية في إطار رياضي في شكل معادلات، إضافة إلى العمليات الرياضية المختلفة في البحث في خصائص النموذج؛ أما الإحصاء فيتم من خلاله استغلال المعطيات الميدانية.[7]

ويمكن تحديد مراحل بناء نموذج بالخطوات التالية:

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي –مدخل في اتخاذ القرارات–**، مصر، الإشعاع، 1997، ص26.

[2] محمد لطفي فرحات، **مبادئ الاقتصاد القياسي قياس العلاقات الاقتصادية**، ط1، الدار الجماهيرية، ليبيا،2004، ص07.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص4.

[4] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، ط3، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006، ص28.

[5] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، عمان الأردن، ص20.

[6] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق**، ط1، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص28.

[7] مولود حشمان، **نماذج وتقنيات التنبؤ على المدى القصير**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2002، ص5.

الفرع الأول: مرحلة تعيين النموذج

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه،[1] ويتم صياغة النموذج انطلاقا من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها المستقل والتابع.

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات.

من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيرا دقيقا (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية:[2]

✓ إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرةy ، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها، (الظواهر المفسرة أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدى.

✓ التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها .

✓ جمع المعلومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.

✓ التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى، عن طريق إسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها.[3]

✓ اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو ثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.

✓ بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائي ui، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

---

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص28 .

[2] علي مكيد،" **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007، ص ص 12-13.

[3] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، مرجع سابق، ص33.

الفرع الثاني: مرحلة تقدير معلمات النموذج

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيا وإحصائيا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيا مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج.

و تتكون هذه المرحلة من خطوات التالية:

أولا: تجميع البيانات

يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية (سلسلة مقطعية) تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء.[1]

ثانيا: اختيار طريقة القياس المناسبة

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق نجد.[2]

- ✓ طريقة المربعات الصغرى وهي أشهر طريقة والأكثر استعمالاً؛
- ✓ طريقة الأكثر احتمالا؛
- ✓ طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة؛
- ✓ طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين؛
- ✓ طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية مصر، 2002، ص23.

[2] حمودي حاج صحراوي، " **قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية**" ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف،2007 ، ص217 .

الفرع الثالث: مرحلة تقييم المقدرات

بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم.[1]

- ✓ معايير اقتصادية؛
- ✓ معايير إحصائية؛
- ✓ معايير القياسية أو الاقتصاد القياسي.

أولا: معايير اقتصادية

تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.

ثانيا: معايير إحصائية

تساعدنا هذه المعايير الإحصائية في تحديد المعنوية الإحصائية للقيم المقدرة للمعلمات التي حصلنا عليها كما تحدد درجة الاعتماد عليها، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية، يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى.[2]

ثالثا: معايير القياسية

هذه المعايير تهدف إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص44

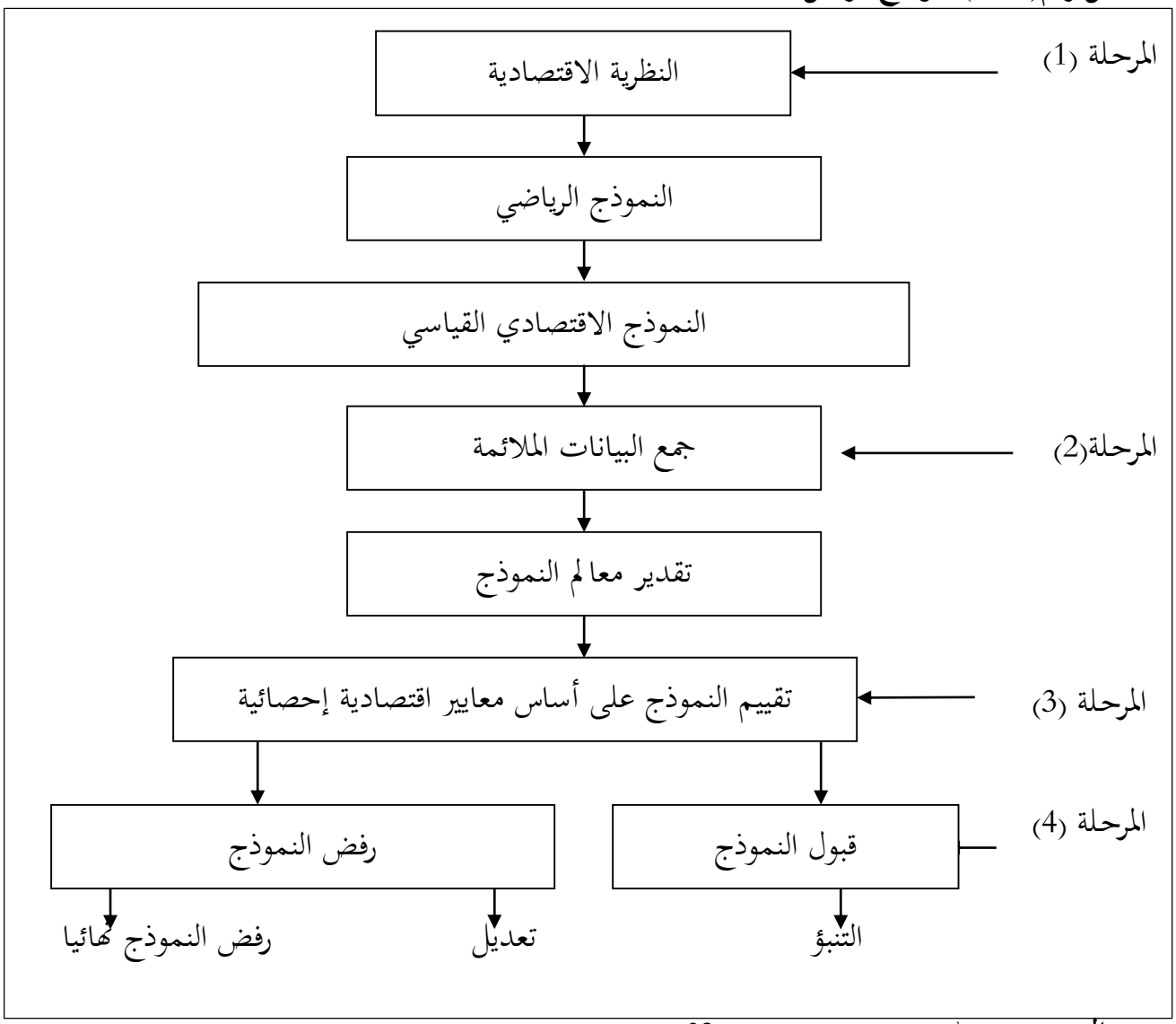
[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص27.

الفرع الرابع: مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج

بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ.[1]

ويمكن تلخيص مراحل النمذجة في أربعة مراحل وهي:

الشكل رقم(3-2): يوضح مراحل النمذجة القياسية



المصدر: نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص32.

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص30 .

المطلب الثالث: أنواع النماذج القياسية

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع فهناك الانحدار الخطي والانحدار الغير الخطي، وهناك الانحدار البسيط والانحدار المتعدد، وتحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها، ففي حالة الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الانحدار غير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة غير الأولى، أما صفتي البسيط ومتعدد فإنهما يحددان بعدد المتغيرات التفسيرية أو المستقلة.

الفرع الأول: النماذج الانحدارية الخطية

أولا: نموذج الانحدار الخطي البسيط:

فكلمة " بسيط " تعني أن المتغير التابع (Y) يعتمد على متغير مستقل واحد وهو X وكلمة " خطي "تعني أن العلاقة بين المتغيرين (X , Y) علاقة خطية .

أ- تقديم النموذج

يستخدم نموذج الانحدار البسيط لتكوين العلاقة بين متغير تابع variable expliqueé (Y) ومتغير مستقل وحيد variable explicative (X)، هذه العلاقة تسمح بشرح قيم Y بواسطة قيم مأخوذة من طرف X.

وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ: [1] $\boxed{Y_i = a + bX_i + u_i}$

حيث أن: i :رقم المشاهدة $(i = 1,2,3.....,n)$

Y_i : قيمة المشاهدة i الخاصة بالمتغير تابع

X_i : قيمة المشاهدة i الخاصة بالمتغير مستقل

u_i : قيمة الخطا i الخاصة بالمتغير العشوائي Y_i

a و b: معلمات النموذج.

[1] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، مرجع سابق، ص89.

ب- **فرضيات النموذج:**

يعتبر الخطأ ε_i متغيراً عشوائياً حيث يخضع للفرضيات الأساسية التالية:[1]

- الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon_i)=0$

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل قي تفسير Y_i، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة.

- افتراض ثبات تباين الأخطاء $V(\varepsilon_i)=\sigma^2 \quad (\forall_i)$

- ε_i موزع طبيعيا $\varepsilon_i \xrightarrow{LOI} normale(N(0.\sigma))$

- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي: $\boxed{COV(\varepsilon_i \varepsilon_j)=0(\forall_i \neq j)}$

- لا يوجد ارتباط بين المتغير X **و** ε **أي** $\boxed{COV(\varepsilon_i x_j)=0}$

ثانيا: نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

الانحدار المتعدد يعني إذا كان المتغير التابع Y يعتمد على أكثر من متغير مستقلX.

أ- تقديم النموذج:

إن نموذج الانحدار المتعدد يستند على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (y_i)وعدد من المتغيرات المستقلة $x_1,x_2,x_3,\ldots\ldots,x_n$ وحد عشوائي ε_i .[2]

ونكتب معادلة هذا الانحدار على الشكل:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \cdots\cdots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i$$

حيث أن: $i = 1,\cdots,n.$

[1] فروخي جمال، **نظرية الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،199، ص01.

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص135.

وللتوضيح نكتب هذه الجملة من المعادلات لكافة قيم (i)على الشكل التالي:

$$y_1 = \beta_0 + \beta_1 x_{11} + \beta_2 x_{21} + \cdots\cdots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1$$

$$y_2 = \beta_0 + \beta_1 x_{12} + \beta_2 x_{22} + \cdots\cdots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2$$

$$y_n = \beta_0 + \beta_1 x_{1n} + \beta_2 x_{2n} + \cdots\cdots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n$$

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & \cdots & \cdots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} & \cdots & \cdots & x_{k2} \\ \vdots & & & & & \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & \cdots & \cdots & x_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

$$\boxed{y = x\beta + \varepsilon}$$

حيث أن المصفوفة X هي ذات الرتبة K، مع $k \leq n$

ب–فرضيات النموذج:[1]

يعتبر الخطأ (ε_i) متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات التالية:

1–قيم المصفوفة (X) مأخوذة بدون أخطاء.

2– الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon_i) = 0$.

وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج لها أثر متوسط معدوم.

3–تباين ثابت مستقل عن الزمن (t) أي تجانس الأخطاء $V(\varepsilon_i) = \sigma^2 I_n \quad (\forall_i)$

هي فرضية تجانس التباين "Homoscédasticité" لمختلف الحدود العشوائية(ε_i)

4 –لا يوجد ارتباط بين الأخطاء $\forall(i \neq j)$ $\boxed{COV(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0}$

تعني الأخطاء ليست مرتبطة ببعضها أو بعبارة أخرى نتيجة تجربة ما لا تؤثر على بقية النتائج.

[1] فروخي جمال، مرجع سابق، ص51.

5-لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة والأخطاء ε_i أي: $\forall(i,j)$ $\boxed{COV(\varepsilon_i, X_j) = 0}$

6-رتبة المصفوفة(X) =k ؛حيث n عدد المشاهدات أكبر منk ، وهي الحالة التي تلغي الارتباط الخطي للمتغيرات المفسرة(X_i) .

الفرع الثاني: الانحدار الغير الخطي

نعني بالانحدار غير الخطي إذا كانت العلاقة بين المتغير Y والمتغيرات المستقلة غير خطية كأن تكون من الدرجة الثانية أو آسية. [1]

أولا: الانحدار غير الخطي البسيط Nonlinear Simple Régression

يستخدم الانحدار الغير الخطي البسيط في قياس علاقة غير خطية بين متغيرين أحدهما تابعY الأخر مستقلX.[2]

وتكون صيغته: $y^{\lambda 1} = \alpha_0 + b\,X^{\lambda 2} + u$

وهناك عدة صيغ غير خطية وهي:

أ- العلاقة اللوغاريتمية المزدوجة Double-log

إذا كان$\lambda_1=\lambda_2=0$بالتعويض في محولي بوكس _كوكس نحصل على العلاقة التالية:

$$LnY = a_0 + bLnX + u$$

تسمى هذه الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة، Ln تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي.

$$Y = A\,X^{b}\,e^{u}$$

Y: المتغير التابع — b: مرونة المتغير التابع بالنسبة للمتغير المستقل

X: المتغير المستقل — e: أساس اللوغاريتم الطبيعي وقيمته ثابتة2,718

A: المعلمة الناقلة — u : الحد العشوائي

[1] William Greene, **ECONOMETRIC ANALYSIS**, 7éme édition, Pearson, 2011, P 162.

[2] عبد القادر عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص222.انظر ايضا:

- خالد محمد السواعي، "**EViews والقياس الاقتصادي**"، ط 1، دار الكتاب الثقافي، عمان – الاردن، 2012، ص113.

أ-1 العلاقة شبه اللوغاريتمية Semi-log

يعبر عن العلاقة شبه اللوغاريتمية بلوغاريتم أحد المتغيرين في طرف، والقيمة المشاهدة للمتغير الأخر في الطرف الثاني. ونفرق بين حالتين:

الحالة الأولى: $\lambda_1=0$ و $\lambda_2=1$

$$LnY = a_0 + bX + u$$

والصيغة الأصلية للمعادلة والتي تمثل مقابل اللوغاريتم هي: $Y = e^{(a_0+bX+u)}$

الحالة الثانية: $\lambda_1=1$ و $\lambda_2=0$

$$Y = a_0 + bLnX + u$$

والمعادلة الاصلية قبل تحويلها إلى صيغة شبه لوغارتمية تتمثل في:حيثeا ساس اللوغاريتم الطبيعي.

$$e^{Y} = \alpha X^{b} e^{u}$$

1- علاقة التحويل المقلوب Reciprocal Transformation

إذا كانت $\lambda_1=1$ و $\lambda_2=-1$ تصبح المعادلة

$$Y = a_0 + b\left(\frac{1}{X}\right) + u$$

حيث: $\alpha_0=(Y+b+1)$

2- علاقة لوغاريتم-مقلوب log_Inverse

اذا كانت $\lambda_1=0$ و $\lambda_2=-1$ تصبح المعادلة:

$$LnY = a_0 + b\left(\frac{1}{X}\right) + u$$

ثانيا: الانحدار غير الخطي المتعدد :NonLinear Régression

هناك العديد من العلاقات الاقتصادية المتعددة غير الخطية. وعموما نفرق بين نوعين أساسين من العلاقات:[1]

1-المسترسلات (كثير الحدود) Polynomails.

2-الدوال ذات المرونات الثابتة fonctions with constant Elasticités

[1] عبد القادر عبد القادر عطية، مرجع سابق ، ص 282. انظر ايضا:

- وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، مرجع سابق، ص391-402.

أ- المسترسلات (كثير الحدود):

يمكن تعريف المسترسلة بأنها دالة يظهر فيها المتغير المستقل عدد من المرات مرفوعا في كل مرة إلى درجة أعلى.

ومن الأمثلة الاقتصادية على هذه الدوال نجد:

أ-1دالة التكاليف الكلية التكعيبة: وتأخذ الصيغة التالية

$$y = \alpha + \beta_1 \chi_1 + \beta_2 \chi_1^2 + \beta_2 \chi_1^3$$

حيث: Y: التكاليف الكلية

X_1 : حجم الإنتاج

α: التكاليف الثابتة

$$\beta_1 > 0 \text{ و } \beta_2 < 0 \text{ ، } \beta_3 > 0$$

أ-2دالة التكاليف المتغيرة: وصغتها $y = \beta_1 \chi_1 + \beta_2 \chi_1^2 + \beta_2 \chi_1^3$

و يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير دالة الانحدار غير الخطي المتعدد بنفس طريقة الانحدار الخطي المتعدد.

ب- الدوال ذات المرونات الثابتة:

و تأخذ الدالة ذات المرونات الثابتة الصيغة التالية:

$$Y = A X_1^{b1} X_2^{b2}$$

و من الأمثلة الاقتصادية التي تأخذ هذه الصيغة دالة الإنتاج-كوب دوغلاس-ودالة الطلب المارشلية وفي حالة دالة الإنتاج كوب دوغلاس نجد ان:

Y:كمية الإنتاج X_1:كمية عنصر العمل

X_2:كمية عنصر رأس المال A: المعلمة الناقلة وهي تعتبر مؤشر للكفاءة الإنتاجية حيث أن التغير في قيمتها يعكس التغير في الإنتاج الراجع لتغير نوعيات عناصر الإنتاج مع ثبات كمياتها

b_1 مرونة الإنتاج بالنسبة للعنصر العمل

b_2 مرونة الإنتاج بالنسبة للعنصر رأس المال.

المبحث الثاني: تقدير النموذج واختبار الصلاحية

و هنا سوف تقتصر دراستنا على أهم الاختبارات الإحصائية للنموذج الخطي المتعدد لأنه يوافق نموذج المستخدم في دراستنا التطبيقية.

المطلب الأول: تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى MCO

لدينا النموذج الخطى العام: $y = x\beta + \varepsilon$

حيث أن: $\hat{y} = x\hat{\beta}$

$\hat{\beta}$ شعاع مقدر لـ β

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم المعاملات على أساس تصغير مجموع مربعات الأخطاء(ε_i).

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e^t e = \left(y - \hat{y}\right)^t \left(y - \hat{y}\right)$$

$$= \left(y - x\hat{\beta}\right)^t \left(y - x\hat{\beta}\right)$$

$$= y^t y - y^t x\hat{\beta} - \hat{\beta}^{\,t} x^t y + \hat{\beta}^{\,t} x^t x\hat{\beta}$$

$$= y^t y - 2\hat{\beta}^{\,t} x^t y + \hat{\beta}^{\,t}\left(x^t x\right)\hat{\beta}$$

وباشتقاق هذه المعادلة بالنسبة لـ $\hat{\beta}$ نحصل على قيمة هذه الأخيرة: $\hat{\beta} = \left(x^t x\right)^{-1} x^t y$

الفرع الأول: تحليل القوة الارتباطية والقوة التفسيرية للنموذج

حساب معامل التحديد و معامل التحديد المصحح:

يقيس معامل التحديد R^2 جودة التوفيق لمعادلة الانحدار المقدرة، أو بعبارة أخرى يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المفسرة ككل في التغير الحادث في المتغير المفسر، يعني بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلي. [1]

ويمكن اشتقاق صيغته باستخدام المصفوفات كما يلي:[2]

[1] Bourbonnais Régis, **Econométrie**, Dunod, Paris, 5 e édition, 2004, p 53.

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص165 .

$$Y = X\hat{\beta} + U$$

$$U = Y - X\hat{\beta}$$

$$UU' = (Y - X\hat{\beta})'(Y - X\hat{\beta})$$

$$UU' = YY' - Y'X\hat{\beta} - X'\hat{\beta}'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}$$

$$Y'X\hat{\beta} = X'\hat{\beta}Y$$

$$UU' = Y'Y - 2\hat{\beta}'X'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}$$

لدينا: $\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$

ومنه فإن $\hat{\beta}(X'X) = X'Y$

$$UU' = Y'Y - 2\hat{\beta}'X'Y + \hat{\beta}'X'Y$$

$$UU' = Y'Y - \hat{\beta}X'Y$$

$$YY' = \hat{\beta}'X'Y - UU'$$

حيث ان:

$Y'Y$: مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير التابع عن وسطه، ويرمز لها ب SCT.

$\hat{\beta}X'Y$: مجموع مربعات الانحرافات المشروحة للمتغير التابع المقدر عن وسطه الحسابي ويرمز له ب SCE.

UU' :مجموع مربعات البواقي اي SCR

وكما هو الحال في نموذج الانحدار الخطي البسيط فإن الصيغة الرياضية لمعامل التحديد تكتب على النحو التالي:

$$\boxed{R^2 = \frac{SCR}{SCT} = 1 - \frac{SCE}{SCT}}$$

حيث: $SCT = SCE + SCR$

وقيمة R^2 محصورة بين الصفر والواحد.

- إذا كان $R^2 = 1$ فان هناك علاقة معنوية تامة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المفسر، ويعني ذلك أن 100٪ من التغير الحاصل في المتغير المفسر يرجع إلى التغير في المتغيرات المفسرة.
- أما إذا كان $R^2 = 0$ يعني انه ليس هناك علاقة بين المتغيرات المفسرة و المتغير المفسر .

إن مقياس معامل التحديد يتأثر بعدد المتغيرات المفسرة، و لهذا يمكن أن نصحح قيمته عن طريق اخذ درجات الحرية في الحسبان عند حسابه، حيث أن درجة الحرية $(n - k)$ تقل مع زيادة عدد المتغيرات التفسيرية و ثبات حجم العينة .

وتصبح قيمة معامل التحديد المصحح كما يلي:

حساب معامل التحديد المصحح:

$$\overline{R^2} = 1 - \left[(n-1)/(n-K)\right](1-R^2)$$

ويعرف بالعلاقة:[1]

حيث أن:

K : تمثل عدد المعالم المقدرة في النموذج

n: تمثل عدد المشاهدات

الفرع الثاني: اختبار معنوية المعلمات

في المرحلة الأولى من التقييم لابد من التطرق إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية ونذكر منها:

أولا: اختبار معنوية المعلمات باستخدام اخضائية student:

يهتم هذا الاختبار باختبار المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار β_i سواء كان نموذجا بسيطا (i=2) أو نموذج خطي متعدد (i>2).وتكون الفرضيات:[2]

$H_0: \beta_i = 0$ ضد $H_1: \beta_i \neq 0$

فرضية العدم H_0 :تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

فرضية البديلة H_1 :تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم.

ويتم هذا الاختبار بحساب الإحصائية التالية:

$$T = \left| \frac{\hat{\beta}_i - \beta_i}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \right|$$

حيث $\hat{\beta}_i$ هي مقدار β_i و $\delta_{\hat{\beta}_i}$ وهو الانحراف المعياري لـ $\hat{\beta}_i$

وتصبح قيمة متغيرة ستودنت T تحت الفرضية H_0 $$T = \left| \frac{\hat{\beta}_i}{\delta_{b_i}} \right|$$

ويتم رفض أو قبول الفرضية H_0بمقارنة قيمة T_c المحصل عليها مع قيمة الجدول T_{tab}

[1] صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص94 .

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص161.

لدرجة الحرية (n-k) ولمستوى المعنوية α.

إذا كان $T_C \rangle T_t$: نرفض الفرضية H_0

إذا كان $T_C \langle T_t$: نقبل الفرضيةH_0 أي أن (x_i) معامل ليس له أي تأثير على(y_i)، ونفس الشيء ينطبق على الثابت β_0 .

ثانيا: اختبار المعنوية الكلية للنموذج فيشر Ficher

يقوم هذا الاختبار بقياس المعنوية الإجمالية للانحدار، فيقيس تأثير كل المتغيرات المستقلة إجمالا على المتغيرة التابعة(y) فهو يعتمد على معامل التحديدR^2 .

ويعتمد على الفرضية التالية:

$$H_0: \quad \beta_1 = \beta_2 = \cdots\cdots = \beta_k = 0$$

$$H_1 \ : \ \beta_i \neq 0 \qquad \forall i = 1,\ldots\ldots,k \qquad \text{ضد}$$

نسمي F_C المتغيرة الإحصائية لـ Ficher وتحسب كما يلي:[1]

$$\boxed{F_C = \frac{R^2/(k-1)}{(1-R^2)/(n-k)}}$$

ونقارن F_C مع القيم المجدولة F_t لدرجتي الحرية (k-1)و(n-k) ولمستوى معنوية α .

- إذا كان $F_C \rangle F_t$ نرفض الفرضيةH_0 ونقبل الفرضية H_1
- إذا كان $F_C \langle F_t$ نقبل الفرضيةH_0

المطلب الثالث: تقدير مجال الثقة

إن رفض فرضية العدم ليس معناه أن المقدرة $\hat{\beta}_0$ (أو $\hat{\beta}_1$) هي المقدرة الحقيقية لمعلمة المجتمع β_0 (أو β_1)، وإنما تعني بأن مقدراتنا حصلنا عليها من عينة مسحوبة من المجتمع الذي تكون معلمته تختلف عن الصفر، ولهذا نستعين بمجالات الثقة لأية معلمة، ولتكوين مجال الثقة من التوزيع t بالنسبة للمعلمة مثلا، β_0 نكتب القانون الخاص بهذه المعلمة :

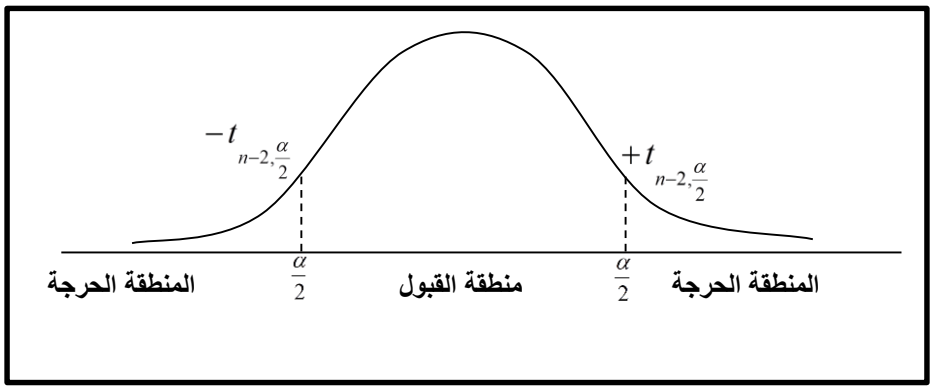
$$\frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{SE(\hat{\beta}_0)} \rightsquigarrow t_{(n-2)}$$

وعند مستوى معنوية$(\alpha\%)$ يكون مجال الثقة$[(1-\alpha)\%]$، ونجد من جدول التوزيع القيمة المحسوبة، وهذا معناه أن احتمال وجود الإحصائية t ما بين $\pm t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ يكتب على الشكل التالي:

[1] صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص115 .

$$\Pr\left[-t_{n-2,\frac{\alpha}{2}} \le \frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{SE(\hat{\beta}_0)} \le +t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}\right] = 1-\alpha$$

الشكل رقم (3-3): توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}$ ثنائي الطرف



المصدر: تومي صالح،1999، مرجع سابق، ص 55.

وإذا ضربنا (داخل الاحتمال) كل الأطراف بواسطة $SE(\hat{\beta}_0)$ وأضفنا β_0 لأطراف المتراجحة نجد :

$$\Pr\left[\hat{\beta}_0 - SE(\hat{\beta}_0)t_{n-2,\frac{\alpha}{2}} \le \beta_0 \le \hat{\beta}_0 + SE(\hat{\beta}_0)t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}\right] = 1-\alpha$$

لنجد في الأخير مجال الثقة لـ β_0 مثلا:

$$C.I(\beta_0): \quad \beta_0 \in \left[\hat{\beta}_0 - SE(\hat{\beta}_0)t_{n-2,\frac{\alpha}{2}} \quad , \quad \hat{\beta}_0 + SE(\hat{\beta}_0)t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}\right]$$

وكلما كان مجال الثقة ضيقا كلما كان المقدر أحسن، لأن الأخطاء المعيارية $SE(\beta_0)$ تكون أصغر.

المطلب الرابع: معالجة مشاكل تقدير نماذج الانحدار

سوف نحدد ثلاثة مشاكل قياسية التي تواجه الباحث في دراسته، وطرق معالجتها وتمثل هذه المشاكل في ارتباط الذاتي للأخطاء والتعدد الخطي وأخيرا عدم ثبات التباين.

الفرع الأول: اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي:

لتطبيق طريقة المربعات الصغرى يجب مراعاة الفرضيات الأساسية التي رأيناها سابقا ومن بينها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء في فترات مختلفة، حيث تنص فرضية العدم في النموذج على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي أن معامل الارتباط الخطي بينهما يكون معدوما.

أولا: أسباب الارتباط الذاتي:

يطهر الارتباط الذاتي للأسباب التي يمكن أن نوردها بما يلي:[1]

- ✓ الأثار الممتدة لبيانات السلاسل الزمنية.
- ✓ حذف بعض المتغيرات المستقلة من العلاقة المدروسة لسبب أو لخر.
- ✓ معالجة البيانات
- ✓ الصياغة غير دقيقة للنموذج.

ثانيا: اكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي

أ- اختبار دربين واطسون ($Durbin-Watson$):

للتحقق من وجود أو انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء نستعمل اختبار $Durbin-Watson$ حيث يعتمد الفرضية:

فرضية العدم :وتنص على انعدام الارتباط الذاتي : $H_0 : \rho = 0$

الفرضية البديلة :وتنص على وجود الارتباط الذاتي: $\rho < 0$ أو $\rho > 0$ $H_1 : \rho \neq 0$

ρ : معامل الارتباط الخطي بين الأخطاء.

$$d = \frac{\sum_{i=2}^{n}(e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2} \approx 2(1-\rho)$$

$$\rho \approx \frac{\sum_{i=1}^{n} e_i e_{i-1}}{\sum_{i=1}^{n} e_i}$$

بعد حساب DW نقارنها مع القيمتين المجدولتين (d_l) التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و(d_u) التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد المشاهدات (n) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالةα (1% أو5%) ،ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي :

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص 189.

الشكل رقم (3-4): الارتباط الذاتي AR(1) واختبار *Durbin – Watson*

ارتباط ذاتي سالب	وجود شك	انعدام الارتباط	وجود شك	ارتباط ذاتي موجب
قبول H_1	اختبار غير حاسم	الذاتي قبول H_0	اختبار غير حاسم	قبول H_1

0 d_l d_u 2 $4-d_u$ $4-d_l$ 4

المصدر: صالح تومي، "**مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**"، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص75.

ينعدم الارتباط الذاتي $\rho = 0$ عند القيمة d=2 القيمة الوسطية.

ويتم رفض أو قبول الفرضية H0 حسب الحالات التالية:

- $0< DW <d_l$: وجود ارتباط ذاتي موجب.
- $dl< DW <du$ أو $4-d_l> DW >4-du$: هناك شك في الوجود أو العدم للارتباط الذاتي للأخطاء.
- $du< DW <4-du$: عدم وجود ارتباط ذاتي أي استقلال الأخطاء.
- $4-d_l< DW <4$: وجود ارتباط ذاتي سالب.

اختبارDERBIN- WATSON ممكن في حالة ما إذا كانت الشروط التالية محققة:

- النموذج له قيمة ثابتة (constant)
- عدد المشاهدات أكبر من 15
- (y_i) لا يفسر بـ (y_{i-1}).

ب- معالجة مشكلة الارتباط الذاتي:

إذا الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى تعالج المشكلة على سبب حدوثها.[1]

- ✓ عندما يكون السبب إهمال المتغيرات المستقلة يجب إضافتها.
- ✓ عندما يكون السبب هو الصياغة الغير دقيقة فان المعالجة يتم إعادة صياغة النموذج.
- ✓ أما إذا كان السبب هو وجود علاقة فعلية بين قيم حد الخطأ أو المتغير العشوائي فيصبح معالجتها بتحويل المتغيرات المستقلة بالشكل الذي يضمن التخلص من الارتباط الذاتي.

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص201.

الفرع الثاني: مشكل التعدد الخطي

يشير مصطلح الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، ومن ثم فإن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط وإنما توجد فقط في حالة الانحدار المتعدد[1] وبذلك يتم خرق أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد أي ألا يكون هناك ارتباطًا خطيًا متعددًا بين المتغيرات المستقلة.

تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما تكون قيمة أحد المتغيرات المستقلة متساوية في كافة المشاهدات أو عندما تعتمد قيمة أحد المتغيرات المستقلة على قيمة أحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج.

أولا: أسباب التعدد الخطي وأثاره

توجد عدة أسباب تؤدي إلى ظهور التعدد الخطي:[2]

- تميل المتغيرات الاقتصادية لأن تتغير معا عبر الزمن نظرا لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل؛
- استخدام المتغيرات ذات الفجوة الزمنية كمتغيرات تفسيرية بنموذج الانحدار؛
- التغير المتداخل لعدم جمع بيانات كافية من عينات كبيرة؛
- التحرك باتجاه واحد أو متعاكس بمعدل متزامن أو واحد ولنفس الفترة الزمنية؛
- عدم إمكانية التحكم ببيانات المشاهدات لأنها لا تخضع للسيطرة والتجربة .

في حالة وجود امتداد الخطي تتحقق الآثار التالية:[3]

- زيادة تباين وتغاير مقدرات الانحدار لدرجة كبيرة؛
- تضخم الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعلمات الانحدار مما يؤدي لحذف المتغيرات وبالتالي إضعاف المقدرة التفسيرية لنموذج؛
- قيم المعلمات المقدرة تكون غير محددة وغير دقيقة؛
- كبر معامل التحديد مع عدم معنوية المعلمات المقدرة؛
- تصبح مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية حساسة لتغيرات الطفيفة في البيانات.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 468.

[2] نفس المرجع، ص468.

[3] نفس المرجع، ص ص472-477.

ثانيا: اختبارات الكشف عن الارتباط الخطي

هناك عدة اختبارات للكشف عن وجود الارتباط الخطي المتعدد نذكر منها، طريقة التحليل الترافدي لFrisch اختبار فارار -كلوبيرFarrar-Glauber ، اختبار Klein، اختبارBreusch-Godfery ، وعليه سنشرح الاختبارات التي سوف نستعملها في الكشف عن الارتباط الخطي في النموذج.

أ- **اختبار Klein** :[1]

هو اختبارا يقيس وجود ارتباط خطي مابين المتغيرات المفسرة (X_i)؛ حيث يقارن R^2 المحسوب على نموذج الانحدار المتعدد مع معاملات الارتباط(r^2_j) مابين المتغيرات(X_i).

و نضع: $r_h^2 = MAX(r_j^2)$ J=1 ……,k

إذا كان $R^2 < r\ \frac{2}{h}$ فإنه يعني وجود ارتباط خطي مابين المتغيرات(xi) (Multi colinéarité).

ب- اختبارBreusch-Godfery:

يسمح هذا الاختبار باختبار الارتباط الخطي للمتغيرات العشوائية (ε_i) من رتبة (p) أكبر من الواحد.

حيث يعتمد الإحصائية التالية: $LM=nR^2$

مع n: عدد المشاهدات

R^2 : معامل التحديد

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \cdots\cdots = \rho_p = 0$$

ويتم رفض هذه الفرضية H_0 إذا كان: $LM = nR^2 \rangle \chi^2(p)$ ؛أي هناك ارتباط بين الأخطاء.

حيث $\chi^2(p)$ هز القيمة المجدولة لتوزيع khi-deux من الرتبة (p).

ثالثا: طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي

تتمثل طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي عمومًا في:[2]

- حذف المتغيرات قليلة الأهمية وكذا المتسبب في ظهور المشكلة؛
- تكبير حجم العينة المدروسة بإضافة إحصائيات جديدة للفترة المدروسة.

[1] فروخي جمال، مرجع سابق، ص97.

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص253

الفرع الثالث: مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء

من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ $V(\varepsilon_i)=\mathrm{E}(\varepsilon_i^2)=\sigma^2$

ويترتب على إسقاط هذا الفرض حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ.

أولا: أسباب و أثار عدم ثبات تباين حد الخطأ

من بين الأسباب التي تؤدي إلى عدم ثبات التباين حد الخطأ ما يلي:[1]

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة؛
- استخدام البيانات المقطعة بد لا من بيانات السلسلة الزمنية؛
- استخدام بيانات جزئية بدلاً من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات حيث يلي بعضها البعض فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية كذلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية فعادة ما يكون تشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

من أهم الآثار المترتبة عن مشكلة عدم ثبات التباين ما يلي:[2]

- تبقى المعلمات المقدرة باستخدام المربعات الصغرى غير متحيزة ومتسقة لكنها تفقد خاصية الكفاءة؛
- تصبح التباينات المقدرة وكذلك التغيرات الخاصة بالمعلمات المقدرة متحيزة وغير متسقة، ولذا تصبح اختبارات الفروض غير دقيقة أو ملائمة.

ثانيا: اختبارات الكشف عن عدم ثبات التباين

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نذكر منها اختبار معامل الرتب لسبيرمان (Spearman) ،اختبار جولد فيلد وكواندتGold feld et Quandt، اختبار جليسر Gleyser، اختبار وايت Test de white، اختبار ARCH، وسنشرح الاختبار الذي سوف نستعمله في النموذج للكشف عن ثبات التباين:

اختبار ARCH*:

نقوم باختبار ARCH (p) للفرضية الثالثة حيث نبين بواسطته تجانس تباين المتغيرات العشوائية من عدمه.

يمر هذا الاختبار بالمراحل التالية:[3]

1- حساب بواقي نموذج الانحدار(e_i).

2- حساب (e_i^2).

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 498

[2] نفس المرجع، ص499

* Autorégressive Conditional Heteroscdasticity.

[3] Bourbonnais Régis, Op-Cit, P 150.

3- تقدير النموذج

$$e_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i e_{t-i}^2$$

اختبار الاستقرارية (التغير الهيكلي): (test de show)

الهدف من دراسة استقرارية النموذج هو التعرف على ما إذا كان النموذج لا تتغير هيكلته من فترة إلى أخرى، لذا يتطلب هذا الاختيار تقسيم الفترة المدروسة للظاهرة إلى فترتين أو أكثر، ونظرا لأهميته ارتأينا التطرق إلى طريقة استعماله:

ليكن النموذج غير المقيد يكتب على الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} x_1 & 0 \\ 0 & x_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \end{bmatrix} + u$$

حيث أن: $u \longrightarrow N(0\sigma^2 I)$

أما النموذج المقيد يكتب على الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \end{bmatrix} \beta + u$$

نضع $\beta_1 = \beta_2$:H_0 فرضية عدم وجود التغير الهيكلي للنموذج.

ويتم اختيار show بحساب الإحصائية التالية:

$$F = \frac{(SCR_R - SCR_{NR})/k}{(SCR_{NR})/(n-2k)} \rightarrow F(k, n-2k)$$

حيث أن:

مجموع مربعات البواقي المقيدة: SCR_R

مجموع مربعات البواقي غير المقيدة: $SCR_{NR}=SCR_1+SCR_2$

عدد المعاملات المقدرة: K

ونقارن قيمة F مع القيم المجدولة لدرجتي الحرية (k) ,(n-2k) ولمستوى معنوية α .

- إذا كانت $F<F_t$ نقبل الفرضية H_0 إذن النموذج مستقر وبالتالي صالح للتنبؤ به مستقبلا.
- إذا كانت $F>F_t$ نرفض الفرضيةH_0 النموذج غير مستقر.

المبحث الثالث: تقدير نماذج الانحدار

نتطرق في هذا المبحث الى تحليل الواردات الجزائرية قياسيا والوقوف عند أهم العوامل والمؤثرات التي تؤثر وتتأثر بها إلا أن معرفة هذه العوامل وحجم تأثيراتها على الواردات يكون غير كاف في حد ذاته، فهذه العوامل تكون في بعض الأحيان متذبذبة وغير مستقرة، وفي البعض الآخر تكون عشوائية ويصعب ضبط حجم تأثيرها على الواردات، وهذا ما يتطلب البحث في الأساليب الكمية المساعدة على إعداد نموذج قياسي يمكن استخدامه في التنبؤ، التحليل واتخاذ القرارات، إلى جانب مجموعة الأدوات المساعدة على المراقبة والتحكم في متغيرات النموذج.

المطلب الأول: إعداد نموذج قياسي للواردات الجزائرية

انطلاقا من هدف دراستنا هذه وهو محاولة تطوير فهمنا لآلية التأثير والعلاقة بين العوامل الاقتصادية وأسعار الواردات بما يساهم في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة للمحافظة على استقرار الميزان التجاري وميزان المدفوعات بالذات ومن ثم الاقتصاد الجزائري ككل، إضافة إلى التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأسعار الواردات، سنحاول بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله تفسير آلية التأثير والعلاقة بين مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، أسعار البترول، سعر الصرف، معدل التغطية، الحقوق الجمركية ، احتياطي الصرف، وعلى ضوء هذه المعطيات نقوم بإبراز قيمة الواردات كمتغير تابع (M) وأيضا المتغيرات المفسرة التي اعتمدت في هذه الدراسة.

- (PIB): الناتج الداخلي الخام.
- (tch) : سعر الصرف.
- (pp): أسعار البترول.
- (tcv) : معدل التغطية.
- (RC) : احتياطي الصرف
- (dd) : الحقوق الجمركية.

وقد تم إضافة سعر البترول لكون بلادنا تعتمد بشكل كبير (96%) على مداخيل المحرقات، ومن ثم يتبن لنا هل أن سعر البترول ذو تأثير على قيمة الواردات؟

اولا: فرضيات النموذج

استنادا على ما تقدم، فقد اعتمدنا في بناء النموذج القياسي على اختبار الفرضيات التالية والتي صيغت بالصيغة العدمية كما يلي:

H_{01} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي والواردات.

H_{02} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى سعر الصرف والواردات.

H_{03} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى سعر البترول والواردات.

H_{04} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى معدل التغطية والواردات.

H_{05} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى احتياطي الصرف والواردات.

H_{06} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق الجمركية والواردات.

❖ **مجتمع الدراسة و عينتها:**

يتمثل مجتمع الدراسة بقطاع التجارة الخارجية الجزائرية حتى نهاية العام 2012، أما عينة الدراسة فقد اقتصرت على الواردات الجزائرية، وهذا بتتبع حركة أسعار الواردات الجزائرية لمدة ثلاثة وثلاثين (33) سنة متتالية، ابتداء من عام 1980 حتى نهاية عام 2012.

❖ **مصادر جمع البيانات:**

لقد تم جمع البيانات اللازمة لإعداد نموذج هذه الدراسة من خلال المصادر التالية: **[انظر الملحق رقم 03]**

1. التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر.
2. التقارير السنوية الصادرة عن ديوان الوطني للإحصاء الجزائر.
3. التقارير السنوية الصادرة عن وزارة التجارة الجزائرية.
4. التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية.
5. التقارير السنوية الصادرة عن البنك العالمي.
6. المديرية العامة للجمارك.

❖ **أساليب تحليل البيانات إحصائيا:**

لقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في اختبار تأثير العوامل المستقلة على العامل التابع، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية والمعبر عنها باختبارات الرتبة الأولى (First test ordre) في هذا النموذج كما يلي:

تحليل التباين وذلك لاختبار كل من جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد واختبار وجود الدلالات الإحصائية لكل متغير من متغيرات النموذج المستقلة باستخدام كل من إحصائية ستيودنت (t-Statistic) وإحصائية فيشر (F- Statistic)

ثانيا: تعيين النموذج (تحديد الشكل الرياضي للنموذج و التعريف بمتغيراته)

فلتحديد الشكل العام لهذه النماذج، يفترض علينا إيجاد صيغة معينة للعلاقات الموجودة بين المتغيرات التي هي محل الدراسة. قبل التطرق إلى تحديد النماذج يجب علينا الإشارة إلى الشكل المطروح وهو أن الطلب على الواردات هو دالة لوغاريتمية–خطية.[1]

انطلاقا من معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد و المعبر عنها بالعلاقة التالية:

بعد التعرف على العلاقة التي تربط بين المتغيرات يكون الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$M_i = \beta_0 . (PIB_i)^{\beta_1} . (TCH_i)^{\beta_2} . (PP_i)^{\beta_3} . (TCV_i)^{\beta_4} . (RC_i)^{\beta_5} . (DD_i)^{\beta_6} . \varepsilon_i$$

وعند ادخال اللوغاريتم تصبح المعادلة:

$$\log M_i = \beta_0 + \beta_1 \log PIB_i + \beta_2 \log TCH_i + \beta_3 \log PP_i + \beta_4 \log TCV_i + \beta_5 \log RC_i + \beta_6 \log DD_i + \varepsilon_i$$

حيث i : : يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1980–2012 .

ε_i : صدمة عشوائية.

يمكن التعريف بمتغيرات النموذج كما يلي:

1–المتغير التابع: في إطار الإشكالية المطروحة حول كيفية تحديد المتغير الذي سنسعى لاستخدامه كمعبر حقيقي عن حركة أسعار الواردات الجزائرية، يكون المتغير التابع متمثلا في الواردات.

2–المتغيرات المستقلة: انطلاقا من معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد المعبر عنها سابقا نجد أن هذا النموذج قد جمعا بين مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية كمتغيرات مستقلة يمكن الاعتماد عليها في تفسير النموذج والممثلة فيما يلي:

---

[1] د/عابد العبدلي، " محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، العدد(32)،1428هـ/ 2007، ص ص 15–16. أنظر ايضا:

- Leamer E.E. and R.M. Stern ,**Quantitative International Economics**, Allyn and Bacon, Boston, 1970, p17.

- ✓ PIB_t : مستوى الناتج المحلي الإجمالي الخام في الفترة t.
- ✓ TCH_t : مستوى سعر الصرف في الفترة t.
- ✓ PP_t : سعر البترول في الفترة t.
- ✓ TCV_t : معدل التغطية في الفترة t.
- ✓ RC_t : احتياطي الصرف في الفترة t.
- ✓ DD_t : الحقوق الجمركية في الفترة t.

أما عن ε_t فيمثل الخطأ العشوائي والذي يعبر عن التغير العشوائي في أسعار الواردات وهذا نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج .

المطلب الثاني: دراسة النماذج اللوغارتمية

بعد التعرف على العلاقة التي تربط بين المتغيرات سنحاول تطبيقها على برنامج Eviews7 :

الفرع الأول: دراسة النموذج الأول

من خلال هذا النموذج سنحاول إبراز آلية التأثير و العلاقة بين مختلف العوامل أو المؤشرات الاقتصادية الكلية السابق ذكرها و الواردات وهذا بإتباع الخطوات التالية:

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LOG(M)
Method: Least Squares
Date: 02/16/15 Time: 00:11
Sample: 1980 2012
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.66360	1.322921	11.08427	0.0000
LOG(PIB)	0.368097	0.163027	2.257889	0.0326
LOG(PP)	0.548455	0.053407	10.26942	0.0000
LOG(RC)	0.078715	0.022775	3.456189	0.0019
LOG(TCH)	0.088925	0.020373	4.364789	0.0002
LOG(TCV)	-0.619863	0.065743	-9.428570	0.0000
LOG(DD)	-0.064356	0.167167	-0.384984	0.7034

R-squared	0.989759	Mean dependent var	23.30753
Adjusted R-squared	0.987396	S.D. dependent var	0.590655
S.E. of regression	0.066312	Akaike info criterion	-2.403046
Sum squared resid	0.114331	Schwarz criterion	-2.085605
Log likelihood	46.65026	Hannan-Quinn criter.	-2.296237
F-statistic	418.7987	Durbin-Watson stat	2.103186
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEVIEWS7

❖ **تقدير معادلة النموذج:**

بعد إدخال اللوغاريتم على كل المتغيرات، وكتابة المتغير LogM بدلالة المتغيرات السابق ذكرها بعلاقة خطية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع سنحاول أن نعطي النتائج المتحصل عليها بعد إجراء تقديرنا لمعادلة هذا النموذج إلى جانب اختبارات الرتبة الأولى والممثلة في معامل التحديد المعدل ($\overline{R^2}$)، إحصائية ستيودنت (t) وإحصائية فيشر (F)، وهذا بعد استخدام برنامج Eviews7 الذي كان لنا مساعدا في تبسيط ذلك الحجم الهائل من العمليات الحسابية المعقدة جدا، وبالخصوص في ظل تعدد المتغيرات المستقلة و التي تجاوزت الثلاثة.

L M =	**14.66**	**+0.36L PIB**	**+0.54L PP**	**+0.078L RC**	**+0.08L TCH**	**-0.61L TCV**	**-0.06L DD**
Std-Error:	**(1.32)**	**(0.16)**	**(0.05)**	**(0.02)**	**(0.02)**	**(0.06)**	**(0.16)**
t-Statistic:	**(11.08)**	**(2.25)**	**(10.26)**	**(3.45)**	**(4.36)**	**(-9.42)**	**(-0.38)**
Adju R squared ($\overline{R^2}$)=	**0.987396**						
F- Statistic =	**418.7987**						
Test Durbin Watson	**2 .103186**						

أما عن إحصائية ستيودنت الجدولية ($t_{tab}=t_{7,\ 0,975}=2,056$) [**انظر الملحق رقم 04**].

هذا إلى جانب إحصائية فيشر الجدولية ($F_{tab}=F_{26\ ,\ 6,\ 0,95}=2,47$) [**انظر الملحق رقم 05**].

من خلال الجدول نلاحظ أن : المتغير(**DD**) غير معنوي أي ليس له هي تأثير على التابع المتغير(M) حيث أن $t_{calcul}=-0.38<t_{tab}=-2,056$ القيمة المحسوبة لاختبار ستودنت اصغر من القيمة المجدولة ، بالإضافة إلى أن قيمة الاحتمال تساوي0.70 وهي بذلك اكبر من 0.05 %وهو ما يؤكد رفض معنوية هذا المتغير وأن إشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث يتضح أن هناك علاقة عكسية بين التغير في الحقوق الجمركية وبين قيمة الواردات الجزائرية.

على عكس المتغير (**DD**) فان باقي المتغيرات والثابت لها صلاحية إحصائية نتيجة ما أسفر عنه اختبار ستودنت وبالتالي رفض فرضية انعدام هذه المعالم ، والتي تأكدنا منها بواسطة احتمالات هذه الأخيرة والتي كلها اصغر تماما من مستوى 0.05 %.

اما من الناحية الاقتصادية فكل اشارات المعلمات متطابقة مع النظرية باستثناء متغير سعر الصرف TCH الذي اشارته موجبة، حيث أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي للواردات وإجمالي الواردات، بحيث انه كلما ارتفعت قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي فإن إجمالي الواردات الجزائرية من المفترض انخفاضها، وذلك بسبب ارتفاع اسعار السلع الاجنبية بالنسبة للسلع المحلية.

* **المعنوية الكلية للنموذج:** هذا الاختبار يمكننا من فحص المعنوية الكلية للنموذج، بعد المقارنة بين القيمة المحسوبة Fcالمستخرجة ببرنامج Eviews، والقيمة المجدولة المقروءة من جدول فيشر:

بمقارنة $F_C = \frac{R^2/k-1}{(1-R^2)/(n-k)} = 418.7987$ مع القيم المجدولة بدرجتي حرية $(n-k=26)$و$(k-1)$، $(k=7)$ ولمستوى معنوية $\alpha=5\%$. نجد أن الاختبار العام للدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار أظهر مدى ملائمته في تمثيل أو تفسير آلية التأثير والعلاقة بين مختلف العوامل الاقتصادية الكلية وقيمة الواردات الجزائرية، حيث نجد ان $F_{calcul}=418.7987>F_{tab}=2,47$ وهو ما يعني أن النموذج معنوي ككل بدرجة ثقة 98% ، أي نرفض فرضية العدم H0 أي يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم إذن النموذج ذو معنوية كلية فالمتغيرات المفسرة تؤثر في النموذج.

❖ **فيما يخص الارتباط الذاتي للأخطاء(Test Durbin Watson):**

يكتب اختبار **Durbin Watson** على الشكل التالي:

فرضية العدم :وتنص على انعدام الارتباط الذاتي : $H_0 : \rho = 0$

الفرضية البديلة :وتنص على وجود الارتباط الذاتي: $\rho\langle 0$ أو $\rho\rangle 0$ $H_1: \rho \neq 0$

[**انظر الملحق رقم 06**] $dL = 1.061$ و $du = 1.900$

قيمة $DW = 2.103$ إذن : $4-du = 2.1 < DW < 4-dL=2.939$

و هو مجال الشك (مجال اللاحسم) في وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

نتيجة: بعد التحليل الإحصائي والنتائج المتحصل عليها نقول ان النموذج الأول مرفوض احصائيا لعدم توفر الشروط التالية:

1. **غير معنوية المعلمة للحقوق الجمركية.**
2. **اشارة المعلمة β_2 لسعر الصرف موجبة عكس النظرية الاقتصادية والتي تقول علاقة عكسية.**
3. **وعدم تحقيق فرض عدم وجود الارتباط الذاتي.**

الفرع الثاني: دراسة النموذج الثاني

بعد حذف المتغيرDD اصبح PIB غير معنوي، وعند خذفنا TCH بقي DDغير معنوي وعند حذف المتغيرين (DD وTCH)معا، تم تقدير المعادلة الجديدة باستعمال طريقة المربعات الصغرى، بالاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LOG(M)
Method: Least Squares
Date: 02/22/15 Time: 21:49
Sample: 1980 2012
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.22721	1.623911	8.145279	0.0000
LOG(PIB)	0.313146	0.072923	4.294195	0.0002
LOG(PP)	0.413191	0.053121	7.778320	0.0000
LOG(RC)	0.151935	0.019412	7.827063	0.0000
LOG(TCV)	-0.529461	0.069931	-7.571230	0.0000

R-squared	0.982237	Mean dependent var	23.30753
Adjusted R-squared	0.979699	S.D. dependent var	0.590655
S.E. of regression	0.084158	Akaike info criterion	-1.973522
Sum squared resid	0.198310	Schwarz criterion	-1.746778
Log likelihood	37.56311	Hannan-Quinn criter.	-1.897230
F-statistic	387.0670	Durbin-Watson stat	1.418075
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEVIEWS7

أولا: تقدير معادلة النموذج

بعد إدخال اللوغاريتم على كل المتغيرات، وكتابة المتغير LogM بدلالة المتغيرات السابق ذكرها بعلاقة خطية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع سنحاول أن نعطي النتائج المتحصل عليها بعد إجراء تقديرنا لمعادلة هذا النموذج إلى جانب اختبارات الرتبة الأولى والممثلة في معامل التحديد المعدل ($\overline{R^2}$)، إحصائية ستيودنت (t) وإحصائية فيشر (F)، وهذا بعد استخدام برنامجEviews7 الذي كان لنا مساعدا في تبسيط ذلك الحجم الهائل من العمليات الحسابية المعقدة جدا، وبالخصوص في ظل تعدد المتغيرات المستقلة والتي تجاوزت الثلاثة .

Log M = 13.22 + 0.31Log PIB + 0.41LogPP + 0.15LogRC - 0.52LogTCV

Std-Error :	**(1.62)**	**(0.07)**	**(0.05)**	**(0.01)**	**(0.06)**
t-Statistic:	**(8.14)**	**(4,29)**	**(7.77)**	**(7,82)**	**(-7.57)**

Adju R squared ($\overline{R^2}$)= 0.979699

F- Statistic = 387.0670

Test Durbin Watson 1.418075

أما عن إحصائية ستيودنت الجدولية ($t_{tab}=t_{5,\ 0,975}=2,048$) [**انظر الملحق رقم 04**].

هذا إلى جانب إحصائية فيشر الجدولية ($F_{tab}=F_{28\ ,\ 4,\ 0,95}=2,71$) [**انظر الملحق رقم 05**].

ثانيا: تقييم النموذج (تحليل النتائج و اختبار الفرضيات):

في هذه المرحلة سوف تعتمد على النتائج الموضحة سابقا والخاصة باختبارات الرتبة الأولى كما يلي:

أ- اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية

سنتأكد من صحة النموذج اقصاديا، باعتبار أن أصل الدالة في نموذجنا آسية فإن معاملات النموذج المقدر تمثل مرونات هذه المتغيرات بمعنى:

$$E = \frac{\Delta Y}{\Delta X} \times \frac{X}{Y}$$

حيث Y : يمثل المتغير التابع

X : يمثل المتغير المستقل

المتغير PIB: $E_M^{PIB} = \hat{\beta}_1 = 0.31$

نلاحظ أن معامله (مرونة الواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام) اِكتسب إشارة موجبة (0. 31+) وهذا ما يدل على أن للإنتاج الداخلي الخام علاقة طردية مع الواردات، أي كلما ارتفع PIB ارتفع الطلب على الواردات.

من خلال النموذج تكون العلاقة بين PIBوM كالتالي:

- كلما ارتفع PIB بـ1% ارتفع M بـ0.31%.

المتغير TCV: $E_M^{TCV} = \hat{\beta}_3 = -0.52$

نلاحظ أن معامله اكتسب اشارة سالبة (0.52-) وهذا يوضح العلاقة العكسية الموجودة بين MوTCV إذن ارتفاع معدل التغطية يعني زيادة الصادرات يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات لأن ارتفاع TCVبـ1% يؤدي إلى انخفاض M بـ0.52%.

المتغير PP: $E_M^{PP} = \hat{\beta}_4 = 0.41$

إن الإشارة التي اكتسبها معامل هذا المتغير موجبة (0.41+) وهذا راجع إلى كون هذا الأخير له علاقة طردية مع قيمة الواردات.

– إذا ارتفع سعر البترول بـ 1% ترتفع قيمة الواردات بـ 0.41%، وهذا مما يدل الاعتماد الكبير لإيرادات الدولة على مداخيل المحروقات.

المتغير RC: $E_M^{RC} = \hat{\beta}_5 = 0.15$

$\hat{\beta}_5$ يحمل إشارة موجبة وهذا دلالة على العلاقة الطردية الموجودة بين احتياطي الصرف والطلب على الواردات.

الحد الثابت (**c**):وإشارته موجبة (+13.22) فاحتمال انعدام المتغيرات المستقلة ($x_4,x_3,x_2.x_1$,) تكون قيمة المواد المستوردة تساوي 13.22 مليون دولار، هذا ما يفسر انه لابد للاقتصاد الوطني ان يستورد.

ب– اختبار النموذج من الناحية الاحصائية

***اختبار جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد المعدل** ($\overline{R^2}$): بالنظر إلى معامل التحديد المعدل والذي بلغت قيمته 0.979899، فإن هذا يعني أن 97.98 % من التغير في قيمة الواردات الجزائرية يمكن تفسيره بالتغير في مختلف العوامل الاقتصادية الكلية مجتمعة (الناتج المحلي الإجمالي الخام، احتياطي الصرف، معدل التغطية، سعر البترول) والباقي يمكن تفسيره بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

***اختبار معنوية النموذج :**

هذا الاختبار يمكننا من فحص معنوية المعالم المقدرة، الذي يقيس تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع (الواردات)، ويعتمد على المقارنة بين القيمة المحسوبة $|Tc|$ المستخرجة ببرنامج Eviews، والقيمة المجدولة (T^{α}_{N-k}) المقروءة من جدول ستودنت مع درجة حرية (n-k)حيث n تمثل عدد الملاحظات وتساوي33 وk تمثل عدد المتغيرات المفسرة وتساوي 5.

إذا كانت: $|T_c| \rangle T_{n-k}^{\alpha/2}$ نرفض فرضية H0، βi معنوي يختلف عن الصفر عند درجة المعنوية α=5%.

*** وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين تغير قيمة الواردات الجزائرية والعوامل الاقتصادية الكلية التالية:**

الناتج المحلي الإجمالي الخام: لقد أثبت النموذج انه توجد دلالة إحصائية (معنوية المعلمة B_1) بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الخام وقيمة الواردات الجزائرية وهذا نتيجة أن:

$t_{calcul}=4,29>t_{tab}=2,048$ وهو ما يعني بعبارة أخرى رفض فرضية العدم(H_{01}) وقبول الفرضية البديلة (H_{11}) بمستوى ثقة 95%.

سعر البترول: لقد أثبت النموذج بوجود دلالة إحصائية (معنوية المعلمة B_3) بين سعر البترول وقيمة الواردات الجزائرية وهذا نتيجة أن:

$t_{calcul}=7,77>t_{tab}=2,048$ وهو ما يعني بعبارة أخرى رفض فرضية العدم(H_{03}) وقبول الفرضية البديلة (H_{13}) بمستوى ثقة 95%.

احتياطي الصرف: لقد أثبت النموذج بوجود دلالة إحصائية (معنوية المعلمة B_5) بين مستوى احتياطي الصرف وقيمة الواردات الجزائرية وهذا نتيجة أن:

$t_{calcul}=7,82>t_{tab}=2,048$ وهو ما يعني بعبارة أخرى رفض فرضية العدم(H_{05}) وقبول الفرضية البديلة (H_{15}) بمستوى ثقة 95%.

*** وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين تغير قيمة الواردات الجزائرية العوامل الاقتصادية الكلية التالية:**

معدل التغطية: لقد أثبت النموذج انه توجد دلالة إحصائية (معنوية المعلمة B_4) بين معدل التغطية وقيمة الواردات الجزائرية وهذا نتيجة أن:

$|t_{calcul}\ 7,57| > t_{tab}= |2,048|$ وهو ما يعني بعبارة أخرى رفض فرضية العدم(H_{04}) وقبول الفرضية البديلة (H_{14}) بمستوى ثقة 95%.

* **المعنوية الكلية للنموذج:** هذا الاختبار يمكننا من فحص المعنوية الكلية للنموذج، بعد المقارنة بين القيمة المحسوبة Fcالمستخرجة ببرنامج Eviews، والقيمة المجدولة المقروءة من جدول فيشر:

بمقارنة $F_C = \frac{R^2/k-1}{(1-R^2)/(n-k)} = 387.0670$ مع القيم المجدولة بدرجتي حرية (n-k=28)و (k-1) ، حيث(k=5) ولمستوى معنوية α=5%، وعليه قد أظهر الاختبار العام للدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار مدى ملائمته في تمثيل أو تفسير آلية التأثير والعلاقة بين مختلف العوامل الاقتصادية الكلية وقيمة الواردات الجزائرية، حيث $F_{calcul}=387.0670>F_{tab}=2,71$ وهو ما يعني أن النموذج معنوي ككل بدرجة ثقة 95%، أي نرفض فرضية العدمH0 أي يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم إذن النموذج ذو معنوية كلية فالمتغيرات المفسرة تؤثر في النموذج.

ت- اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحيةالإحصائية والاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به، وفي الاخيرسيتم اختبار مدى صلاحيته للتنبؤ.

❖ **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء(Test Durbin Watson):**

[**انظر الملحق رقم 06**] $dL = 1.193$ و $du = 1.730$

إذن : $DW = 1.418$ قيمة $dL < DW < du$

و هو مجال الشك (مجال اللاحسم) في عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

وعليه سنقوم باجراء اختبارBreusch-Godfrey للكشف على الارتباط ذاتي للأخطاء، من خلال اختبار البواقي كمتغير تابع والبواقي المبطئة للفترتين :

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.046955	Prob. F(2,26)	0.1494
Obs*R-squared	4.489249	Prob. Chi-Square(2)	0.1060

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEVIEWS7

من خلا الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمال تساوي0.1494 وهي بذلك اكبر من 0.05 %وعليه لا يوجد ارتباط ذاتي، بالإضافة إلى ان F_{26}^{2} 3.37=الجدولية وهي اكبر من المحسوبة وعليه لا يوجد ارتباط ذاتي.

❖ **اختبار تجانس تباين الأخطاء (test de White) :**

نقدر باستعمال طريقة المربعات الصغرى النموذج التالي:[1]

$$YI = \beta 0 + \beta 1 \ PIBi + \beta 2 \ PPi + \beta 3 \ RCi + \beta 4 \ TCVi + \xi i.$$

$$e_i^2 = \beta_{1\ PIBi} + \alpha_{1\ PIBi}{}^2 + \beta_{2\ PPi} + \alpha_{2\ PPi}{}^2 + \beta_{3\ RCi} + \alpha_{3\ RCi}{}^2 + \beta_{4\ TCVi} + \alpha_{4\ TCVi}{}^2 + \mu_i$$

اختبار الفرضية يكتب كالأتي:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \alpha_3 = \beta_3 = \alpha_4 = \beta_4 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq \beta_1 \neq \alpha_2 \neq \beta_2 \neq \alpha_3 \neq \beta_3 \neq \alpha_4 \neq \beta_4 \neq \neq 0 \end{cases}$$

باستعمال برنامج EVIEWS تحصلنا على النتائج التالية :

[1] Bourbonnais Régis, Op-Cit, P 147.

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.681952	Prob. F(14,18)	0.1487
Obs*R-squared	18.70305	Prob. Chi-Square(14)	0.1766
Scaled explained SS	28.41560	Prob. Chi-Square(14)	0.0125

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS7

الإحصائية LM تتبع توزيع Khi Deux بدرجة حرية p =14 [**انظر الملحق رقم 07**].

$$LM = NR^2 = 18.70305 < X_{14}^2 = 23.6848$$

إذن نقبل فرضية H0 التي تنص على وجود تجانس تباين الأخطاء عند درجة المعنوية α=0.05 .

❖ **اختبار الارتباط الخطي(اختبار Klein)** :

لقياس وجود الارتباط الخطي بين المتغيرات المفسرة في النموذج الثاني نستعمل اختبار Klein حيث يقارن معامل التحديد R^2 المحسوب على هذا النموذج مع معاملات الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة وذلك كما يلي :

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Coefficient Covariance Matrix

	C	LOG(PIB)	LOG(PP)	LOG(RC)	LOG(TCV)
C	2.637086	-0.116615	0.054216	0.014095	-0.047696
LOG(PIB)	-0.116615	0.005318	-0.002213	-0.000734	0.001682
LOG(PP)	0.054216	-0.002213	0.002822	-0.000254	-0.000575
LOG(RC)	0.014095	-0.000734	-0.000254	0.000377	-0.000717
LOG(TCV)	-0.047696	0.001682	-0.000575	-0.000717	0.004890

المصدر: من إعداد الطالب بواسطة برنامج EVIEWS7.

من خلال هذه المصفوفة نجد أن معامل التحديد R^2 =0.982237 أكبر من هذه المعاملات وبالتالي لا وجود لارتباط خطي ما بين المتغيرات (xi) (Multicolinéarité).

❖ **اختبار تأكيد النموذج**

بعدما قمنا بعرض النموذج ، نقوم باختبار تأكيد النموذج من خلال معرفة هل أن البواقي مستقرة أم لا ؟

أ– دراسة بواقي معادلة النموذج الثاني:

بتطبيق اختبار الجذر الأحادي (*ADF*) على بواقي المعادلة يوضح أنها مستقرة $t_{\hat{\phi}} = -4.37 < t_{tab} = -3.54$

مركبة الاتجاه العام غير معنوية، لأن (prob=0.20 > 0.05)

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.470868	0.0058
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 04/21/15 Time: 05:26
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.780696	0.174618	-4.470868	0.0001
C	-3.20E+08	3.25E+08	-0.984545	0.3325
@TREND("1980")	21210628	16376742	1.295168	0.2048

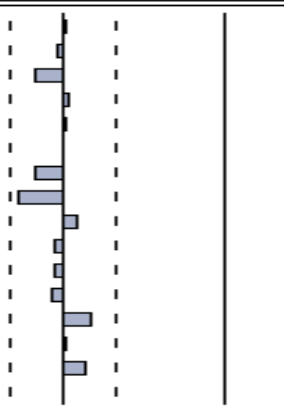
R-squared	0.392776	Mean dependent var	17126600
Adjusted R-squared	0.353601	S.D. dependent var	1.13E+09
S.E. of regression	9.11E+08	Akaike info criterion	44.18124
Sum squared resid	2.57E+19	Schwarz criterion	44.31592
Log likelihood	-748.0811	Hannan-Quinn criter.	44.22717
F-statistic	10.02601	Durbin-Watson stat	1.940225
Prob(F-statistic)	0.000438		

المصدر: من إعداد الطالب بواسطة برنامج EVIEWS7.

كذلك من الـ correlogramme نجد أن كل القيم موجودة داخل مجال الثقة.

Correlogram of RESID

Date: 04/21/15 Time: 22:09
Sample: 1980 2014
Included observations: 34



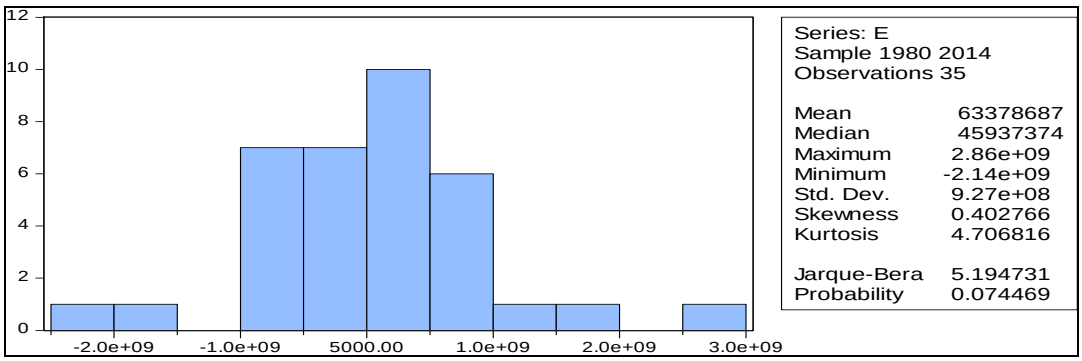
Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.023	0.023	0.0189	0.891
		2	-0.025	-0.026	0.0434	0.979
		3	-0.175	-0.174	1.2513	0.741
		4	0.038	0.046	1.3102	0.860
		5	0.020	0.010	1.3265	0.932
		6	0.006	-0.024	1.3281	0.970
		7	-0.185	-0.175	2.8811	0.896
		8	-0.289	-0.296	6.8110	0.557
		9	0.086	0.087	7.1744	0.619
		10	-0.056	-0.148	7.3334	0.694
		11	-0.054	-0.168	7.4890	0.758
		12	-0.075	-0.050	7.7998	0.801
		13	0.176	0.144	9.6061	0.726
		14	0.022	-0.061	9.6359	0.788
		15	0.135	0.012	10.819	0.765
		16	-0.008	-0.004	10.823	0.820

المصدر: من إعداد الطالب بواسطة برنامج EVIEWS7.

ب –اختبار التوزيع الطبيعي: نقوم خلال هذا الاختبار بمعرفة هل أن البواقي ε_t تخضع للقانون الطبيعي أم لا.

من أجل هذا يمكننا أن نستعين باختبارات Jarque-Bera, Kurtosis, Skewness. لكننا سنستعمل اختبار Jarque-Bera.

- إختبار Jarque-Bera



المصدر: من إعداد الطالب بواسطة برنامج EVIEWS7.

من أجل اختبار فرضية العدم (سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي H_0)

نقوم بمقارنة بحساب جاك بيرا الحسوبة مع $\chi^2_{0.05}(2)$ الجدولية ومنه: $\chi^2_{0.05}(2) = 5.991 > \mathbf{5.1947}$

و منه نقبل فرضية العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي) عند مستوي معنوية 5%.

❖ **فيما يخص استقرار معالم النموذج (test de Show)** :

إن النموذج الخطي المختار لا يمكن اعتباره نموذج قياسي صالح لاستعمال ما لم نتأكد من مدى صلاحيته على طول فترة الدراسة (1980-2012) ، لهذا لابد من إجراء اختبار آخر وهو اختبار *Chow* لمعرفة مدى إستقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه، وكما تم ذكره سابقًا أن هذا الاختبار يساعد الكشف عن نقطة الانعطاف وهي نقطة زمنية حدثت فيها تغيرات اقتصادية كانت أم سياسية واجتماعية، وحسب الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري يمكن أن نفترض وجود نقطة انعطاف للنموذج المتحصل عليه، حيث تمثلت النقطة هي سنة 2005 وهي السنة التي تزامنت مع دخول اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية حيز التنفيذ، وباعتبار الشريك الأول في تموين الجزائر بنسبة تفوق على أكثر من 50%من الواردات.

وباستعمال برنامج **EVIEWS** تحصلنا على النتائج التالية :

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Chow Breakpoint Test: 2005
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1980 2012

F-statistic	0.498089	Prob. F(5,23)	0.7744
Log likelihood ratio	3.392715	Prob. Chi-Square(5)	0.6397
Wald Statistic	2.490447	Prob. Chi-Square(5)	0.7779

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS7

بمقارنة F_t الجدولية التي تساوي 2.64 بدرجتي حرية (n-2k- 2=23) (k=5) عند مستوى المعنوية α=0.05 مع القيمة المحسوبة نجد أن $F_c < F_t$ ، بالإضافة إلى أن قيمة الاحتمال تساوي0.7744 وهي بذلك اكبر من 0.05%، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض بالفرضية البديلة أي أن النموذج مستقر إلى غاية سنة 2005 وبالتالي فإن سنة 2005 لا تعتبر نقطة انعطاف.

❖ **التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج التقدير:**

بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية ثم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج من الناحية القياسية، سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ للسنتي 2013-2014.

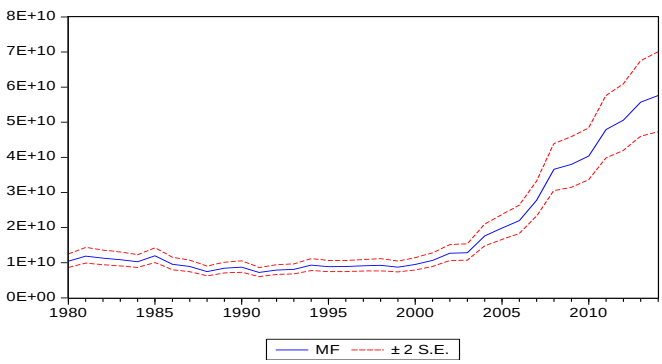
استخدام النموذج للتنبؤ

بالرغم من أن هذا النموذج له مقدرة تفسيرية مقبولة وهذا يتبين من خلال معامل التحديد والمقدر بـ0.9822 وأن معلمات النموذج لها معنوية اقتصادية إحصائية كما وسبق أن أثبتنا ذلك، إلا أن مقدرة النموذج المتحصل عليه على التنبؤ قد تكون محدودة، لذا توجب اختبار مقدرة النموذج المتحصل عليه على التنبؤ.

اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

يمكن اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل كما يوضحه الجدول التالي:

الشكل رقم(3-5): يوضح عملية التنبؤ للواردات الجزائرية للسنتي 2013-2014



Forecast: MF
Actual: M
Forecast sample: 1980 2014
Included observations: 35

Root Mean Squared Error	9.16E+08
Mean Absolute Error	6.75E+08
Mean Abs. Percent Error	5.300520
Theil Inequality Coefficient	0.019121
Bias Proportion	0.004785
Variance Proportion	0.018297
Covariance Proportion	0.976918

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS7

يلاحظ أن النموذج له مقدرة تنبؤية مقبولة وهذا من خلال معامل ثيل إذ يلاحظ أنه قريب من الصفر حيث قدر بـ U_t=0.019121ما يشير إلى النموذج له مقدرة تنبؤية بقيمة الواردات تكون مقبولة نوع ما.

السنوات	M المقدرة	Mالفعلية	الفرق
2013	55737000000	55028000000	-709000000
2014	57600000000	58330000000	730000000

من خلال عملية التنبؤ فان قيمة التنبؤ في 2013 كانت المقدرة اكبر بالفعلية تقريبا ب 700 مليون دولار.

اما في سنة 2014 فكانت المقدرة اقل من الفعلية تقريبا بـ 730 مليون دولار، وهذا راجع لغياب احصائيات الرسمية للناتج الداخلي الخام، وانخفاض احتياطي الصرف بـ 15 مليار دولار من 2013 الى 2014 وكذلك انخفاض سعر البترول في الثلاثي الاخير من سنة 2014 الى دون 75.4دولار للبرميل الواحد.

نتيجة: بعد النتائج المتحصل عليها من التحليل الإحصائي والاقتصادي والاختبار القياسي نقول أن النموذج الثاني مقبول إحصائيا وصالح للتنبؤ.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية القياسية لواردات الجزائرية بالوقوف عند أهم العوامل والمؤثرات التي تؤثر وتتأثر بها، وتم تعرضنا في المبحث الأول الى تحديد اهم العوامل التي تمكن ان تؤثر في قيمة الواردات الجزائر بالاضافة الى الاطار النظري للاقتصاد القياسي واستخداماته من حيث مفهومه أهدافه ومنهجية البحث فيه، ودراسة نماذج الانحدار الخطي سواء البسيط أو المتعدد والانحدار الغير الخطي، أما فيما يخص المبحث الثاني تناولنا فيه تقدير النموذج واختبار الصلاحية لنموذج الخطي المتعدد لأنه يوافق دراستنا، فتم شرح أولا تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، تقدير مجال الثقة وفي الأخير يتم التعرف على مشاكل الاقتصاد القياسي التي يواجها كل باحث وطرق معالجتها ومن بينها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء في فترات مختلفة الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ .

وفي المبحث الثالث قمنا بالدراسة القياسية لتطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1980 – 2012 حتى نتمكن من تفسير آلية التأثير والعلاقة بين مختلف العوامل الاقتصادية الكلية والواردات الجزائرية بما يتلاءم ويتوافق مع النظرية الاقتصادية، قمنا ببناء نموذج قياسي وكانت نتائجه الاحصائية مرفوضة في النموذج الأول حيث ان الحقوق الجمركية لا تؤثر في الواردات الجزائرية، وكذا علاقة سعر الصرف وقيمة الواردات جاءت موجبة عكس النظرية الاقتصادية والتي تبين ان العلاقة بينها علاقة عكسية،كذلك نتيجة اختبار الارتباط الذاتي وقعت في مجال الشك (مجال اللاحسم) في وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، وعليه قمنا في النموذج الثاني بإزالة عامل الحقوق الجمركية وسعر الصرف كانت نتائجه ايجابية كثيرا، حيث كانت مختلف العوامل الاقتصادية الكلية مجتمعة (الناتج المحلي الإجمالي الخام، سعر الصرف، معدل التغطية واحتياطي الصرف وسعر البترول) أكثر تفسيرا لحركة قيمة الواردات الجزائرية بنسبة 98,22%، وهو ما يجعل من هذه العوامل أكثر مساهمة في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة للمحافظة على استقرار الميزان التجاري الجزائري ومن ثم الاقتصاد ككل، وأخيرا استخدمنا النموذج للتنبؤ بقيمة الواردات الجزائرية لسنتي 2013 و2014 فكانت نتائجه مقبولة بالنسبة للسنة 2013، فكانت المقدرة اكبر من الفعلية بـ 700 مليون دولار، اما بالنسبة للسنة 2014 فكان العكس فقد قمنا بوضع الناتج الداخلي الخام تقريبا فقط للغياب الاحصائيات الرسمية، فكان الاختلاف في حدود 700 مليون دولار الفعلية والمقدرة وعليه يمكن استخدامه في التنبؤ.

الخاتمــة العامــة

الخاتمة العامة:

تعلب التجارة الخارجية دورا اساسيا في العلاقات الاقتصادية مع الخارج، كما تعتبر دافعا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية، إنها الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطور لهذه العلاقات، فهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، وتشهد العقود الأخيرة نمو هائلا للتجارة الدولية، وتحولات جذرية في ديناميكياتها وبنيتها، وفي طبيعة واتجاهات التبادل التجاري الدولي.

يرتكز تحليل التجارة كنشاط اقتصادي على تراكم أفكار ونظريات علمية وطروحات وتجارب سابقة مفسرة لنشاط التجارة الخارجية وهي تمر بالعديد من المراحل، من أهم هذا التراكم المعرفي والعلمي أفكار وطروحات التجاريين، الطبيعيين، ونظريات وقوانين الكتاب الكلاسيكيين، ثم نظريات ونماذج الاقتصاديين الحدثين وصولا إلى المرحلة الجديدة التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي من تطورات وتغيرات جذرية مست العديد من الجوانب، ودفعت الكثير من الدول إلى بحث سبل التعامل والتكيف والاندماج في الاقتصاد العالمي بما يخدم مصالحها ويضمن بقائها.

يخضع نشاط التجارة الخارجية في جميع البلدان سواء المتقدمة أو المتخلفة، إلى أحكام تشريعية وتنظيمية تضعها الأجهزة المختصة بغرض فرض رقابة على قطاع التصدير والاستيراد واحتكاره أو بغرض تحرير المبادلات التجارية التي لها علاقة مع العالم الخارجي وإزلة القيود التي تعيق تطورها ونموها.

وبالتالي تلعب التجارة الخارجية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاد الدول، وتعتبر أهم مورد لتكوين الدخل الوطني، وفي جانبه تكوين العملة الصعبة لأنها تعتبر الطريق الأساسي لتصريف فائض الإنتاج الوطني وكذلك لتموين القطاع الإنتاجي بالمواد الأولية والمنتجات الصناعية والاستهلاكية والآلات والأجهزة.

اما قطاع التجارة الخارجية في الجزائر فدوره مهما جدا على صعيد الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام وتلبية حاجات الاقتصاد الأساسية من سلع متعددة، حيث عرف تسيير هذا القطاع منذ الاستقلال انتهاج استراتيجية التخطيط التنموي الهادفة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكن تبني مثل هذه الاستراتيجية يقتضي إتباع سياسة تجارية حمائية كالحقوق الجمركية ونظام حصص الاستيراد بالإضافة إلى الرقابة على الصرف التي تسمح بالملاءمة بين التدفقات المالية وتدفقات السلع والخدمات بين الجزائر وبقية دول العالم .

إن انخفاض أسعار البترول وتدهور قيمة الدينار الجزائري سنة 1986 بين بوضوح تدهور النموذج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر عقب الاستقلال، فهذه الأزمة أدت بالجزائر إلى مراجعة سياستها التجارية، وأصبحت تعمل على تحرير التجارة الخارجية، حيث قامت بعدة إصلاحات على اقتصادها الوطني بهدف إرساء قواعد وأسس نظام اقتصاد السوق،

ومن اجل الاندماج والاستفادة من التطورات التي بلغها الاقتصاد العالمي، قررت الجزائر أن تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة لخلق بيئة تجارية أكثر انفتاحا وتحررا، وتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي 2005.

وقد لاحظنا من خلال دراستنا أن محاولة الجزائر تطوير اقتصادها وانفتاحها على العالم الخارجي لم يؤدي إلى تحقيق كل الأهداف المرجوة بالرغم من تحقيق بعض النتائج على المستوى الكلي كتخفيض معدلات التضخم، تقليص عبء المديونية، كذا تحسين الوضعية المالية لها بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بتكوينها لاحتياط يغطي فترة استيراد معتبرة اربعة (4) سنوات. ذلك أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني من مشاكل واختلالات هيكلية عديدة والتي لا تسمح له حاليا بمواجهة تحديات هذا الانفتاح الاقتصادي، وبالتالي سوف تكون آثاره غير ملائمة أو بالأحرى سلبية ومع ذلك فقد عرفت وضعية الاقتصاد الوطني نوعا من التحسن نتيجة لبرنامج إعادة الهيكلة مع صندوق النقد الدولي وتوقيع اتفاق الشراكة من جهة، ولارتفاع أسعار البترول منذ 1999 من جهة أخرى.

ومن خلال عرضنا لتطور قطاع التجارة الخارجية من جانب الواردات اتضحت لنا الأهمية التي تكتسيها في التأثير على الاقتصاد الوطني حيث سجلنا خلال فترة الدراسة التزايد المستمر لحجمها خاصة مع تحرير التجارة الخارجية ويفسر هذا الارتفاع بشكل أساسي بالزيادة في واردات سلع التجهيز وبالأخص الصناعية منها التي بلغ متوسط نسبتها من مجمل حجم الواردات حوالي (34%) في حين بلغ متوسط نسبة مستوردات المواد الغذائية من إجمالي الواردات (25%) وهذا يعود إلى النمط الاستهلاكي الذي يتميز به المجتمع الجزائري.

ان الدراسة القياسية للواردات الجزائرية تمت من خلال نموذجين ، تم رفض النموذج الأول لعدم تحقيق الشروط اللازمة، من خلال عدم احصائية الحقوق الجمركية، وعدم تحقيق شروط النظرية الاقتصادية بالنسبة لسعر الصرف، فتم في النموذج الثاني بإبعادهما وتم تشكيل نموذج حقق كل الشروط الاقتصادية والاحصائية والقياسية، اما بالنسبة للمقدرة النموذج للتنبؤ فجاءت جيدة من خلال معامل ثيل وكذا نسبة الخطأ بين النتيجة المقدرة والفعلية جاءت مقبولة.

1 نتائج اختبار الفرضيات:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي على مستويين هي:

❖ **وفقًا لنتائج التحليل النظري يتضح لنا:**

فيما يخص الفرضية الأولى صحيحة التي تنص على أن التجارة الخارجية عامل من عوامل توسيع التخصص والتقسيم الدولي للعمل، الأمر الذي اتفقت عليه جل مدارس الفكر الاقتصادي لان تطور التجارة الخارجية جاء نتيجة تراكم أفكار ونظريات علمية، من أهم هذا التراكم المعرفي والعلمي أفكار وطروحات الكلاسيكيين، ونظريات وقوانين الكتاب

المدرسة النيوكلاسيكية، وتطوير مناهج التكنولوجية واقتصاديات الحجم والتمايز في المنتوج والتبادل اللامتكافئ، وأقرت هذه الدراسات نتيجة لذلك نمط التخصص والتبادل الدولي التالي:

تتمتع الدول الصناعية المتقدمة بمزايا نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج (سلع كثيفة التكنولوجية)، لارتفاع نسبة المبالغ المنفقة على البحث والتطوير، كما تتمتع البلدان الصناعية الأخرى الأقل تقدما والدول الآخذة في النمو، بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع هكشر-أولين كثيفة رأس المال فيما يخص المجموعة الأولى، وكثيفة العمل فيما يخص المجموعة الثانية.

الفرضية الثانية ليست صحيحة حيث نجد أن الفكر الاقتصادي في مجال تنظيم التجارة الخارجية قد عرف مذهبين أساسيين: أحدهما يتعلق بمذهب الحرية، حيث يدعو إلى حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من دولة لأخرى، وترك التجارة حرة دون قيود، وله حججه في ذلك.

أما المذهب الثاني فيدعو إلى تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية، من خلال فرض نظم وقيود على الصادرات والواردات بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة، وله حججه في ذلك، غير أن إتباع سياسة حرية كاملة، أو حماية مطلقة، أمر نادر الحدوث بل أن الدولة تتبع في سياستها التجارية مزيجا من الحرية والتدخل.

الفرضية الثالثة صحيحة فلقد اقتصرت السياسة التجارية للجزائر على ثلاث مراحل بعد نيلها استقلالها، فكانت في الفترة 1962-1969 عبارة عن إجراءات رقابية للتجارة الخارجية، اما في الفترة الثانية1970-1989فطبقت الدولة سياسة نظام الاحتكار على تقييد الواردات من خلال فرض برنامج عام سنوي للاستيراد بحيث لا يتجاوز مبلغه مقدار الغلاف المالي السنوي المخصص لتمويل الواردات، حيث يتوزع على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

اما الفترة الثالثة 1990-1994 فطبقت خلالها ثلاثة سياسات فكانت مرحلة التحرير المقيد 1990-1991، ثم مرحلة إعادة مراقبة التجارة الخارجية 1992-1993، ولقد استكملت الجزائر منذ 1994 إجراءات تحرير تجارتها الخارجية.

❖ **اما الفرضية الرابعة وفقًا لنتائج التحليل القياسي السابق يتضح لنا:**

المتغيرPIB: مرونة الواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام اِكتسب إشارة موجبة(**0.31+**) وهذا ما يدل على أن للإنتاج الداخلي الخام علاقة طردية مع الواردات، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.

المتغيرTCH: مرونة الواردات بالنسبة سعر الصرف نلاحظ إن معامله يحمل إشارة موجبة (**0.08+**)، إذن ارتفاع الأسعار لا يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات لأن ارتفاع **TCH** بـ**1%** يـــؤدي إلى ارتفاع **M** بـ**0.08%**، حيث أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي للواردات وإجمالي الواردات، بحيث انه كلما ارتفعت قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي فإن إجمالي الواردات الجزائرية من المفترض انخفاضها، وذلك بسبب ارتفاع اسعار السلع الاجنبية بالنسبة للسلع المحلية، ولكن بسبب أن معظم الواردات الجزائرية هي عبارة عن سلع استهلاكية ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها فان قيمة الواردات سوف لا تنخفض، وكذلك لان الواردات الجزائرية تحتوي على المواد الخام التي تدخل في الصناعة الجزائرية ولا يوجد بديل محلي لها لذا فان المستهلك لا يمكنه الاستغناء عنها.

المتغيرPP: إن الإشارة التي اكتسبها معامل مرونة الواردات بالنسبة للسعر البترول موجبة (**0.41+**) وهذا راجع إلى كون هذا الأخير له علاقة طردية مع قيمة الواردات، وهذا مما يدل الاعتماد الكبير لإيرادات الدولة على مداخيل المحروقات.

المتغيرTCV: مرونة الواردات بالنسبة للمعدل التغطية نلاحظ أن معامله اكتسب اشارة سالبة (**0.52–**) وهذا يوضح العلاقة العكسية الموجودة بين**M** و**TCV**إذن ارتفاع معدل التغطية يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.

المتغيرRC: مرونة الواردات بالنسبة احتياطي الصرف يحمل إشارة موجبة وهذا دلالة على العلاقة الطردية الموجودة بين احتياطي الصرف والطلب على الواردات، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.

المتغيرDD: الحقوق الجمركية احصائيا كانت النتيجة انه لا تؤثر الحقوق الجمركية في قيمة الواردات الجزائرية، وهذا عكس النظرية التي تقول انه هناك علاقة عكسية بين الواردات والحقوق الجمركية.

الاقتراحات والتوصيات :

وعليه سوف نقوم بتذكير بعبارة قالها الدكتور عبد الرشيد بن ديب عن الجزائر بسبب تخصصها في انتاج المحروقات قبل اعطاء الاقتراحات والتوصيات" إن الأزمة في نظام الريع في الجزائر هي الصراع بين عالم قديم لا يريد أن يموت وعالم جديد لا يريد أن يولد".

ومن جملة الاقتراحات والتوصيات ما يلي:

- ✓ تبني مجموعة من الاستراتيجيات التي تقوي قدرتها التنافسية كشريك تجاري.
- ✓ الحد من الآثار السلبية الناتجة عن دخولها في اتفاقيات تجارية مع دول أخرى، ذات فرص غير متكافئة.

- ✓ ضرورة استكمال الإجراءات اللازمة لحماية الصناعة المحلية من إغراق الواردات الصينية للسوق الجزائرية. والممارسات الغير السليمة والتي شرعت فيها وزارة التجارة فيما يخص صناعة الغزل والمنسوجات والجلود والأغطية ، والتي لا تحتاج إلا مزيدا من الاهتمام وبإمكانها أن تكون منافسة للسلع الأجنبية.
- ✓ العمل على تسهيل استيراد المدخلات والمنتجات الوسيطة غير مماثلة للمنتج الجزائري، والتي تحتاج إليها الصناعات الجزائرية.
- ✓ ينبغي تعزيز الطلب على العمالة المحلية.
- ✓ رفع الإنتاجية من خلال تنمية القدرة التكنولوجية الذاتية، وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير.
- ✓ زيادة الاستثمارات في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تستوعب مزيد من العمالة لتحقيق النمو و للقضاء على البطالة.
- ✓ تحويل الجامعات إلى حاضنات تدعم القدرة التنافسية للمشروعات.
- ✓ تنويع الصادرات خارج المحروقات وذلك لتجنب الآثار السلبية لأحادية التصدير(تذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية) كما يؤدي الى تدهور في الايرادات وبالتالي الوقوع في المديونية من جديد.
- ✓ تطوير أنظمة الجمارك للحد من التهريب.
- ✓ الاستفادة من الأرض كون الجزائر بلاد زراعي ويتمتع بالمناخ المناسب للزراعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في القمح.

قائمــة المراجــع

مراجع باللغة العربية

أولا الكتب:

1. أحمد جامع، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.

2. إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة،" **مبادئ الاقتصاد الدولي**"، المكتب الجامعي الحديث،مصر، 2007.

3. جمال الدين لعويسات، "**العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**"، دار الهومة، الجزائر،2000.

4. جمال جويدان الجمل، "**التجارة الدولية**"، مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، عمان الأردن، 2010.

5. حسام علي داود وآخرون، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، ط 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

6. حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، عمان الأردن.

7. حمدي عبد العظيم،" **اقتصاديات التجارة الدولية**"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

8. خالد محمد السواعي، "**EViews والقياس الاقتصادي**"، ط 1، دار الكتاب الثقافي، عمان – الاردن، 2012.

9. زينب حسين عوض الله،" **الاقتصاد الدولي(نظرة عامة على بعض القضايا)**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998.

10.سامي خليل،" **الاقتصاد الدولي– نظرية التجارة الدولية–**"،ج1،دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 2001.

11. سامي خليل،" **الاقتصاد الدولي**"، دار النهضة العربية، القاهرة،2005 .

12. سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، ج1، ط2، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993.

13. سامي عفيفي حاتم،" **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية**"، ج 3، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005.

14.سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي –مدخل في اتخاذ القرارات–**، مصر، الإشعاع، 1997.

15. سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا،" **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2005.

16. السيد محمد أحمد السريتي، "**التجارة الدولية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر،2009.

17.صالح تومي، "**مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**"، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

18.صالح تومي،" **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار أسامة ، الجزائر2013.

19.صالح تومي،" **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**"، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

20.عادل أحمد حشيش وآخرون ،"**أسياسيات الاقتصاد الدولي**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،1998.

21.عبد الباسط وفا،" **سياسة التجارة الخارجية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

22.عبد الرحمن يسرى أحمد ،" **الاقتصاديات الدولية**"، الدار الجامعة، الاسكندرية مصر2000.

23.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

24.علي عبد الفتاح أبو شرار، "**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**"، ط 2، دار الميسرة، الأردن، 2010.

25.علي مكيد،" **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007.

26.عمر صخري،" **التحليل الاقتصادي الكلي**"، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

27.فروخي جمال، **نظرية الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990.
28.فليح حسن خلف، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، ط 1، مؤسسة البيارق للنشر، الأردن، 2004.
29.كامل بكري واخرون، "**الموارد واقتصادياتها**"، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1986.
30.كامل بكري، "**الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**"، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية مصر، 1995.
31.مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد الدولي المعاصر**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
32.محمد عبد العزيز عجيمة محمد على الليثى،" **التنمية الاقتصادية مفهومها–نظرياتها–سياساتها**"، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر،2007.
33.محمد لطفي فرحات، **مبادئ الاقتصاد القياسي قياس العلاقات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية، ليبيا،2004.
34.محمود رضا فتح الله، " **اقتصاديات الطلب على الواردات، النظرية –السياسات –منهجية القياس**"، دار النهضة العربية، القاهرة،2006.
35.محمود يونس،" **اقتصاديات دولية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2000.
36.موسى سعيد مطر وآخرون،" **التجارة الخارجية**"، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001.
37.مولود حشمان، **نماذج وتقنيات التنبؤ على المدى القصير**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2002.
38.نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية مصر، 2002.
39. هجير عدنان زكي أمين،" **الاقتصاد الدولي(النظرية والتطبيقات)**"، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2010.
40.وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003.
41.وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

أولا: الأطروحات

1. عبد العالي بورويس،" **تحليل التحول الى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي**"، اطروحة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2014.
2. حراق مصباح، "**تكييف النظام الجبائي والجمركي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة على ضوء موجات التحول الداخلية و الخارجية**"، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2011.
3. شقبقب عيسى،" **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري (1970–2005)**"، أطروحة دكتورة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009.
4. كبير سمية،" **سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، أطروحة دكتورة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008.

5. بوشنافة الصادق، "**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية–حالة مجمع صيدال–**"،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر ،2007.

6. بيبي يوسف،" **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**"، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007.

7. حمودي حاج صحراوي، " **قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية**" ، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف،2007 .

8. صرارمة عبد الوحيد،" **تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده**"، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة قسنطينة،2007.

9. ناجي بن حسين،" **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، أطروحة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة قسنطينة الجزائر،2007.

10. كمال بن موسى، "**المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**"، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005.

11. وصاف سعيدي، "**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق)**"، اطروحة دكتوارة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004.

12. عبد الرشيد بن ديب، "**تنظيم وتطور التجارة الخارجية**"، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2003.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. فيروز سلطاني،" **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2013.

2. بن جدو سامي، "**دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة1970–2009**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2011.

3. مارون زهرة، "**استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات– حالة الجزائر–**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة الشلف،2011.

4. عبد الغفار غطاس،" **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي(1990–2006)**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2010.

5. مدياني محمد،" **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970–2006)**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2009.

6. زاهي محمد الأمين، "**أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية وانضمامها ل OMC** "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

7. بهلولي فيصل، "**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009.

8. لخضر مداني،" **تطور سياسة التعرفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي)**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006.

9. مسغوني منى، "**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني لفترة الممتدة بين 1970-2001**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة الجزائر،2005.

10.مشدن وهيبة،" **أثر تغيرات البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2005.

11.العيدي خليفة،" **تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطوير ميزان المدفوعات الجزائري**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002.

12.بوطمين سامية، "**انضمام الجزائر على المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001.

13.شرفاوي عائشة،" **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية(حالة الجزائر)**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001.

14.بوشنافة الصادق ، "**تحرير التجارة الخارجية وأفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة- حالة الجزائر-**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001، ص120.

المجلات والملتقيات

1. محمد نجيب غزالي،" تقدير دالة الطلب على الواردات المملكة العربية السعودية(1969-1997)" ، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد و الإدارة** ، العدد(2) ،2000 .

2. محمد راتول،" الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، الشلف الجزائر، العدد4، 2006.

3. د/عابد العبدلي، " محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، العدد(32)،1428هـ/ 2007.

4. أحمد باشي، "الآثار المختلفة لاتفاق الشراكة الأوربية الاقتصادية الجزائرية"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004.

5. بربري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011.

6. بطاهر علي،" سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف الجزائر، العدد الأول، 2004.

7. بوشنافة الصادق،" أبعاد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني"، **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، جامعة البليدة،، العدد 2، 2008.

8. جميلّة الجوزي، "ميزّان المدفوعات الجزائري في ظل السع للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، **مجلة الباحث**، العدد2012،11.

9. رزيق كمال ومسدور فارس، "الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، مداخلة في الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة،21-22 ماي 2005.

10.ناصر دادي عدون و متناوي محمد،" انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل"، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 3، 2004.

11.زعباط عبد الحميد،"الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، 2004.

12. صالح تومي و عيسى شقبقب، "النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970-2002)»، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006.

13.صاولي مراد، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية :دراسة قياسية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 417، نوفمبر 2013.

القوانين والمراسيم:

1. الجريد الرسمية رقم16، القانون رقم90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
2. الجريدة الرسمية رقم 12 ، الصادرة بتاريخ1992/05/20.
3. المرسوم التنفيذي رقم05-458 المؤرخ في 30 نوفمبر 2005، الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية، المنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها.
4. المرسوم التنفيذي رقم13-141 المؤرخ في 10 أفريل 2013 .

المراجع باللغة الأجنبية

Livres :

1. B.GUILLOCHON, A.KAWECKI, **Economie Internationale Commerce Et Macro Economie**,7 e édition, Dunod, Paris, 2012.
2. Bourbonnais. Régis, (2004), **Econométrie**, Dunod, Paris, 5 e édition.
3. Hocine Benissad, **La réforme économique en Algérie**, 2e édition, opu, Alger, 1991.
4. Messerlin Patrick .A., **Commerce international**, Paris,Presses Universitaires de France,1998.
5. Michel Rainelli, **La nouvelle théorie du commerce international**, Alger, Casbah Edition, 1999.
6. Nachida Bouzidi**, Le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur,** opu, Alger 1988.
7. William Greene, **ECONOMETRIC ANALYSIS**, 7éme édition, Pearson, 2011.

Revues & Périodiques

1. Dornbusch R, **The case for Trade Liberalisation in Developing countries**, Journal of Economic Perspectives, Vol. 6, N01, 1992.
2. Economie européenne occasionnel .papers N° 6: mars 2004 .
3. Jean-Paul Rodrigue,**L'espace economique mondiale** , Québec, presses de l'Université du Québec,2000.
4. Leamer E.E. and R.M. Stern ,**Quantitative International Economics**, Allyn and Bacon, Boston, 1970
5. Murray Gibbs, **Les Politique commerciales**, Département Des affaires Economiques Et Sociales, New York, 2007.
6. P. KRUGMAN et autres, **économie internationale**, 8e édiction, Pearson éducation, 2008.
7. Paul R.krugman, Maurice obstfeld, **international economics**, sixith edition, worled student series, Boston, 2003.
8. Remend Bouret, **Relations économiques internationales**, McGrow-Hill, Québec, 1994.

Site internet

1. api.worldbank.org/v2/ar/country/dza?downloadformat=excel
2. ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp
3. http://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators
4. http://fr.wikipedia.org/wiki/Taux_de_couverture.
5. http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113343.
6. http://www.algerie-dz.com/article453.html
7. http://www.alriyadh.com/Contents/03-09-2003/Economy/EcoNews_7570.php
8. http://www.ao-academy.org/docs/The_International_Marketing_0812009.doc.
9. http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/ANNEE%202014.
10. http://www.hespress.com/international/191801.htm
11. http://www.ibisonline.net/Research_Tools/Glossary/GlossaryDisplayPage.aspx?TermId=569.
12. http://www.mincommerce.gov.dz/arab/
13. http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=moufawdatema
14. http://www.centronord sud .it/ materiale/country-algeria.htm.
15. http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/stat190213ar.pdf
16. http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers14/stataps181214ar.pdf
17. http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers10/annexe2acass.pdf.
18. http://www.ons.dz
19. www.bank-of-algeria.dz
20. www.centronord sud .it/ materiale/country-algeria.htm.
21. www.douane.gov.dz
22. www.mf.gov.dz

الملاحق

الملحق رقم(1): يوضح اهم عشر موردين الجزائر 2013

الوحدة: مليون دولار

البلد	القيمة	النسبة
الصين	6820	12,43%
فرنسا	6250	11,39%
ايطاليا	5646	10,29%
اسبانيا	5078	9,26%
ألمانيا	2863	5,22%
الولايات المتحدة الأمريكية	2355	4,29%
تركيا	2075	3,78%
الأرجنتين	1737	3,17%
البرازيل	1321	2,41%
الهند	1305	2,38%
مجموع الوارادت	55028	100%

الملحق رقم(2): يبن أهم الدول التي تستورد منها الجزائر سنة2014

الوحدة: مليون دولار

البلد	القيمة	النسبة
الصين	8197	14,05
فرنسا	6342	10,87
ايطاليا	4983	8,54
اسبانيا	4982	8,54
ألمانيا	3774	6,47
الولايات المتحدة الأمريكية	2858	4,90
تركيا	2123	3 ,64
الأرجنتين	1932	3,31
كوريا الجنوبية	1625	2,79
بريطانيا	1419	2,43
مجموع الوارادت	58 330	%100

الملحق رقم(3): جدول المعطيات الخاص بالدراسة القياسية

ANNEE	PIB* en dollars	M**en dollars	RC*** en dollars	DD**** M	TCH*****	TCV**%	PP*****
1980	42350000000	10552000000	3770000000	2826000000	3.8274	148	35.21
1981	44350000000	11259000000	3690000000	3465000000	4.3158	118	35.5
1982	45210000000	10743000000	2420000000	3409000000	4.5921	107	31.7
1983	48800000000	10415000000	1880000000	4039000000	4.7887	107	30.05
1984	53700000000	10292000000	1640000000	4633000000	4.9833	115	28.06
1985	57940000000	9840000000	2819000000	4639000000	5.0279	103	27.3
1986	63700000000	9213000000	1660000000	5158000000	4.7023	85	14
1987	66740000000	7056000000	1640000000	5351000000	4.8497	117	17.3
1988	59090000000	7323000000	900000000	4683000000	5.9147	111	14.5
1989	55630000000	9208000000	847000000	4337000000	7.6085	97	17.5
1990	62050000000	9684000000	724000000	4856000000	8.9575	117	23.5
1991	45720000000	7681000000	1480000000	3941000000	18.4728	158	21.1
1992	48000000000	8406000000	1450000000	3664000000	21.836	129	19.7
1993	49950000000	8788000000	1470000000	3671000000	23.3454	115	17.4
1994	42540000000	9365000000	2670000000	3403000000	35.0585	89	15.9
1995	41760000000	10761000000	2000000000	3668000000	47.6627	95	17.4
1996	46940000000	9098000000	4230000000	3818000000	54.7489	147	21.3
1997	48180000000	8687000000	8040000000	3765000000	57.7073	160	19.4
1998	48190000000	9403000000	6840000000	3863000000	58.7383	109	13.1
1999	48640000000	9164000000	4520000000	3399000000	66.5738	137	17.7
2000	54790000000	9173000000	12000000000	3558000000	75.2647	240	28.3
2001	54740000000	9940000000	18000000000	3920000000	77.2647	192	24.3
2002	56760000000	12009000000	23200000000	4737000000	79.685	157	25.2
2003	67860000000	13534000000	33100000000	5210000000	77.3683	182	24
2004	85330000000	18308000000	43200000000	6191000000	72.0653	175	37.5
2005	103200000000	20357000000	56300000000	6734000000	73.3669	226	54.6
2006	117030000000	21456000000	77900000000	6767000000	72.6379	255	65.75
2007	134980000000	27631000000	110000000000	7676000000	69.3644	218	74.9
2008	171000000000	39479000000	143000000000	10126000000	64.581	201	99.9
2009	137210000000	39294000000	149000000000	9853000000	72.6467	115	62.3
2010	161210000000	40473000000	162000000000	10060000000	74.3199	141	80.2
2011	199100000000	47247000000	182000000000	11071000000	72.8537	156	112.9
2012	204330000000	50376000000	191000000000	15000000000	77.5519	143	111
2013	210180000000	55028000000	194000000000	16000000000	78,1524	120	109
2014	227000000000	58330000000	179000000000	16900000000	80,56	108	100,2

* ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp

**- www.douane.gov.dz

- www.mf.gov.dz

*** api.worldbank.org/v2/ar/country/dza?downloadformat=excel

****http://www.ons.dz

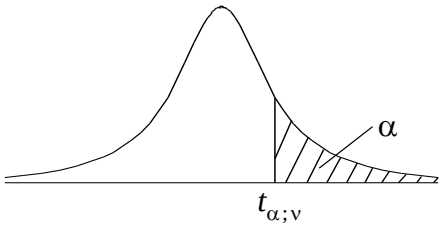
***** www.bank-of-algeria.dz

www.ons.dz

الملحق رقم(4): جدول يبين توزيع t ستودنت

Table of the Student's *t*-distribution

The table gives the values of $t_{\alpha;\nu}$ where
$\Pr(T_\nu > t_{\alpha;\nu}) = \alpha$, with ν degrees of freedom



ν \ α	0.1	0.05	0.025	0.01	0.005	0.001	0.0005
1	3.078	6.314	12.076	31.821	63.657	318.310	636.620
2	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	22.326	31.598
3	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	10.213	12.924
4	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	7.173	8.610
5	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	5.893	6.869
6	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	5.208	5.959
7	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.785	5.408
8	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	4.501	5.041
9	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	4.297	4.781
10	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	4.144	4.587
11	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	4.025	4.437
12	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.930	4.318
13	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.852	4.221
14	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.787	4.140
15	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.733	4.073
16	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.686	4.015
17	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.646	3.965
18	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.610	3.922
19	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.579	3.883
20	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.552	3.850
21	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.527	3.819
22	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.505	3.792
23	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.485	3.767
24	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.467	3.745
25	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.450	3.725
26	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.435	3.707
27	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.421	3.690
28	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.408	3.674
29	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.396	3.659
30	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.385	3.646
40	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	3.307	3.551
60	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	3.232	3.460
120	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	3.160	3.373

الملحق رقم(05) : يبن توزيع F فيشر عند المعنوية5 %

Table of the Fisher-F distribution

Entries in table are the $\alpha = 0.05$ tail quantile of Fisher-F(ν_1, ν_2) distribution
ν_1 given in columns, ν_2 given in rows

$\nu_2 \backslash \nu_1$	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18
1	161.45	199.50	215.71	224.58	230.16	233.99	236.77	238.88	240.54	241.88	242.98	243.91	244.69	245.36	245.95	246.46	246.92	247.32
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40	19.40	19.41	19.42	19.42	19.43	19.43	19.44	19.44
3	10.13	9.55	9.28	9.12	9.01	8.94	8.89	8.85	8.81	8.79	8.76	8.74	8.73	8.71	8.70	8.69	8.68	8.67
4	7.71	6.94	6.59	6.39	6.26	6.16	6.09	6.04	6.00	5.96	5.94	5.91	5.89	5.87	5.86	5.84	5.83	5.82
5	6.61	5.79	5.41	5.19	5.05	4.95	4.88	4.82	4.77	4.74	4.70	4.68	4.66	4.64	4.62	4.60	4.59	4.58
6	5.99	5.14	4.76	4.53	4.39	4.28	4.21	4.15	4.10	4.06	4.03	4.00	3.98	3.96	3.94	3.92	3.91	3.90
7	5.59	4.74	4.35	4.12	3.97	3.87	3.79	3.73	3.68	3.64	3.60	3.57	3.55	3.53	3.51	3.49	3.48	3.47
8	5.32	4.46	4.07	3.84	3.69	3.58	3.50	3.44	3.39	3.35	3.31	3.28	3.26	3.24	3.22	3.20	3.19	3.17
9	5.12	4.26	3.86	3.63	3.48	3.37	3.29	3.23	3.18	3.14	3.10	3.07	3.05	3.03	3.01	2.99	2.97	2.96
10	4.96	4.10	3.71	3.48	3.33	3.22	3.14	3.07	3.02	2.98	2.94	2.91	2.89	2.86	2.85	2.83	2.81	2.80
11	4.84	3.98	3.59	3.36	3.20	3.09	3.01	2.95	2.90	2.85	2.82	2.79	2.76	2.74	2.72	2.70	2.69	2.67
12	4.75	3.89	3.49	3.26	3.11	3.00	2.91	2.85	2.80	2.75	2.72	2.69	2.66	2.64	2.62	2.60	2.58	2.57
13	4.67	3.81	3.41	3.18	3.03	2.92	2.83	2.77	2.71	2.67	2.63	2.60	2.58	2.55	2.53	2.51	2.50	2.48
14	4.60	3.74	3.34	3.11	2.96	2.85	2.76	2.70	2.65	2.60	2.57	2.53	2.51	2.48	2.46	2.44	2.43	2.41
15	4.54	3.68	3.29	3.06	2.90	2.79	2.71	2.64	2.59	2.54	2.51	2.48	2.45	2.42	2.40	2.38	2.37	2.35
16	4.49	3.63	3.24	3.01	2.85	2.74	2.66	2.59	2.54	2.49	2.46	2.42	2.40	2.37	2.35	2.33	2.32	2.30
17	4.45	3.59	3.20	2.96	2.81	2.70	2.61	2.55	2.49	2.45	2.41	2.38	2.35	2.33	2.31	2.29	2.27	2.26
18	4.41	3.55	3.16	2.93	2.77	2.66	2.58	2.51	2.46	2.41	2.37	2.34	2.31	2.29	2.27	2.25	2.23	2.22
19	4.38	3.52	3.13	2.90	2.74	2.63	2.54	2.48	2.42	2.38	2.34	2.31	2.28	2.26	2.23	2.21	2.20	2.18
20	4.35	3.49	3.10	2.87	2.71	2.60	2.51	2.45	2.39	2.35	2.31	2.28	2.25	2.22	2.20	2.18	2.17	2.15
21	4.32	3.47	3.07	2.84	2.68	2.57	2.49	2.42	2.37	2.32	2.28	2.25	2.22	2.20	2.18	2.16	2.14	2.12
22	4.30	3.44	3.05	2.82	2.66	2.55	2.46	2.40	2.34	2.30	2.26	2.23	2.20	2.17	2.15	2.13	2.11	2.10
23	4.28	3.42	3.03	2.80	2.64	2.53	2.44	2.37	2.32	2.27	2.24	2.20	2.18	2.15	2.13	2.11	2.09	2.08
24	4.26	3.40	3.01	2.78	2.62	2.51	2.42	2.36	2.30	2.25	2.22	2.18	2.15	2.13	2.11	2.09	2.07	2.05
25	4.24	3.39	2.99	2.76	2.60	2.49	2.40	2.34	2.28	2.24	2.20	2.16	2.14	2.11	2.09	2.07	2.05	2.04
26	4.23	3.37	2.98	2.74	2.59	2.47	2.39	2.32	2.27	2.22	2.18	2.15	2.12	2.09	2.07	2.05	2.03	2.02
27	4.21	3.35	2.96	2.73	2.57	2.46	2.37	2.31	2.25	2.20	2.17	2.13	2.10	2.08	2.06	2.04	2.02	2.00
28	4.20	3.34	2.95	2.71	2.56	2.45	2.36	2.29	2.24	2.19	2.15	2.12	2.09	2.06	2.04	2.02	2.00	1.99
29	4.18	3.33	2.93	2.70	2.55	2.43	2.35	2.28	2.22	2.18	2.14	2.10	2.08	2.05	2.03	2.01	1.99	1.97
30	4.17	3.32	2.92	2.69	2.53	2.42	2.33	2.27	2.21	2.16	2.13	2.09	2.06	2.04	2.01	1.99	1.98	1.96

الملحق رقم(6): احصائية داربين – واتسون بمستوى معنوية 5%

Durbin-Watson Statistic: 5 Per Cent Significance Points of dL and dU

	$k'^{*}=1$		$k'=2$		$k'=3$		$k'=4$		$k'=5$		$k'=6$		$k'=7$		$k'=8$		$k'=9$		$k'=10$	
n	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU
6	0.610	1.400	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
7	0.700	1.356	0.467	1.896	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
8	0.763	1.332	0.559	1.777	0.367	2.287	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
9	0.824	1.320	0.629	1.699	0.455	2.128	0.296	2.588	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
10	0.879	1.320	0.697	1.641	0.525	2.016	0.376	2.414	0.243	2.822	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
11	0.927	1.324	0.758	1.604	0.595	1.928	0.444	2.283	0.315	2.645	0.203	3.004	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
12	0.971	1.331	0.812	1.579	0.658	1.864	0.512	2.177	0.380	2.506	0.268	2.832	0.171	3.149	-----	-----	-----	-----	-----	-----
13	1.010	1.340	0.861	1.562	0.715	1.816	0.574	2.094	0.444	2.390	0.328	2.692	0.230	2.985	0.147	3.266	-----	-----	-----	-----
14	1.045	1.350	0.905	1.551	0.767	1.779	0.632	2.030	0.505	2.296	0.389	2.572	0.286	2.848	0.200	3.111	0.127	3.360	-----	-----
15	1.077	1.361	0.946	1.543	0.814	1.750	0.685	1.977	0.562	2.220	0.447	2.471	0.343	2.727	0.251	2.979	0.175	3.216	0.111	3.438
16	1.106	1.371	0.982	1.539	0.857	1.728	0.734	1.935	0.615	2.157	0.502	2.388	0.398	2.624	0.304	2.860	0.222	3.090	0.155	3.304
17	1.133	1.381	1.015	1.536	0.897	1.710	0.779	1.900	0.664	2.104	0.554	2.318	0.451	2.537	0.356	2.757	0.272	2.975	0.198	3.184
18	1.158	1.391	1.046	1.535	0.933	1.696	0.820	1.872	0.710	2.060	0.603	2.258	0.502	2.461	0.407	2.668	0.321	2.873	0.244	3.073
19	1.180	1.401	1.074	1.536	0.967	1.685	0.859	1.848	0.752	2.023	0.649	2.206	0.549	2.396	0.456	2.589	0.369	2.783	0.290	2.974
20	1.201	1.411	1.100	1.537	0.998	1.676	0.894	1.828	0.792	1.991	0.691	2.162	0.595	2.339	0.502	2.521	0.416	2.704	0.336	2.885
21	1.221	1.420	1.125	1.538	1.026	1.669	0.927	1.812	0.829	1.964	0.731	2.124	0.637	2.290	0.546	2.461	0.461	2.633	0.380	2.806
22	1.239	1.429	1.147	1.541	1.053	1.664	0.958	1.797	0.863	1.940	0.769	2.090	0.677	2.246	0.588	2.407	0.504	2.571	0.424	2.735
23	1.257	1.437	1.168	1.543	1.078	1.660	0.986	1.785	0.895	1.920	0.804	2.061	0.715	2.208	0.628	2.360	0.545	2.514	0.465	2.670
24	1.273	1.446	1.188	1.546	1.101	1.656	1.013	1.775	0.925	1.902	0.837	2.035	0.750	2.174	0.666	2.318	0.584	2.464	0.506	2.613
25	1.288	1.454	1.206	1.550	1.123	1.654	1.038	1.767	0.953	1.886	0.868	2.013	0.784	2.144	0.702	2.280	0.621	2.419	0.544	2.560
26	1.302	1.461	1.224	1.553	1.143	1.652	1.062	1.759	0.979	1.873	0.897	1.992	0.816	2.117	0.735	2.246	0.657	2.379	0.581	2.513
27	1.316	1.469	1.240	1.556	1.162	1.651	1.084	1.753	1.004	1.861	0.925	1.974	0.845	2.093	0.767	2.216	0.691	2.342	0.616	2.470
28	1.328	1.476	1.255	1.560	1.181	1.650	1.104	1.747	1.028	1.850	0.951	1.959	0.874	2.071	0.798	2.188	0.723	2.309	0.649	2.431
29	1.341	1.483	1.270	1.563	1.198	1.650	1.124	1.743	1.050	1.841	0.975	1.944	0.900	2.052	0.826	2.164	0.753	2.278	0.681	2.396
30	1.352	1.489	1.284	1.567	1.214	1.650	1.143	1.739	1.071	1.833	0.998	1.931	0.926	2.034	0.854	2.141	0.782	2.251	0.712	2.363
31	1.363	1.496	1.297	1.570	1.229	1.650	1.160	1.735	1.090	1.825	1.020	1.920	0.950	2.018	0.879	2.120	0.810	2.226	0.741	2.333
32	1.373	1.502	1.309	1.574	1.244	1.650	1.177	1.732	1.109	1.819	1.041	1.909	0.972	2.004	0.904	2.102	0.836	2.203	0.769	2.306
33	1.383	1.508	1.321	1.577	1.258	1.651	1.193	1.730	1.127	1.813	1.061	1.900	0.994	1.991	0.927	2.085	0.861	2.181	0.796	2.281
34	1.393	1.514	1.333	1.580	1.271	1.652	1.208	1.728	1.144	1.808	1.079	1.891	1.015	1.978	0.950	2.069	0.885	2.162	0.821	2.257
35	1.402	1.519	1.343	1.584	1.283	1.653	1.222	1.726	1.160	1.803	1.097	1.884	1.034	1.967	0.971	2.054	0.908	2.144	0.845	2.236
36	1.411	1.525	1.354	1.587	1.295	1.654	1.236	1.724	1.175	1.799	1.114	1.876	1.053	1.957	0.991	2.041	0.930	2.127	0.868	2.216
37	1.419	1.530	1.364	1.590	1.307	1.655	1.249	1.723	1.190	1.795	1.131	1.870	1.071	1.948	1.011	2.029	0.951	2.112	0.891	2.197
38	1.427	1.535	1.373	1.594	1.318	1.656	1.261	1.722	1.204	1.792	1.146	1.864	1.088	1.939	1.029	2.017	0.970	2.098	0.912	2.180

الملحق رقم(07) : يبن قانون كاي مربع

Loi de Khi-deux

Le tableau donne x tel que P(K > x) = p

p	0,999	0,995	0,99	0,98	0,95	0,9	0,8	0,2	0,1	0,05	0,02	0,01	0,005	0,001
ddl														
1	0,0000	0,0000	0,0002	0,0006	0,0039	0,0158	0,0642	1,6424	2,7055	3,8415	5,4119	6,6349	7,8794	10,8276
2	0,0020	0,0100	0,0201	0,0404	0,1026	0,2107	0,4463	3,2189	4,6052	5,9915	7,8240	9,2103	10,5966	13,8155
3	0,0243	0,0717	0,1148	0,1848	0,3518	0,5844	1,0052	4,6416	6,2514	7,8147	9,8374	11,3449	12,8382	16,2662
4	0,0908	0,2070	0,2971	0,4294	0,7107	1,0636	1,6488	5,9886	7,7794	9,4877	11,6678	13,2767	14,8603	18,4668
5	0,2102	0,4117	0,5543	0,7519	1,1455	1,6103	2,3425	7,2893	9,2364	11,0705	13,3882	15,0863	16,7496	20,5150
6	0,3811	0,6757	0,8721	1,1344	1,6354	2,2041	3,0701	8,5581	10,6446	12,5916	15,0332	16,8119	18,5476	22,4577
7	0,5985	0,9893	1,2390	1,5643	2,1673	2,8331	3,8223	9,8032	12,0170	14,0671	16,6224	18,4753	20,2777	24,3219
8	0,8571	1,3444	1,6465	2,0325	2,7326	3,4895	4,5936	11,0301	13,3616	15,5073	18,1682	20,0902	21,9550	26,1245
9	1,1519	1,7349	2,0879	2,5324	3,3251	4,1682	5,3801	12,2421	14,6837	16,9190	19,6790	21,6660	23,5894	27,8772
10	1,4787	2,1559	2,5582	3,0591	3,9403	4,8652	6,1791	13,4420	15,9872	18,3070	21,1608	23,2093	25,1882	29,5883
11	1,8339	2,6032	3,0535	3,6087	4,5748	5,5778	6,9887	14,6314	17,2750	19,6751	22,6179	24,7250	26,7568	31,2641
12	2,2142	3,0738	3,5706	4,1783	5,2260	6,3038	7,8073	15,8120	18,5493	21,0261	24,0540	26,2170	28,2995	32,9095
13	2,6172	3,5650	4,1069	4,7654	5,8919	7,0415	8,6339	16,9848	19,8119	22,3620	25,4715	27,6882	29,8195	34,5282
14	3,0407	4,0747	4,6604	5,3682	6,5706	7,7895	9,4673	18,1508	21,0641	23,6848	26,8728	29,1412	31,3193	36,1233
15	3,4827	4,6009	5,2293	5,9849	7,2609	8,5468	10,3070	19,3107	22,3071	24,9958	28,2595	30,5779	32,8013	37,6973
16	3,9416	5,1422	5,8122	6,6142	7,9616	9,3122	11,1521	20,4651	23,5418	26,2962	29,6332	31,9999	34,2672	39,2524
17	4,4161	5,6972	6,4078	7,2550	8,6718	10,0852	12,0023	21,6146	24,7690	27,5871	30,9950	33,4087	35,7185	40,7902